تعاقب الأحكام بين المتشابهات
فى النحو

تأليف الدكتور
أشرف طه خالد صقر
مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بدمياط الجديدة-جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وخاتم النبيين وأفصح الناطقين، سيدنا محمد،وعلى أله وصحبه أجمعين..

أما بعد..

فهذا بحث فى النحو بعنوان: (تعاقب الأحكام بين المتشابهات فى النحو).

وقد دفعنى إلى الكتابة فيه أننى كنت أقرأ فى كتاب مغنى البيب لابن هشام،فى الباب الثامن من الكتاب،(في ذكرأموركلية يتخرج عليها مالا ينحصرمن الصورالجزئية) وذكرفيه إحدى عشرة قاعدة. وقد استوقفتنى القاعدة الأخيرة، حيث تناول فيها موضوعا قيما وطريفا، يدل على عظمة لغتنا، وحسن تصرفها فى قواعدها، فقال ابن هشام فى القاعدة الحادية عشرة: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ". [1]

وذكر لذلك اثنى عشر مثالا من أبواب النحو، تتقارض فى أحكامها، فتلقفت هذه العبارة وتلك الأمثلة، وأخذت أقرأ فى كتب النحو، وأبحث فى أبوابه لحصر تلك المتقارضات فى أحكامها،و أخذت أضم الشبيه إلي الشبيه، و النظيرإلى النظير، فاستخرجت من ذلك الشئ الكثير، يفوق ما ذكره ابن هشام أضعافا تعاقبت فيها الأحكام، وتبادلت، لما بينها من مشابهة قوية وعلل مشتركة.

ولكنى سميت بحثى بما هو مذكور فى صدر هذه المقدمة أخذا من عبارة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد فى حاشيته (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، حيث تعرض لهذا الموضوع، وذكر له بعض الأمثلة على غرار أمثلة ابن هشام، وصدرهذه الأمثلة التى ذكرها بعنوان (تعاقب الأحكام بين

---

[1] انظر: مغنى اللبيب ٢/٦٩٧.

المتشابهات فى النحو)[1] فوقعت فى نفسى هذه التسمية ؛ لأننى رأيت أنها تعبرعن هذا الموضوع أصدق تعبير، كما أنها قريبة الفهم عند أول سماعها أو قراءتها.

وأعرضت عن تسمية ابن هشام (تقارض اللفظين فى الأحكام) ؛لأننى رأيت أنها موغلة فى المجاز.

وأما المنهج الذى التزمته فى عرض مسائل هذا البحث فهو مايلى:

أولا: صدرت كل مسألة بعنوان مناسب يبين الحكم الذى أتناوله من أحكام تلك الظاهرة، مثال ذلك:

حمل أن على ما فى الإهمال، وحمل ما على أن فى الإعمال.

تعاقب الرفع والنصب بين االفاعل والمفعول على جهة القلب.

حمل لن على لم فى الجزم وعكسه،وهكذا.

ثانيا: قمت بدراسة كل مسألة دراسة نحوية مفصلة، ذاكرا أقوال النحاة وآراءهم وخلافاتهم، مرجحا ما أراه راجحا، ومضعفا ما أراه ضعيفا بالحجة والبرهان.

ثالثا: كان للشواهد على اختلاف ألوانها من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر مروى عن العرب، حظها من العناية، وحقها من الرعاية.

رابعا: رتبت المسائل على ترتيب ألفية ابن مالك.

خامسا: قمت بتخريج الآيات القرآنية، بنسبتها إلى سورها وأرقامها، كما بينت قراءاتها، ونسبتها إلى من قرأ بها، ووثقتها من كتب القراءات ما أمكن.

وأما الأحاديث النبوية فقد خرجتها موثقة من كتب الحديث.

وأما شواهد الشعرفقد خرجتها وخدمتها: بنسبتها إلى بحورها أوقائلها ما أمكن، وتوثيقها من كتب النحو التى أوردتها، وشرح ألفاظها ومعانيها، واستخراج الشاهد النحوى فيها.

---

[1] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٧٠/٢ فى آخر الجزء الثانى.

سادسا: ختمت البحث بخاتمة سجلت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها.

سابعا: ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع مرتبة ترتيبا هجائيا، وآخر للموضوعات.

وقد أعرضت عن التعريف بالأعلام المشهورين اختصارا، ولأن شهرتهم تغنى عن تعريفهم، كما أنه لايخلو من التعريف بهم كتاب محقق، فضلا عن كتب التاريخ والتراجم التى تناولتهم.

هذا وقد جاء هذا البحث فى:

مقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع .

وخمسة وعشرين مبحثا ذكرتها مفصلة فى فهرس الموضوعات.

وخاتمة: سجلت فيها أهم نتائج البحث، ثم ثبت بأهم المراجع والمصادر، ثم الفهرس التفصيلى للموضوعات.

هذا وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

المؤلف

د/ أشرف طه خالد صقر
المدرس فى كلية الدراسات الإسلامية و العربية بدمياط الجديدة

الخميس ٢٨ من شعبان ١٤٣٠هـ
الموافق ٢٠ من أغسطس ٢٠٠٩م

المبحث الأول
حمل المبني من الأسماء على الحروف

ينقسم الاسم من حيث الإعراب والبناء إلى قسمين: معرب، ومبني.

فالمعرب: هو ما تتغير حركة آخره رفعاً ونصباً وجراً بسبب العوامل الداخلة عليه، ويسمى الاسم المعرب متمكناً ؛ لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان منصرفاً سمي أمكن، وإن لم يكن منصرفاً سمي غير أمكن.

والمبنى: هو ما لزم آخره حركة واحدة لا تتغير مهما كان موقعه من الإعراب، ويسمى غير متمكن. [١]

والإعراب هو الأصل في الأسماء، والبناء فيها فرع عنه.

وإنما كان الإعراب أصلاً ؛ لإختصاصه بتعاقب معان عليه، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها، وهي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب.[٢]

سبب بناء الأسماء

إن سبب بناء الأسماء هو شبهها بالحروف، ولذلك حملت عليها في بنائها.

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك:

و الاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

وقد عرف بعض النحاة المعرب و المبني تعريفا يستند إلى هذه العلة، فقالوا:

المعرب: ما سلم من شبه الحروف، والمبنى.. ما أشبه الحروف شبها قويا يدينه منها، أى يقربه منها [٣].

ثم إن هذا الشبه بين الأسماء المبنية و الحروف علي أربعة أنواع[٤]:

---

[١] انظر: التصريح على التوضيع للشيخ خالد الأزهري ٤٧/١ – دار إحياء الكتب العربية.

[٢] انظر: المرجع السابق

[٣] انظر:شرح بن الناظم على ألفية ابن مالك ١٢ تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت – ط الأولي ١٤٢٠هـ وشرح ابن عقيل٢٨/١ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – ط العشرون – مكتبة دار التراث – القاهرة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م

[٤] أوضح المسالك لابن هشام ٥٤/١ تحقيق د/بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م وشرح ابن عقيل ٣٤/١ والتصريح ٤٧/١ وشرح الأشموني ٥١/١ دار إحياء الكتب العربية

النوع الأول: **الشبه الوضعي،** و ضابطه: أن يكون الاسم موضوعاً علي حرف واحد أو حرفين، فالتاء في نحو(قمت) اسم مبني علي الضم في محل رفع فاعل ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه علي حرف واحد، فهي شبيهة بنحو باء الجر و لامه، و واو العطف و فائه و نحو ذلك.

و**(نا)** في نحو**(قمنا)** اسم مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه علي حرفين، فهي شبيهة بنحو:قد وبل، ما و لا النافيتين، وغيرها من الحروف الموضوعة علي حرفين [1]

---

[1] الأصل في وضع الحروف أن تكون علي حرف هجاء واحد، كباء الجر و لامه ، و واو العطف و فائه ،وألف الاستفهام. و ما شاكل ذلك ، أو علي حرفي هجاء ثانيهما لين كـ (لا وما) النافيتين والأصل في وضع الاسم أن يكون علي ثلاثةأحرف فصاعدا ، فما زاد من حروف المعاني علي حرفين من حروف الهجاء كإن و ليت و لعل ، فهو خارج علي الاصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كـ تاء الفاعل و(نا) و أكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، و ما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه فقد أشبه الأسماء، و ما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، و كلا الشبهين راجع إلى الوضع ، و كان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ،إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف و هو البناء ،و لم يعطوا الحرف الذي يشبه الاسم حكم الاسم و هو الإعراب ؛و ذلك لسببين: الأول: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شئ لا يخصه وحده؛ فإن الأصل في وضع الفعل أيضا أن يكون علي ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي أشبه الحرف ، فإنه قد أشبهه في شئ يخصه ، و لا يتجاوزه إلى نوع أخر من أنواع الكلمة ، و الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلي الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة مايقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، و الحرف لايقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، و معني هذا أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضي ، و لكن لم ينتف المانع ، فالمقتضي هو شبه الاسم ، و المانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه ، و شرط تاثير المقتضي أن ينتفي المانع.انظر/منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣١/١ تأليف الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – ط العشرين – مكتبة دار التراث – ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠

الثـانـي: **الشـبـة المعنـوى:** وضـابطه: أن يتضـمن الاسـم معنـي مـن معـاني الحروف،سواء أوضع لذلك المعني حرف أم لا[١].

أى أن الاسم الذي أشبه الحرف في المعني قسمان: أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً. وثانيهما: ما أشبه حرفاً غير موجود.

فمثـال الأول **(متـى)** فإنهـا مبنيـة ؛ لشـبهها حرفـاً فـي المعنـي، فتسـتعمل للاستفهام

نحو: (متى تقوم ؟)، و للشرط نحو: **(متى تقم أقم)**، و هـي فـي الاسـتعمالين تشبه حرفـا موجـودا، فهـي فـي الاسـتفهام كـالهمزة،وفي الشـرط كـ **(إن)** الشـرطية، و كلاهما حرف موجود مستعمل في بابه.

وإنما أعربت (أى) الشرطية في نحو قوله تعالي:

(أيما الأجلين قضيت فلاعدوان علي) [٢]، و الاستفهامية في نحو قوله تعالي:

(فأى الفريقين أحق بالأمن) [٣]؛ لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التى هى من خصائص الأسماء[٤].

و مثال الثاني: -أى: ما تضمن حرفاً غير موجود- **(هنا)** فإنها مبنيـة لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يكون موجودا، و لكنه غير موجـود، و ذلك لأن الإشـارة معنـي من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليهـا، كمـا و ضـعوا للنفي(مـا)، وللنهـي **(لا)**، و للتمني **(ليت)**، و للترجي **(لعل)** و نحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعني حرفاً مقدراً.

و إنما أعرب **(هذان و هاتان)** مع تضمنهما لمعني الإشارة، و لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما علي صورة المثني، و التثنية من خصائص الأسماء.[٥]

---

[١] انظر: أوضح المسالك ٥٥/١ و التصريح ٤٨/١.

[٢] سورة القصص ، من الآية (٢٨)

[٣] سورة الأنعام ،الآية (٨١)

[٤] انظر: التصريح ٤٩/١

[٥] المرجع السابق

و قد نقل عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية ؛لأنها من حيث المعني أشبهت حرفا موجودا، وهو **(أل)** العهدية ، فإنها تشير إلي معهود بين المتكلم و المخاطب، و لما كانت الإشارة في **(هنا)** و نحوها حسية ، و في **(أل)** العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، و ذهبوا إلى أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعني حرفا مقدرا.

و نظير **(هنا)** فيما ذكرناه (لدى) فإنها دالة علي القرب و الملاصقة زيادة علي الظرفية،و الملاصقة و القرب من المعاني التي لم تضع لها العرب حرفاً، و أيضاً**(ما)** التعجبية، فإنها دالة علي التعجب و لم تضع العرب للتعجب حرفا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعني حرفاً مقدراً [١].

النوع الثالث: الشبه النيابي: و ضابطه: أن يشبه الاسم الحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل،و قيل: لا يدخل عليها عامل أصلاً،و ذلك كأسماء الأفعال نحو: نزال، و دراك،و هيهات، و صه، و أوه، فإنها نائبة عن الأفعال: انزل،وأدراك، و بعد، و اسكت، و أتوجع، و لا يصح أن يدخل عليها شئ من العوامل المؤثرة فتتأثر به، فأشبهت **(ليت و لعل)** مثلا، ألا ترى أنها نائبة عن **(أتمني و أترجي)** ولا يدخل عليهما شئ من العوامل [٢].

الرابع: الشبه الافتقارى ، و ضابطه: أن يشبه الاسم الحرف فى الافتقار اللازم لتوضيح معناه، وذلك كالأسماء الموصولة نحو: الذي و أخواتها، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلي الصلة فأشبهت الحروف في ملازمة الافتقار، فبنيت، [٣] بخلاف **(اللذان و اللتان)** فيعربان إعراب المثني ؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجئ علي صورة المثني، و التثنية من خصائص الأسماء فلا يبنيان [٤].

و كذلك من الأسماء المبنية لافتقارها إلى جملة بعدها افتقاراً متأصلا كالحروف

---

[١] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل ٣٢/١

[٢] انظر: التصريح ٥١/١.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٣٤/١

[٤] انظر: شرح ابن الناظم ص ١٤

(إذا و إذ و حيث)، ألا ترى أنك تقول: **(جئت إذا)** فلا يتم معني **(إذا)** حتي تقول بعدها: جاء زيد، و كذا **(إذا و حيث)**.[1]

قال الشيخ يس في حاشيته علي التصريح:" فإن قلت: إن**(إذا و إذ)** ملازمان للإضافة و قد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا كما أعربت**(أى)** الشرطية و الاستفهامية لملازمتها للإضافة ؟

قلت: إضافتها كلا إضافة ؛ لأنهما مضافان إلى الجمل، و الإضافة إلى الجمل في تقدير الانفصال، فكأنهما غير مضافين ". [2]

و حيث كإذ و إذا فيما ذكره الشيخ يس رحمة الله عليه.

و إلي ما ذكرناه من أنواع الشبه بين الأسماء المبنية و الحروف أشار ابن مالك بقوله:

و الاسم منه معرب و مبني * لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمى جئتنا * والمعنوى في متى و في هنا
و كنيابة عن الفعل بلا * تأثر و كافتقار أصلا

و نخلص مما سبق من عرص أنواع الشبه بين الأسماء المبنية و الحروف إلي أن البناء في الأسماء يكون في ستة أشياء: المضمرات، و أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام، و أسماء الإشارة، و الأسماء الموصولة، و أسماء الأفعال.

و احترز ابن مالك بقوله **(بلا تأثر)** عما أشبه أسماء الأفعال في نيابته عن الفعل و هو متأثر بالعامل، و هو المصدر الذي يعمل عمل فعله نحو: **(ضربا زيدا)** فإنه نائب مناب**(اضرب)** و ليس مبنيا؛ لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف دراك فإنه و إن كان نائباً عن **(أدرك)** فليس متأثراً بالعامل.

و حاصل ما ذكره ابن مالك في هذا الأمر: أن المصدر الموضوع موضع الفعل و أسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل، و لكن المصدر متأثر بالعامل فبنيت لمشابهتها للحرف في أنها نائبة عن الفعل و غير متأثرة به [3]

---

[1] انظر: أوضح المسالك ١/والتصريح ٥٢/١.

[2] انظر: حاشية الشيخ يس ٥٢/١.

[3] انظر: شرح ابن عقيل ٣٣/١ ، ٣٤.

كما احترز بذكر الأصالة في قوله **(وكافتقار أصلا)** من نحو قوله تعالي: **(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)**[١] فـ **(يوم)** مضاف إلي الجملة، والمضاف مفتقر إلي المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا تري أنك تقول: **(صمت يوماً، وسرت يوماً)** فلا يحتاج إلي شي في تمام معني **(يوم)**[٢] واحترز بالافتقار إلي الجملة من نحو (سبحان وعند) فإنهما مفتقران في الأصالة، ولكن إلي مفرد، تقول: سبحان الله، وتقول: جلست عندك. [٣]

هذا، وقد زاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية وجهين آخرين من أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف:

الأول منهما: سماه **(الشبه الإهمالى)**، وضابطه عنده: أن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً، ومثل له بالحروف المقطعة في أوائل السور نحو: **(الم، حم، طسم، ص، ق، ن)** وهذا جار علي القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معنها، وقيل: إنها في محل رفع مبتدأ حذف خبره، أو خبر حذف مبتدؤه، أو في محل نصب بفعل مقدر كاقرأ ونحوه، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة، وأسماء العدد المسرودة.

الثاني: سماه **(الشبه اللفظي)**، وضابطه عنده: أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني،وذلك مثل **(حاشا)** الاسمية، فإنها أشبهت **(حاشا)** الحرفية في اللفظ [٤]

---

[١] سورة المائدة/من الآية (١١٩)

[٢] انظر: أوضح المسالك ٥٨/١-٥٩ والتصريح ٥٢/١

[٣] أنظر: المرجعين السابقين

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧/١ ، ١٢٨ وشرح التسهيل ٣٨/١

المبحث الثاني
حمل الفعل المضارع فى إعرابه علي الأسماء

الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء فرع عنه، والأصل في الأفعال البناء، والإعراب فرع عنه.

والفعلان الماضي والأمر ملازمان للبناء لا ينفك عنهما.[1]

وأما المضارع فإنه ملازم للإعراب، ولا يبني إلا بناء عارضاً، وذلك إذا اتصلت به نونا التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويزول هذا البناء بزوال سببه، فيرفع الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك:

ارفع مضارعاً إذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

وينصب إذا اتصل به ناصب، نحو: أن، ولن، وكي، وإذن.

ويجزم إذا اتصل به جازم، نحو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط التي تجزم فعلين، والأمثلة علي ذلك كثيرة ومشهورة.

هذه هي حالات إعراب الفعل المضارع بإيجاز.

وإنما أعرب الفعل المضارع حملاً له على الأسماء المعربة ؛ لأنه يشبهها من وجوه ذكرها النحاة فيما يلي:

قال ابن يعيش: " هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعني المضارع: المشابه، يقال: ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته إذا صرت مثله... والمراد: أنه ضارع الأسماء، أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم، فأعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنما لما دخلت عليه جعلته علي صيغة صار بها مشابها للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب ". [2]

وقال في موضع آخر:" فإن قيل: فمن أين أشبه الاسم ؟

---

[1] انظر: شرح ابن الناظم ص ١٤ والهمع ١٥/١

[2] شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧ مكتبة المتنبي – القاهرة

فالجواب من جهات: (أحدها): أنا إذا قلنا: (زيد يقوم) فهو يصلح لزماني الحال والاستقبال، وهو مبهم فيهما، كما أنك إذا قلت:، (رأيت رجلاً) فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم، ثم يدخل علي الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه، نحو قولك: (زيد سيقوم، وسوف يقوم) فيصير مستقبلاً لا غير بدخول السين وسوف، كما أنك إذا قلت: (رأيت الرجل) فأدخلت علي الواحد المبهم من الأسماء الألف واللام قصراه علي واحد بعينه، فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما : أولاً مبهمين،(ومنها)[1] أنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدي معانيها، نحو قولك (زيد يضرب) كما تقول: (زيد ضارب)، وتقول في الصفة: (هذا رجل يضرب)، كما تقول: (هذا رجل ضارب)، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد، (والثالث)[2] أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم ؛ لأنها في الحقيقة لام الابتداء، نحو قولك: (إن زيداً ليقوم)، كما نقول: (إن زيداً لقائم).

ولا يجوز دخولها على الماضي ؛ لبعد ما بينه وبين الاسم، فلا يقال: (إن زيداً لقام) على معنى هذه اللام، فلما ضارع الاسمَ من هذه الأوجه أعرب ؛ لمضارعة المعرب". [3]

وقال ابن الناظم: "وأما المضارع فأعرب حملاً على الاسم ؛ لشبهه به في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته" [4]

وقال الأشموني:(وأعربوا مضارعاً) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول

---

[1]) هكذا في نص ابن يعيش ، ولعله سهو منه أو من الناسخ ، والصواب أن يقول: (والثاني) على ترتيب أرقام أوجه الشبه.

[2] الأولى أن يقول: (والثالثة) لأنه يذكر أنها جهات.

[3] انظر: شرح ابن يعيش ٦/٧

[4] انظر: شرح ابن الناظم ص ١٤

والزوائد، قـــال الناظم في التسهيل: بجواز شبه ما وجب لـه [1] يعنـــي قبولـه بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست " [2]

******

[1] انظر: التسهيل ص٧ تحقيق د/محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي – الجمهورية العربية المتحدة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ وتمام نص ابن مالك بعد بيان بناء الفعل والحرف قال: ((.... إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب))
أشار ابن مالك بقوله: (بجواز...) إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع الاسم مكانه ، كما في نحو: (لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً) ، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال: لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ، ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً أنظر: شرح التسهيل ٣٤/١ ، وشرح الأشموني ٦٠/١
(٢) شرح الأشموني ٥٩/١، ٦٠.

المبحث الثالث
حمل فعل الأمر في بنائه علي المضارع في جزمه

فعل الأمر مبني علي الأصح [١] عند جمهور البصريين، قال ابن مالك:
(وفعل أمر ومضي بنيا ....)

والأمر في بنائه محمول علي المضارع، حيث إنه يبني علي ما يجزم به مضارعه، فنحو: **(اضرب)** مبني علي السكون، لأن مضارعه يجزم بالسكون، نحو **(لم تضرب)**، ونحو: **(اضرابا)**، و **(اضربوا)**، و**(اضربي)** أفعال مبنية، وعلامة بنائها حذف النون ؛ لأن مضارعها يجزم بحذف النون، نحو **(لم تضربا، ولم تضربوا، ولم تضربي)**، ونحو: (**اغزُ،واخشَ، وارمِ)** أفعال مبنية، وعلامة بنائها حذف حرف العلة، لأن مضارعها يجزم بحذف حرف العلة آخرها، نحو: **(لم تغز، ولم تخش، ولم ترم)** [٢]

قال ابن مالك:" وأما الأمر فشبهه بالمجزوم بين ؛ لأنه يجري مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحاً، وفي حذفه إن كان معتلاً " [٣]

وقال الأشموني:" **(وفعل أمر و)** فعل **(مضي بنيا)** علي الأصل في الأفعال الأول: علي ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، والثاني: علي الفتح..." [٤]

---

[١] ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أن فعل الأمر معرب ومجزوم بلام الأمر ، وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو: (قم و اقعد) ، والأصل: لتقم. ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقوف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ، فصار (اضرب) ، وفي هذا من التكلف مالا يخفي. انظر: شرح الأشموني ٥٨/١، ٥٩ ومنحة الجليل ٣٨/١

[٢] انظر: أوضح المسالك ٦١/١ والتصريح ٥٥/١

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣٨/١

[٤] انظر: شرح الأشموني ٥٧/١: ٥٨

المبحث الرابع
حمل علامات الإعراب بعضها علي بعض

من المعلوم والمشهور بين المعربين أن الإعراب أنواع أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: **(زيد يقوم، وإن زيداً لن يقوم)**، وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو: **(مررت بزيد)**، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو: **(لم يضرب)**[1]، قال ابن مالك **مشيراً إلي ذلك:**

والرفع والنصب اجعلن إعربا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما

هذا الإعراب له علامات أصلية تدل عليه، هي: الضمة علامة الرفع، والفتحة، علامة النصب، والكسرة علامة الجر، والسكون علامة الجزم[2]، والأمثلة علي ذلك كثيرة ومشهورة، وقد تقدم طرف منها.

وباستقراء الإعراب في الأساليب والتراكيب نجدها تشتمل علي علامات إعراب فرعية تحمل علي تلك العلامات الأصلية وتنوب عنها.

وقد وردت تلك العلامات الفرعية النائبة عن العلامات الأصلية في أبواب نحوية خاصة تعرب بها، وهي: الأسماء الستة، والمثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف، والأفعال الخمسة، وفعل الأمر في بنائه إن كان معتلاً، وكذلك المضارع إذا كان معتل الآخر مجزوما.

وهاك البيان في كيفية إعراب هذه الأبواب وعلامة إعرابها:

---

(1) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية صـ ١٦ ، ١٧ وشرح الأشموني ٦٦/١.

(2) انظر: شرح الأشموني ٦٧/١.

المبحث الخامس

إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة هي: أب، أخ، حم، هن، الفم (خالية من الميم)، ذو (بمعني صاحب). تعرب هذه الأسماء بعلامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية.

فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: هذا أخوك، وجاءني ذوعلم، ومنه قوله تعالي: **(و أبونا شيخ كبير)** [١]، و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: أكرمت أخاك، ومنه قوله تعالي: **(و جاءوا أباهم عشاء يبكون)** [٢] وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بذي علم، و منه قوله تعالي: **(ملة أبيكم إبراهيم)** [٣]، وقوله:

(سنشد عضدك بأخيك) [٤].

شروط إعرابها: اشترط النحاة لكي تعرب بالحروف شروطآ ستة [٥]:

أولها: أن تكون مضافة، فإذا لم تضف أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أب، و رأيت أبا، ومررت بأبٍ،ومنه قوله تعالي: **(وله أخ أوأخت)** [٦]، و قوله: **(إن له أبآ شيخآ كبيرا)**[٧].

الثاني: أن تكون غير مضافة إلي ياء المتكلم، فإن أضيفت إلي ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة نحو: هذا أبي، وأكرمت أخي، ومررت بأخي، ومنه قوله تعالي: (إن هذا أخي)[٧]،

---

[١] القصص ، من الآية (٢٣).

[٢] يوسف ، من الآية (١٦).

[٣] الحج ، من الآية (٧٨).

[٤] القصص ، من الآيه (٣٥) وانظر في إعراب الأسماء الستة شرح التسهيل ٤٣/١ وشرح ابن الناظم ص ١٧ ، ١٨وأوضح المسالك ٦٤/١ والتصريح ٦٣/١ وشرح الأشموني ٦٨/١.

[٥] انظر المراجع السابقة.

[٦] سورة النساء، الآية (١٢).

[٧] يوسف ، من الآية(٧٨).

و قوله: **(حتي يأذن لي أبي)** [١].

الثالث: أن تكون مكبرة أى غير مصغرة، فإذا صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هذا أخيك، وأكرمت أخيك، ومررت بأخيك.

الرابع: أن تكون مفردة، أى غير مثناة و لا مجموعة، فإذا ثنيت أعربت بإعراب المثني، نحو: هذان أبواك و أخواك، وأكرمت أبويك و أخويك، و مررت بأبويك وأخويك، ومنه قوله تعالي: **(و رفع أبويه علي العرش)** [٢]، و إذا جمعت أعربت بالحركات الظاهرة، كقوله تعالي: **(إنما المؤمنون إخوة)**[٣]، وقوله: **(لقد كان في يوسف و إخوته)** [٤].

الخامس – خاص بذو – أن تكون بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو علم، ومررت بذي علم، وأكرمت ذا علم، ومنه قوله تعالى: **(وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)** [٥]، وقوله، **(وإنه لذوعلم لما علمناه)**[٦]، وقوله: **(أن كان ذا مال وبنين)**[٧]

السادس:- خاص بالفم – أن تكون خالية من الميم. نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك، ومنه قوله تعالى: **(ليبلغ فاه وما هو ببالغه)** [٦]، فإذا اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هذا فُمك.

قال ابن مالك مشيراً إلى إعراب الأسماء الستة وشروطها:

ارفع بواو وانصبن بالألـــف * واجرر بياء ما من الأسما أصف

---

[١] يوسف ، من الآية(٨٠).
[٢] يوسف ، من الآية (١٠٠).
[٣] الحجرات ، من الآية (١٠).
[٤]) يوسف ، من الآية (٧).
[٥]) البقرة ، من الآية (٢٨٠).
[٦]) يوسف ، من الآية (٦٨).
[٧] القلم ، الآية (١٤).
[٨] الرعد ، من الآية (١٤).

من ذاك ذو إن صحبة أبانـــا * والفم حيث الميم منه بـانـــا
أب أخ حـــم كـذاك وهـــن * والنقص في هذا الأخير أحســن
وفي أب وتـــاليه ينـــدر * وقصرها من نقصهن أشـهـــر
وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا * لليا كجا أخو أبـــيـك ذا عتـلا.

أشار في البيتين الثالث والرابع إلى لغتين وردتا في إعراب الأسماء الستة:

الأولى: لغة النقص، وهي الإعراب بالحركات الظاهرة، فتقول: هذا أبك، ورأيت أبك ومررت بأبك، ومنه قول الشاعر:

بأبه اقتدي عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم [1]

ولكن النقص في الهن أحسن، وفي أب وأخ وحم نادر.

والثانية: لغة القصر، وهي أن تعرب الأسماء الستة بالألف في كل أحوالها رفعاً ونصباً وجراً،ومنه قولهم: مكره أخاك لا بطل، وقول الشاعر:

إن أباهـا وأبا أباهـــا * قد بلغا في المجد غايتاها [2]

والقصر في **(أب وتالييه)** أشهر من النقص، وهي لغة مسموعة، تحفظ ولا يقاس عليها.

---

[1] رجز قاله رؤبه ابن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨٢ وأوضح المسالك ٦٩/١ زالتصريح ٦٤/١ وألفاظ البيت ومعناه واضحان ، واستشهد به علي إعراب (أبه) في الموضعين بالحركات الظاهرة علي لغة النقص ، وهي لغة نادرة.

[2] رجز قاله أبو النجم العجلي ، وهو من شواهد: ابن يعيش ٣٥١/١ – ١٢٩/٣ وأوضح المسالك ٧٠/١ والإنصاف ١٨/١ واللهع ٣٩/١ ، واستشهد به على إعراب (أباها) بالألف على لغة القصر ، مع أنها تستحق الجر بالياء في الموضع الثالث لوقوعها مضافاً إليه.

المبحث السادس

إعراب المثنى وما ألحق به

تعريف المثنى:-

هو لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه [١]

فخرج بقولنا: **(لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره)**: كل اسم في آخره زيادة المثنى وليس بمثنى، نحو: شبعان، وسكران، وعثمان، وحسان في الأعلام والصفات، ويعرب هذا وأمثاله بحركات ظاهرة على النون، والألف ملازمة لها في كل حال، فتقول: جاء حسانُ، ورأيت حسانَ، ومررت بحسانَ.

وخرج بقولنا: **(صالح للتجريد)** نحو: **(اثنان)** ؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه. وخرج بقولنا: **(عطف مثله عليه):** ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه نحو: **(القمران)**، فهو صالح للتجريد، فتقول: قمر، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله، نحو: شمس وقمر، وهذا ما يسمى بباب التغليب، كالقمرين للشمس والقمر، والأبوين للأب والأم، ونحو ذلك [٢]

إعراب المثنى:

يرفع المثنى بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: جاء الزيدان، أكرمت الزيدين، ومررت بالزيدين. [٣]

الملحقات بالمثنى: [٤]

هناك ألفاظ تلحق بالمثنى فتعرب إعرابه، وذلك نحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، فهذه ألفاظ ملحقة بالمنثى، وليست مثناة حقيقية ؛ لأنها لايصدق عليها حد المثنى.

---

[١] انظر: شرح بن عقيل ٥٦/١ .

[٢] انظر :المرجع السابق

[٣] انظر: كل كتب النحو (باب المثنى) منها شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ وشرح ابن الناظم ص٢١ وغيرها.

[٤] انظر: المراجع السابقة.

فأما **(كلا وكلتا)** فيعربان إعراب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، بشرط أن يضافا إلى ضمير نحو: جاء الرجلان كلاهما،والمرأتان كلتاهما، وأكرمت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما.
فإن أضيفا إلى اسم ظاهر لزمهما الألف رفعاً ونصباً وجراً، ويعربان حينئذ إعراب الاسم المقصور بالحركات المقدرة على الألف، نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وأكرمت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين. وكذلك **(اثنان واثنتان)** يلحقان بالمثنى لجريانهما على ابنين وابنتين، وهما مثنيان
حقيقة، قال ابن مالك مشيراً إلى إعراب المثنى وما يلحق به:

بالألف ارفع المثنى وكلا * إذا بمضمر مضافاً وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان

هذا هو المشهور في إعراب المثنى، ومن العرب من يجعله بالألف مطلقاً [1] رفعاً ونصباً وجراً، فيقولون: جاء الزيدان، رأيت الزيدان، مررت بالزيدان، وبلغتهم قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها [2]

فقوله (غايتاها) قياسه بالياء، لأنه مفعول به، ولكنه لزمته الألف على اللغة المذكورة[3]

---

[1] هذه لغة كنانة وبني الحاث ابن كعب.
[2] سبق تخريج هذا البيت.
[3] انظر: شرح ابن عقيل ٥٨/١ ، ٥٩ ، والتصريح ٦٨/١.

المبحث السابع
إعراب جمع المذكر السالم [١] والملحق به

يعرب جمع المذكر السالم بالحروف نيابة عن الحركات، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها لفظاً نحو: رأيت الزيدين.
أو تقديراً نحو: رأيت المصطفين، ومنه قوله تعالى:
(وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار)[٢]. وقد ناب في نصبه وجره بالياء عن الفتحة والكسرة [٣]

قال ابن مالك مشيراً إلى هذا الإعراب:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر مذنب

وهو في كسر ما قبل الياء في نصبه وجره بعكس المثنى، فإنه يفتح فيه ما قبل الياء في حالتي النصب والجر، وقد أرجع ذلك صاحب التصريح إلى سببين فقال: "وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين: أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع، فخص بالفتحة ؛ لأنها أخف من الكسرة، بخلاف الجمع، والثاني: أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ؛ ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة، قاله أبو البقاء [٤] في شرح لمع ابن جني " [٥]

---

[١] سمي كذلك لسلامة واحده حال الجمع.
[٢] سورة ص ، الآية (٤٧).
[٣] انظر: شرح الرضي ٨٣/١ وشرح ابن الناظم صـ ٢٣ ، ٢٤ و الهمع ٤٥/١وشرح الأشموني ٧٩/١ ، ٨٠
[٤] انظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ٢٠١/١ تحقيق د/عبد الحميد حمد محمد – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ط الأولى ١٩٤٤ م.
[٥] انظر التصريح ٦٩/١.

ما يجمع هذا الجمع:

الاسم الذي يجمع جمعاً سالماً لمذكر لا يخلو: إما أن يكون اسماً جامداً، وإما أن يكون مشتقاً، ولكل شروطه.

أولاً: شروط الاسم الجامد [1]

يشترط فيه أن يكون: علماً، مذكراً، عاقلاً، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب.

فإن لم يكن علماً لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: رجلون في جمع رجل، وأما إذا صغر جاز نحو، رجيل ورجيلون، وإنما ساغ ذلك في المصغر ؛ لأنه في قوة الوصف، ألا ترى أن قولك: رجيلاً في قوة قولك: **(رجل صغير)** ؟

ولا يقال: زينبون في جمع زينب ؛ لأنه لمؤنث، وإذا أطلق على مذكر جاز.

ولا يقال: طلحون وحمزون في جمع طلحة وحمزة ؛ لاشتمالهما على تاء التأنيث.

فالعبرة باللفظ، وأجاز ذلك الكوفيون نظراً إلى المعنى فهما علمان لمذكر عاقل، ويمتنع هذا الجمع كذلك في المركب تركيباً إسنادياً أو مزجياً، فلا يجمع نحو: (برق نحره) علماً اتفاقاً ؛ لأن المحكي لا يغير، ولا نحو: **(معديكرب، وسيبويه)** على الأصح ؛ لأن فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب الإسنادي.

ثانياً: شروط المشتق [2]

يتشرط في الاسم المشتق (وهو الذي يعبر عنه بالصفة) لكي يجمع جمعاً سالماً لمذكر أن يكون: مذكراً، عاقلاً، خالياً من تاء التأنيث. وألا يكون من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر ومؤنثه حمراء، ولا من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران ومؤنثه سكرى.

فلا يجمع نحو: **(حائض، وطالق، وعانس)** لأنها صفات مختصة بالإناث، ولانحو: (سابقة) صفة لفرس، لأنه لغير العاقل ولانحو:**(علامة، ونسابة)**،لأنه

---

[1] انظر: أوضح المسالك ٧٣/١ ، ٧٤ وابن عقيل ٦٠/١ والتصريح ٧٠/١ ، ٧١ والهمع ٤٥/١ والأشموني ٨١/١.

[2] انظر: المراجع السابقة.

لحقته التاء، وذلك لئلا تجتمع فيه علامتا التذكير والتأنيث، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها[١]

ولا يجمع هذا الجمع كذلك نحو أحمر، وأخضر، وأعور ؛ لأنها علي وزن أفعل صفة، ومؤنثها علي وزن فعلاء، فنقول: حمراء وخضراء، ولانحو: سكران، وعطشان، وجوعان ؛ لأنها على وزن فعلان صفة، ومؤنثها علي وزن **(فعلي)** نحو: سكري وعطشى وجوعي [٢]

[١] انظر: التصريح ١/٧٠.

[٢] انظر: المرجع السابق.

الملحقات بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع: [١]

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون وبابه.

فـ **(أولو)** اسم جمع لا واحد له من لفظه، و**(عالمون)** اسم جمع **(عالم)** – بفتح اللام– وليس جمعا له ؛ لأن العالم عام في العقلاء وغير العقلاء، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه، قاله ابن مالك.[٢]

وأما عشرون وبابه – وهو سائر ألفاظ العقود إلي التسعين – فهي ملحقة بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذ لا يقال: عشر.

الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وهي: **(بنون)** جمع **(ابن)، (وأرضون)** بفتح الراء جمع **(أرض)** بسكونها، كما أن أرض اسم جنس جامد مؤنث، **(وسنون وبابه)** و**(سنون)** بكسر السين جمع **(سنة)** بفتحها، ولامها واو أو هاء ؛ لقولهم في جمعها: سنوات وسنهات، والسنة اسم جنس مؤنث.

والمراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات، نحو: **(عضة ، عزة، ثبة، ومائة)** وجمعها: **(عضين، وعزين، وثبين، ومئين)** ومنه قوله تعالي:

(قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين)[٣] وقوله تعالي: **(الذين جعلوا القرآن عضين)** [٤] وقوله تعالي:**(عن اليمين وعن الشمال عزين)** [٥] ولم يقع جمع ثبة في القرآن إلا بالألف والتاء كقوله تعالي: **(فانفروا ثبات أو انفروا جميعا)** [٦] فهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه[٧] فلا يجوز هذا في نحو **(تمرة)** لعدم الحذف،

---

[١] انظر: التصريح ٧٢/١.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٨١/١.

[٣] المؤمنون ، الآية (١١٢).

[٤] الحجر ،الآية (٩١).

[٥] المعارج ،الآية ٣٧.

[٦] سورة النساء ، من الآبة (٧١).

[٧] انظر: ابن عقيل ٦٣/١ والتصريح ٧٢/١ والهمع ٤٦/١ ، ٤٧ وشرح الاشموني ٨٤/١.

ولافي نحو: **(عدة وزنة)** لأن المحذوف منهما الفاء لا اللام، ولا في نحو **(يد ودم)** مما حذفت فيهما اللام ؛ لعدم التعويض، وحذف اللام فيهما على غير قياس، وجعل الإعراب علي العين فيهما، كما لايجوز في نحو: **(اسم وأخت وبنت)** ؛ لأن العوض فيها غير الهاء، كما لايجوز هذا في نحو: **(شاة وشفة)** – وإن كانا محذوفي اللام، ومعوضا عنهما هاء التأنيث ؛ لأنهما كسرا علي **(شياه وشفاه)** والتكسير يعرب بالحركات.[1]

الثالث: جموع تصحيح نحو:أهلون، ووابلون، ومفردها أهل ووابل، وهما ليسا علمين، ولا صفتين، وهما اسما جنس جامدان كرجل.

الرابع: ماسمي به من هذا الجمع، كزيدون وعليون مسمي بهما، فزيد ون علم علي شخص، وعليون اسم لأعلي الجنة، قال تعالي:

(إن الأبرار لفي عليين. وما أدراك ما عليون) [2]

---

[1] انظر: اوضح المسالك ٥٧/١ والتصريح ٧٤/١، ٧٥.

[2] المطففين ، الآيتان (١٨ ، ١٩).

المبحث الثامن
إعراب جمع المؤنث السالم [١]

قالوا في تعريفه: هو مادل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، وسلم فيه بناء واحده.

وهو مما تنوب فيه الحركات عن الحركات، حيث يرفع بالضمة، ويجر بالكسرة على الأصل، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، تقول: حضر الطالبات، أكرمت الطالبات، مررت بالطالبات [٢]

وذهب بعضهم إلى أنه مبني على الكسرة في حالة النصب، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه [٣]، وإنما نصب بالكسره مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره.

قال ابن مالك مشيراً إلى إعراب جمع المؤنث السالم:

---

[١] بعض العلماء لا يسلمون بهذه التسمية ، بل يطلقون عليه (المجموع بالألف والتاء المزيدتين) ، ودليلهم:أنه يدخل فيه بعض الأسماء المذكرة المختومة بتاء التأنيث نحو ، حمزة وطلحة ، فإنهما يجمعان علي حمزات وطلحات. كما تدخل فيه بعض الأسماء لغير العاقل نحو: حمام ، وإصطبل ، فإن جمعهما علي حمامات وإصطبلات ، ويدخل فيه كذلك مالم يسلم فيه بناء الواحد. نحو: سجدة وجمعها سجدات. وحبلي بالألف المقصورة ، وجمعها: حبليات – بقلب الألف ياء ، وصحراء – بألف التأنيث الممدودة – وجمعها صحراوات ، بقلب الهمزة واوا ، لهذا كله عدل عن التعبير بجمع المؤنث السالم إلي التعبير ب(ما جمع بالألف والتاء المزيدتين) ؛ ليعم جميع ما ذكر. انظر: أوضح المسالك ٨٦/١ والتصريح ٧٩/١
وهذا أمر ظاهر الصواب فهو أدق من التسمية المشهورة لهذا الباب ، ولكن لامانع من استعمال التسمية المشهورة (جمع المؤنث السالم) تغليبا وتسامحا ، لأن ما جمع هذا الجمع وتحققت فيه الشروط اكثر من غيره.

[٢] انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٩ وأوضح المسالك ٨٧/١ والهمع ٢٢/١ وشرح الأشموني ٩٢/١.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ٧٤/١ ومصباح السالك ٨٦/١ وصاحب هذا القول هو الأخفش كما في شرح الأشموني ٩٢/١.

وما بتا وألف قد جمعا * يكسر في الجر وفي النصب معآ

وإنما نابت الكسرة عن الفتحة حملاً للنصب على الجر، كما في جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل (١)

وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع، وهى أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (٢)

وهذا أمر ظاهر الصواب فهو أدق من التسمية المشهورة لهذا الباب، ولكن لا مانع من استعمال التسمية المشهورة **(جمع المؤنث السالم)** تغليباً وتسامحآ، لأن ما جمع هذا الجمع وتحققت فيه الشروط أكثر من غيره.

ما يطرد فيه هذا الجمع:

يطرد هذا الجمع في خمسة أشياء (٣)

أولها: ما كان علماً لمؤنث مطلقاً كزينب وهند وفاطمة.

ثانيها: ما كان مقترناً بالتاء في آخره سواء أكان علماً لمؤنث كفاطمة، أم لمذكر كطلحة وحمزة، أم غير علم كزفرة.

ثالثها: ما آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحبلي.

رابعا: ما كان مصغراً لما لا يعقل كدريهم تصغير درهم، تقول: دريهمات.

خامسها: ما كان وصفاً لما لا يعقل كأيام معدودات، وجبال راسيات.

ما يلحق بهذا الجمع في إعرابه.(٤)

يلحق بجمع المؤنث السالم ويحمل عليه في إعرابه شيئان:

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٩٢/١ ، ٩٣.

(٢) انظر: التصريح ٧٩/١ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: التصريح ٨/١ والهمع ٢٢/١ ومنحت الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٧٤/١.

(٥) انظر: المقرب لابن عصفور ٥٠/٢ ، ٥١ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر،ط الأولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م وابن يعيش ٤٧/١ ، ٧٤/٩ والتصريح ٨٣/١ والهمع ٢٢/١.

أحدهما: **(أولات)** اسم جمع لا واحد له من لفظه، وله مفرد من معناه، وهو **(ذات)** بمعنى صاحبة، قال تعالى: **(وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)**(٣)، وقال: **(وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن)** (٤)

ثانيهما: ما سمي به من هذا الجمع نحو عرفات وبركات، وقد ذكر النحاة في إعرابه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يعرب على ما كان عليه قبل التسمية – أي: كإعراب جمع المؤنث السالم، تقول: جاء عرفات، أكرمت عرفات، مررت بعرفات.

الثاني: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة – كالأول – مراعاة للجمع، ويحذف منه التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث، تقول: هذا عرفات، أكرمت عرفات، ومررت بعرفات.

الثالث: أن يعرب إعراب ما لاينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، ويحذف منه التنوين، تقول: هذا عرفات، ورأيت عرفات، مررت بعرفات، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي (٥)

---

(٣) سورة الطلاق ، الآية (٤).

(٤) سورة الطلاق ، من الآية (٦).

(٥) من الطويل ، قاله امرؤ القيس ، وهو في ديوانه ٣١ ، وهو من شواهد: الكتاب ١٨/٢ والمقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٤/٤ وشرح ابن يعيش ٤٧/١ ، ٩/ ٧٤ والتصريح ٨٣/١ والهمع ٢٢/١ والدرر اللوامع ٥/١.

اللغة: تنورتها: أصل التنور: النظر إلى النار من بعيد ، أي نظرت إلى نارها بقلبي لشدة تعلقي بها ، أذرعات: بلد الشام.

والشاهد: (من أذرعات) حيث رويت بالأوجة الثلاثة المذكورة ، والأول أوجه لحمله على جمع المؤنث السالم في إعرابه.

المبحث التاسع
إعراب ما لا ينصرف

هذا مما يعرب بالنيابة حيث تنوب فية حركة عن حركة بلا تنوين.

فيرفع الاسم الممنوع من الصرف بالضمة، كقوله تعالى:

(وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل) [١]، وينصب بالفتحة، كقوله تعالى: **(ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين)** [٢] وقوله: **(إن إبراهيم كان أمة)**[٣]، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى:

(لقد كان في يوسف وإخواته آيات للسائلين) [٤]، وقوله:**(فحيوا بأحسن منها)** [٥] وقوله: **(يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)** [٦].

هذا إذا لم يضف، أو تدخله الألف واللام، فإذا أضيف أو دخلته الألف واللام جر بالكسرة على الأصل،فمثال الإضافة قوله تعالى:**(لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم)**[٧] وقوله: **(أليس الله بأحكم الحاكمين)** [٨].

ومثال المقترن بالألف واللام قوله تعالى: **(وأنتم عاكفون في المساجد)** [٩]، وقوله تعالى: **(مثل الفريقين كالأعمى والأصم)** [١٠].

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (١٢٧).

(٢) سورة يوسف ، من الآية (٩٩).

(٣) سورة النحل ، من الآية (١٢٠).

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٧).

(٥) سورة النساء ، من الآية (٨٦).

(٦) سورة المائدة ، من الآية (١٠١).

(٧) سورة التين ، من الآية (٤).

(٨) سورة التين ، من الآية (٨).

(٩) سورة البقرة ، من الآية (١٨٧).

(١٠) سورة هود ، من الآية (٢٤) وينظر إعرابه في جميع كتب النحو منها: شرح ابن الناظر ص ٢٩ والهمع ٢٤/١ وشرح الأشموني ٩٥/١.

المبحث العاشر

إعراب الأمثلة الخمسة [١]

هى كل فعل مضارع اتصل ألف الاثنين نحو: يفعلان وتفعلان، أو واو الجمع نحو: يفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة نحو: تفعلين.

إعرابها [٢]

ترفع الأمثلة الخمسة بثبوت النون، نحو: الزيدان يفعلان، وهم يكتبون، وأنت تفهمين يا هند، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: الزيدان لن يخرجا، ولم يقوما، وقد اجتمع النصب والجزم في قوله تعالى: **(فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)** [٣].

وكذلك فعل الأمر في حالة اتصاله بتلك الحروف، لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، فإذا قلت: اخرجا، وقوموا، واضربي، فهى أفعال أمر مبنية وعلامة بنائها حذف النون ؛ لاتصالها بألف الاثنين في الأول،وواو الجماعة في الثاني، وياء المخاطبة في الثالث[٤].

---

(١) إنما سميت أمثلة: لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة بل يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، بخلاف الأسماء الستة ؛ لأنها ألفاظ معلومة ، وجعلت خمسة على إدراج المخاطبيتن تحت المخاطبين ، فا لمضارع المسند الى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين: الأول : أن يكون الاثنان مذكورين نحو: أنتما تكتبان يازيدان ، ونحو: الزيدان يكتبان. والثانى: أن يكون الاثنان مؤنثين نحو: أنتما تكتبان ياهندان ، ونحو: الهندان تكتبان ، والمسند إلى واو الجمع بالتاء للمخاطبين نحو: أنتم تفعلون ، وبالياء للغائبين نحو: هم يفعلون. والمسند الى واو الجمع بالتاء للمخاطبين نحو أنتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون ، والمسند إلى ياء المخاطبة بالتاء للمخاطبة المؤنثة نحو: انت تكتبين ياهند ، فتكون الأمثلة ستة على التفصيل ، خمسة على الإجمال لمن يجعل الاثنين نوعا واحدا. انظر: ابن عقيل ١/٦٦ والتصريح ٨٥/١ ، ٨٦ وحاشية الصبان ٩٨/١.

(٢) انظر في إعرابها: المفصل للزمخشري ص ٢٤٤ وشرحه لابن يعيش ٧/٧ وشرح ابن الناظم ص ٣٠ وار تشاف الضرب لأبي حيان ٤٢/١ تحقيق
د/مصطفى النماس – المكتبة الأزهرية للتراث. والتصريح ٨٥/١ ، ٨٦ والهمع ٥١/١.

(٣) البقرة ، من الآية (٢٤).

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٧/١ ، ٥٨.

المبحث الحادي عشر

إعراب المضارع المعتل الآخر

من أبواب النيابة – وهو خاتمتها – الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره حرف علة، وهى الألف نحو: يخشى ويسعى، والواو نحو يدعو ويغزو، والياء نحو: يرمي ويقضى، فترفع جميعها بضمة مقدرة على آخرها نحو: هو يخشى ربه، ويقضى بالحق، ويدعو الى الخير، وينصب المعتل بالألف بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، نحو: لن يخشى، وينصب المعتل بالواو وبالياء بفتحة ظاهرة عليهما لخفة الفتحة، نحو: لن يدعو، ولن يقضى.

وأما في حالة الجزم فإنها تجزم وعلامة جزمها حذف حرف العلة نيابة عن السكون، نحو: لم يخش، ولم يرم، ولم يدع.[1]

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك:

وأي فعل آخر منـــــــــه ألـــف * أو واو أو ياء فمعتلا عرف
فـــــــالألف انو فيه غـير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمي
والرفع فيهـــما انو واحذف جازماً * ثلاثهن تقض حكماً لازمـــاً

بناء الأمر المعتل الآخر

يبني فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه،فإذا وقع فعل الأمر معتل الآخر بنى وعلامة بنائه حذف حرف العلة تقول: ادع، واغز، واخش، واسع، واقض، وارم، لأن المضارع فيها جميعاً يجزم بحذف حرف العلة، فيحمل الأمر في بنائه على المضارع في جزمه [2].

---

(١) انظر شرح التسهيل ٥٥/١ وشرح ابن الناظم ص ٣١ ، ٣٢ وكتاب ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ٣٩ إعداد/عادل محسن سالم – جامعة أم القرى – ط الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٣/١ وشرح الأشموني ١٠١/١ ، ١٠٢ .

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٣١٠/١ تحقيق د/علي موسي الشوملى – مكتبة الخريجي – الرياض – ط الأولي – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م وسبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ص ٦٤ تحقيق د/عدنان محمد سلمان وآخر – دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث دبي – ط الأولي – ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.

حمل الفعل المضارع المعتل بالياء أو الواو على المعتل بالألف في تقدير الفتحة

الأصل في الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء أن ينصب بفتحة ظاهرة على الواو والياء، فتقول: لن يدعو، ولن يرمى [1]

هذا وقد ورد عن بعض العرب نصب المضارع المعتل بالواو أو الياء بفتحة مقدرة حملاً على المعتل بالألف ومن ذلك قول الشاعر:

فما سودتني عامر عن وراثة * أبي الله أن أسمو بأم ولا أب [2]

فـ **(أسمو)** فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحه مقدرة على آخره حملاً له على المعتل بالألف.

ومنه قول الآخر

ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول [3]

فـ **(يدني)** فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء حملاً له على المعتل بالألف قال ابن يعيش:" اعلم أن من العرب من يشبه الياء والواو بالألف لقربها منها، فيسكنها في حال النصب، ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب، فمن ذلك ما أنشده، وهو قوله: **(أبي الله أن أسمو بأم ولا أب)**....

---

(١) انظر: المفصل ص ٣٨٤ وشرحه لابن يعيش ٩٩/١٠ وشرح ابن الناظم ص ٣٢.

(٢) من الطويل – قاله عامر بن الطفيل ، وهو من شواهد: اين يعيش ١٠٠/١٠ ، ١٠١ وشرح الأشموني ١٠١/١ ومنحة الجليل ٨٥/١ – اللغة: سودتني: من السيادة أي جعلتني سيداً – أسمو من السمو وهو العلو والارتفاع ، وفيه الشاهد: حيث سكن الواو مع الناصب حملاً له على المعتل بالألف.

(٣) من البسيط قاله حندج بن حندج المرى ، وهو من شواهد: الإنصاف ١٢٨/١ والشرح الكبير لابن عصفور ٥٧٨/١ تحقيق د/صاحب أبو جناح ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ وارتشاف الضرب ٤٤/١ والهمع ١٦٧/٢ وشرح الأشموني ١٠١/١ – اللغة: يدني من الإدناء من الدنو وهو القرب ، شحط: بفتحتين البعد ، الحزن: موضع ببلاد العرب ، صول: ضيعة من ضياع جرجان ، وقيل قرية بصعيد مصر ، والشاهد فيه قوله (أن يدني) حيث سكن الياء في (يدني) مع دخول الناصب عليه حملاً له على المعتل بالألف.

الشاهد فيه إسكان الواو في **(أسمو)** وهو اسم منصوب بأن، فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة " [٤] وأرى أن هذا من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه، أو هو ضرورة اقتضاها وزن البيت.

وهذا ما قرره الأشموني بقوله: " وأما قوله: **(أبى الله أن أسمو بأم ولا أب)** وقوله: **ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول** فضرورة " [٥] ،وهذا ما أيده العينى فقال معلقآ على البيت الأول:

" سكن الواو مع الناصب للضرورة " [٦].

وقال معلقآ على الثاني: " أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل " [٧]

(٤) انظر: شرح ابن يعيش ١٠١/١٠.

(٥) انظر:شرح الأشموني ١٠١/١ ، ١٠٢.

(٦) انظر: الشواهد الصغرى للعيني على شرح الأشموني ١٠٢/١ – دار إحياء الكتب العربية.

(٧) انظر: المرجع السابق ١٠٢/١.

المبحث الثاني عشر
(ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس)

هذه الحروف أشبهت ليس في معناها، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر [١]

أولا: حمل (ما) على ليس في الاعمال:

للعرب في **(ما)** الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بـ **(ليس)**، وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم، قال تعالى: **(ما هذا بشراً)**[٢] وقال: **(ما هن أمهاتهم)** [٣]

والثاني: مذهب بني تميم، وهو إهمالها، وهو مقتضي القياس، لأنها غير مختصة بالاسم، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه **(هل)** وغيرها من الحروف التي ليست مختصة بالأسماء.

قال سيبويه: " هذا باب أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، وذالك الحرف **(ما)**، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقآ،وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل) وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس **(ما)** كـ **(ليس)**، ولا يكون فيها إضمار " [٤].

وقال المبرد: " تقول: ما زيد قائمآ، وما هذا أخاك، كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أنهم رأوها في معنى **(ليس)** تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى **(ليس)** ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها، فمن ذلك قوله تعالى:**(ما هذا بشرآ)**، وقوله: **(ما هن أمهاتهم)**.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص ١٠٣.
(٢) سورة يوسف، من الآية (٣١).
(٣) سورة المجادلة ، من الآية (٢).
(٤) انظر: الكتاب ٧٥/١ (هارون).

وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يدعونها حرفآ على حالها بمنزلة **(إنما)** إذا قلت: إنما زيد منطلق [١]".

وإنما عملت **(ما)** عمل **(ليس)** لشبهها بها من ثلاثة أوجه[٢]

أولها: أنها تدل على النفي، كليس، وليس الأمر قاصرآ على هذه الدلالة، بل هو أقوى من ذلك، فإن **(ما)** تدل على النفي في الحال، كما أن ليس كذلك.

ثانيها: أن **(ما)** تدخل على المبتدأ والخبر، وكذلك ليس.

ثالثها: أن الخبر الواقع بعد **(ما)** يقترن بالباء الزائدة، كقوله تعالى: **(ما أنت بنعمة ربك بمجنون)** [٣]، وقوله: **(وما ربك بظلام للعبيد)** [٤]، وكذلك الخبر الواقع بعد **(ليس)** يقترن بهذه الباء، كقوله تعالى: **(أليس الله بكاف عبده)** [٥]، فلما أشبهت **(ما) (ليس)** هذا الشبه القوي عملت عملها.

واشترطوا لإعمالها ستة شروط [٦]

الأول: ألا تزاد بعدها **(إن)**، فإن زيدت بطل عملها، نحو: **(ما إن زيد قائم)**

ومنه قول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف [٧]

---

(١) المقتضب ١٨٨/٤ وانظر: الخصائص ١٢٥/١ ، ١٦٧ وأسرار العربية ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ وشرح التسهيل ٣٦٩/١ وشرح ابن الناظم ص ١٠٣.

(٢) انظر: الهمع ١٢٣/١ وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ومصباح السالك ٢٦٤/١.

(٣) سورة القلم ، من الآية (٢)

(٤) سورة فصلت ، من الآية (٤٦)

(٥) سورة الزمر ، من الآية (٣٦)

(٦))انظر :شرح ألفية ابن معط ٨٨٦/٢-٨٨٩ والمقرب ١٠٢/١ وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ وشرح ابن الناظم ص١٠٣ ،١٠٤ وارتشاف الضرب ١٠٣/٢ وأوضح المسالك ٢٦٦/١ والتصريح ١٩٧/١ والهمع ١٢٣/١ وشرح الأشموني ٢٤٧/١.

(٧) من البسيط ، مجهول القائل ، وهو من شواهد: أوضح المسالك ٢٦٦/١ والتصريح ١٩٧/١ والهمع ١٢٣/١ =

فقد أهملت **(ما)** ووقع الخبر **(ذهب)** مرفوعا، وذلك لوقوع إن الزائدة بعدها.

وروى البيت بنصب **(ذهبا)** وهى رواية ابن السكيت، حيث خرجها على أن **(إن)** بعد **(ما)** زائدة ولم يبطل عمل **(ما)**، ولم يسلم بذلك الجمهور، وقالوا: " إن سلمنا برواية النصب فلا تكون **(إن)** زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفى **(ما)**،فالنفي الذي عملت (ما) لدلالتها عليه باق،وهذا بخلاف ما لوجعلت (إن) نافية لنفي (ما)؛لأن الكلام يكون عندئذ مثبتا موجبا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، وساعتها يزوال سبب عمل **(ما)** ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إفادة النفى [٦]

الشرط الثانى: ألا ينتقض النفى بإلا، نحو. ما زيد إلا قائم وكقوله تعالى:(**وما محمد إلا رسول)**[٧] وقوله **(وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر)**[٨] خلافا ليونس[٩] فإنه أجاز الإعمال مع انتفاض النفى بإلا مستدلا بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا [١٠]

فقد عملت **(ما)** فى الموضعين مع انتفاض النفى بالإ فيهما، فنصب الخبر **(منجنونا، و معذبا)** ورد الجمهور ذلك، وأولوه على أن **(منجنونا)** مفعول به لفعل محذوف تقديره، وما الدهر إلا يشبه منجنونا، والجملة خبر المبتدأ،

= اللغة: غدانة: حي من يربوع ، الصريف: الفضة الخالصة ، الخزف: ما عمل من الطين وأحرق فصار فخارآ

والشاعر يهجو بني غداثة بأنهم أدنى الناس منزلة وأقلهم قدرآ.

والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهب) حيث أهملت (ما) لوقوع إن الزائدة بعدها .

(٦) انظر: التصريح ١٩٦/١، ١٩٧ ومنحة الجليل ٣٠٣/١ ورحلة السرور صـ ٢٥٧.

(٧) آل عمران ، من الأية (١٤٤).

(٨) القمر ، الآية (٥٠).

(٩) بحثت عنه فى الكتاب فلم أعثر عليه ، وهو فى التصريح ١٩٦/١.

(١٠) من الطويل ، قائله مجهول ، وهو فى المقرب ١٠٣/١ التصريح ١٩٧/١ والهمع ١٢٣/١ والدرر ٩٤/١ والمنجنون: هو الدولاب الذى يسقى به ، والمعنى أن الزمان لايدوم على حال كالمنجنون مرة إلى أعلى ومرة إلى أسفل ، وصاحب الحاجات يعانى فى قضائها.

وكذلك قوله: **(معذبا)** فى الشطر الثانى أى وما صاحب الحاجات إلآ يشبه معذبا [١]

الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وهو كذلك أهملت، نحو: ما قائم زيد، وكقولهم : (ما مسىء من أعتب)

وأما قول الشاعر:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر [٢]

فحكم الإعمال فيه عند سيبويه [٣] وجمهور البصريين الشذوذ، وقال سيبويه فى بيت الفرزدق: " لا يكاد يعرف" [٤]، وخرجوه على أن **(بشر)** خبر،و **(مثلهم)** مبتدأ، ولكنه بنى على الفتح ؛لإبهامه مع إضافته للمبنى وهو الضمير، والمبهم المضاف إلى مبنى يجوزبناؤه وإعرابه [٥].

الرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها نحو: ما طعامك زيد أكل، فلا يجوز نصب **(آكل)** لتقدم معمول **(طعامك)** على اسم **(ما)** وهو **(زيد)** ومنه قول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من مني * وما كل من وافي مني أنا عارف [٦]

---

(١) انظر: التصريح ١٩٧/١ والدرر اللوامع ٩٤/١ ومنحة: الجليل٥٠٤/٢

(٢) من البسيط ، قاله الفرزدق ، وهو من شواهد: الكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ والمقرب ١٠٢/١ وأوضح المسالك ٢٧٠/١ وديوان الفرزدق ص ٢٢٣ ومعنى البيت: أصبحت بنو أمية وهم من قريش وقد رد عليهم نعمة الخلافة وعز الملك فهم المقدمون على سائر قبائل العرب ، ولا يماثلهم أحد من البشر ، واستشهد به على اعمال ما مع تقدم خبرها على اسمها فى قوله : (ما مثلهم بشر) وهو شاذ

(٣) انظر : الكتاب ٦٠/١.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) انظر : التصريح ١٩٨/١.

(٦) من الطويل ، قاله مزاحم ابن الحارث العقيلي، وهو من شواهد: الكتاب ٧٢/١، ١٤٦ والخصائص ٤٥٣/٢، ٤٧٦ والتصريح ١٩٨/١ اللغة : تعرفها: اطلب معرفتها ، المنازل : جمع منزل ، وهو أماكن نزول الناس ، والمعني أنه افتقد محبوبته في الحج ، فقالوا له: سل عنها الحجاج في مني ،فقال: وكيف ذلك وأنا لا أعرف كل من وفد إلي مني ، واستشهد به

فقد أهملت (ما)، ورفع الخبر (عارف) لتقدم معموله (من) عليه، وهو ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا،فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو: ماعندك زيدا مقيما ؛لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها، وهذا مفهوم من قول ابن مالك في الألفية:

وسبق حرف جر أو نفي كما * بي أنت معنيا أجاز العلما

الخامس: ألا تتكرر**(ما)**، فإن تكررت بطل عملها، نحو: ما ما زيد قائم، فالأولي نافية والثانية نافية، فبقي إثباتاً، فلا يجوز نصب قائم [١].

السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، كقولهم: **(مازيد بشئ إلا شئ لا يعبأ به)** فـ **(بشئ)** فى موضع رفع خبر عن المبتدأ **(زيد)**، ولايجوز أن

يكون في محل نصب خبرا عن ما، وأجازه قوم [٢]، وكلام سيبويه في هذه المسألة محتمل للقولين، فإنه قال بعد ذكره القول السابق (ما زيد بشئ...الخ):" استوت اللغتان". [٣]

وأري أن لغة الإعمال هي الأقوي والأولي ؛ لورود الإعمال في التنزيل العزيز، وفي كلام العرب.

ثانيا: *إعمال (لا) عمل ليس:*

مذهب الحجازيين إعمال (لا) عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها [٤].

والتحقيق أن إعمال (لا) عمل ليس قليل عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه [٥].

واشترطوا لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجل أفضل منك، ومنه قول الشاعر: **تعز فلا شئ علي الأرض باقيا * ولا وزر مما قضي الله واقيا** [٦]

علي إهمال (ما) في قوله (ما كل...الخ) لتقدم معمول الخبر علي المبتدأ ، وهو ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا .

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ انفرد به.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ ،٣٠٧.

(٣) انظر:الكتاب ٣١٦/٢

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٥٣/١

(٥) انظر: الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢

الثاني: ألا يتقدم خبرها علي اسمها، فلا تقول: لا قائما رجل.
والثالث: الا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول: **(لا رجل ألا أفضل من زيد)** بنصب **(أفضل)** بل الواجب رفعه لوجود إلا [٦]

ثالثا: إعمال (إن) عمل ليس:

وأما **(إن)** فمذهب أكثر البصريين والفراء من الكوفيين أنها لا تعمل شيئا، ومذهب أكثر الكوفيين أنها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين المبرد وابن السراج وابن جنى [٧]، واختاره ابن مالك [٨]، وزعم أن فى كلام سيبويه [٩] إشارة إلى ذلك. والذى أرجحه هو مذهب أكثر الكوفيين ومن تبعهم من البصريين، وهو جواز إعمالها لو رود السماع به، والشواهد عليه كثيرة، منها قول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد * إلا على أضعف المجانين [١٠]

وهذه هى لغة أهل العالية، ومنه قولهم: **(إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)**، وقرئ:**(إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)** [١١] عبادا بالنصب خبر

---

(٦) من الطويل، وقأئله مجهول وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٧٦/١ وأوضح المسالك ٢٧٥/١ والتصريح ١٩٩/١ والهمع ١٢٥/١ =

= اللغة: تعز: من العزاء وهو التسلي والتصبر علي المصائب ، وزر: ملجأ والشاهد فيه قوله: (لا شئ... باقيا – ولا وزر... واقيا) حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان.

(٦) انظر هذه الشروط فى: أوضح المسالك ٢٧٥/١وشرح ابن عقيل ٣١٣/١ والتصريح ١٩٩/١ والهمع ١٢٥/١

(٧) انظر: المقتضب: ٣٦٠/٤ والأصول ٩٥/١ والمحتسب ٢٧٠/١ تحقيق د/على النجدى ناصف وآخرين – القاهرة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/١

(٩) انظر: الكتاب ٢٢١/٤

(١٠) من المنسرح ، قائله مجهول وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٧٥/١ وشرح ابن الناظم ١٠٩أوضح المسالك ٢٨٠/١ وابن عقيل ٣١٧/١ والتصريح ٢٠١/١ والهمع ١٢٥/١ والأشمونى ٢٥٥/١ وورد البيت برواية: (إلا على حزبه الملاعين) وبراوية (المناحيس) بدل الملاعين ، واستشهد به على إعمال (إن) عمل ليس على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين.

(إن) و**(أمثالكم)** نعت.

قال ابن جنى: " ينبغى والله أعلم أن تكون **(إن)** هذه بمنزلة **(ما)**، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ، فأعمل **(إن)** إعمال **(ما)** "[١]

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة على السواء، فتقول: **(إن رجل قائما)** وتقول : **(إن زيد القائم)** وتقول: **(إن زيد قائما)** [٢]

رابعا: إعمال (لات) عمل ليس:

وأما **(لات)** فهى **(لا)** النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكنها اختصت بأنها لايذكرمعها الاسم والخبر معا ، بل يذكر معها أحدهما.

والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى: **(ولات حين مناص)** [٣] بنصب **(حين)** فحذف الاسم وبقى الخبر، والتقدير: ولات الحين حين مناص ، برفع الحين على أنه اسم لات، وحين مناص خبرها. [٤]

وذكرسيبويه أنها لاتعمل إلا فى الحين [٥]، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وما للات فى سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

واختلف فى المراد بالحين [٦]: فذهب قوم إلى أنها لاتعمل إلا فى الحين، ولاتعمل فيما رادفه من أسماء الزمان، وذهب آخرون إلى أن المراد أنها تعمل

---

(١١) سورة الأعراف ، الآية (١٩٤) وهى قراءة سعيد بن جبير. انظر: المحتسب ٢٧٠/١ والبحر المحيط ٤٤٤/٤.

(١) انظر: المحتسب ٢٧٠/١

(٢) شرح ابن عقيل ٣١٩/١ وشرح الأشمونى ٢٥٥/١.

(٣) سورة ص، الآية (٣).

(٤) انظر: الكتاب ٥٧/١والمقرب ١٠٥/١ وشرح التسهيل ٣٧٥/١ ،٣٧٧ والهمع ١٢٦/١ والأشمونى ٢٥٤/١– ٢٥٧.

(٥) انظر: الكتاب ٥٧/١.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ٣٢٠/١ وشرح الأشمونى ٢٥٥/١.

في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وما رادفه، وهو الراجح ؛ لوروده عن العرب في غير الحين من أسماء الزمان، ومنه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغي مرتع مبتغيه وخيم (٧)

قال ابن عقيل:" وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في التسهيل" (٨)

أي: قول ابن مالك في الألفية: **(ومالات في سوي حين عمل)** يحتمل القولين:

القول الأول: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، وعليه يكون المعنى: **(وما للات عمل في سوى لفظ الحين)**، والقول الثاني: أنها لا تعمل إلا في كل اسم دال على الحين، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن، وعليه يكون المعنى: **(وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين).** (٩)

وجزم ابن مالك في التسهيل بالقول الثاني حيث قال: "ولات – بالتاء - فتخص بالحين أو مرادفه مقتصراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة" (١٠)..

فنجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو مرادفه، ومرادف الحين: هوكل اسم دل على زمان، نحو: ساعة، ووقت، وزمان، ولحظة، ولا يمكن أن يكون ذلك جرياً على القول الثاني (١١)

---

(٧) من الكامل قاله رجل من طىء وهو من شواهد شرح ابن الناظم صـ ١٠٨ وشرح ابن عقيل ٣٢٠/١ وشرح الأشمونى ٢٥٥/١ والبغاة: جمع باغ ، والبغي تجاوز الحد ، مندم: مصدر ميمي بمعنى الندم ، مرتع: اسم مكان للمقر والمصير ، مبتغيه: طالبه ، وخيم: سئ العاقبة ، واستشهد بالبيت على أن لات تعمل في لفظ ساعة بمعنى حين ، وليست من لفظه وهو مذهب الفراء.

(٨) شرح ابن عقيل ٣٢١/١ وانظر: التسهيل ص ٢٠ .

(٩) انظر: منحة الجليل ٣٢١/١.

(١٠). انظر: التسهيل ص ٢٠

(١١) انظر: منحة الجليل ٣٢١/١

حمل ليس على (ما) في الإهمال

من المعلوم أن **(ليس)** من نواسخ الابتداء، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

وقد تخرج عن هذا الأصل، فتهمل في الكلام، وتكون نافية لا عمل لها حملاً لها على **(ما)** النافية، وذلك في قولهم: **(ليس الطيب إلا المسك)**، وهذا قليل.

فقد روي أبو عمرو بن العلاء في نحو: **(ليس الطيب إلا المسك)**، و**(ليس البر إلا العمل الصالح)** النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم، فأما النصب فعلى ما تستحقه **(ليس)** من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلي إهمال (ليس) وجعلها حرفاً كـ **(ما)** [1].

وقد أشار سيبويه إلى جوازه على قلته، فقال: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ **(ما)**، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: **(ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد)**.... هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس ضميراً، (وهذا) مبتدأ، كقوله: **(إنه أمة الله ذاهبة)** إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: **(ليس الطيب إلا المسك)** [2]

واضطرب قول أبي على الفارسي في **(ليس)**، فرجح في بعض تصانيفه حرفتيها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها محتملة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها. [3]

---

(١) انظر: كتاب ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ص٣٩ – دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، وشرح ابن يعيش ٩٥/١ وشرح التسهيل ٣٧٩/١ والمساعد علس تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٤٨/١ – تحقيق د/محمد كامل بركات – ط الاولي ١٤٠٢

(٢) انظر الكتاب ١٧٤/١

(٣) انظر: الإيضاح لأبي على الفارسي ص ١٢٢ تحقيق د/كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – بيروت – ١٩٩٦ م والمسائل المشكلة لأبي على المعروفة بالبغداديات ص ٢٨٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ تحقيق د/صلاح الدين عبد الله – مكتبة العاني – بغداد

ورد ابن مالك قوله هذا بقوله: " وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر، فإن قصد إيجابها بالإلزام تقدمها على جزأيها ؛ وامتنع توسطها، كما امتنع تسوطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم **(ليس)** في **(ليس الطيب إلا المسك)** ضمير الشأن لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في **(كلامي زيد قائم)** عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم، ولو وسط **(إلا)** فقيل: **(ليس كلامي زيد إلا قائم)** لم يجز، فكذلك لا يجوز: **(ليس الطيب إلا المسك)** على تقدير ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في

خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأي الجملة" [1]

وقد ذكر ابن مالك وجهاً آخر لإعمالها، فقال: "ويمكن في **(ليس الطيب إلا المسك)** إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه، وهو أن يجعل **(الطيب)** اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر محذوف، والتقدير: **ليس الطيب في الوجود إلا المسك،** ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر" [2]

وأرى أن هذا تكلف من ابن مالك و من سار علي دربه في إلحاههم علي إعمال ليس في مثل هذا الأسلوب، فقد ورد عن العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم هكذا بالرفع علي إهمال ليس بجعلها نافية كـ **(ما)**، فعلينا أن نقف عند ما جاء عنهم، و لا نلجأ إلي تأويلات لا حاجة إليها و لا نتكلف لها إعمالآ لم يرد في كلامهم.

كما أن مجئ **(ليس)** حرفا ليس مستغرباً، فقد وقعت في باب الاستثناء حرفا بمعني **(إلا)**، فما الذي يمنع هنا أن تكون حرفا نافياً مهملاً كـ **(ما)** إذا حصر

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١

(٢) المرجع السابق ٣٨٠/١ وانظر: المساعد ١٤٨/١

خبرها بإلا، و هذا ما جزم به الهروى في أزهيته حيث قال: " و تكون حرفا بمعني **(ما)** و يبطل عملها إذا دخل إلا علي الخبر، كقولك: ليس زيد إلا قائم، كما تقول: ما زيد إلا قائم، و حكي عنهم: ليس الطبيب إلا المسك، بالرفع علي معني: ما الطيب إلا المسك، و حكي عنهم: ليس خلق الله مثله، و معناه: ما خلق الله مثله" (٣)

(٣) انظر: الأزهية في علم الحروف للهروي ص ١٩٥ تحقيق د/عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

المبحث الثالث عشر
إن وأخواتها

هذا الباب سماه كثير من النحاة **(الأحرف المشبهة بالفعل)** [1] وهى : إن، وأن، وكأن ولكن، وليت ، ولعل، سميت هذه الأحرف مشبهة بالفعل، لأنها تشبه الفعل فى اللفظ والمعنى، **ويمكن حصرأوجه الشبه في عشرة أمور:** [2]

أولها: أنها على ثلاثة أحرف أو أكثر، فـ **(إن، وأن ، وليت)** على ثلاثة أحرف، و**(كأن ولعل)** على أربعة، و**(لكن)** على خمسة ، والأفعال كذلك.

ثانيها: أنها تختص بالأسماء، كما أن الفعل يختص بالأسماء حيث يقع بعده الفاعل. ثالثها: أنها كلها مبنية على الفتح، كما أن أصل بناء الماضى على الفتح.

رابعها : أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وكذلك الفعل.

خامسها: أنها تدل على معنى الفعل، ف **(إن وأن)** تفيدان معنى **(أوكد)، و(كأن)**: **أشبه،** و **(لكن)**: أستدرك، **و (ليت): أتمنى، و (لعل)** : أترجى، فلما كانت الأحرف المشبهة بالفعل تتضمن تلك المعانى عملت عمل الفعل.

سادسها: أنها أشبهت الفعل فى معناه، فرفعت ونصبت كالفعل ، فكما أن

---

[1] انظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٤٠٨/٢ تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – الكويت ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م وابن يعيش ٥٤/٨ وسبك المنظوم ص ١٠٢ وأوضح المسالك ٣١٣/١ والهمع ١٣٢/١ ، ١٣٣

[2] انظر.: الكتاب ١٣١/١ والمقتضب ١٠٧/٤ والأصول ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ وشرح اللمع لابن برهان ٦٢/١ تحقيق د/فائز فارس – السلسلة التراثية ، والمرتجل لابن الخشاب ص ١٦٩ تحقيق د/علي حيدر – دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م وأسرار العربية للأنباري ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ تحقيق د/محمد بهجت البيطار – دمشق – ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م وترشيح العلل ص ١٣٩ ، ١٤٠ وشرح ابن يعيش ٥٤/٨ والمغني في النحو لابن فلاح اليمني ١٢٣/٣ تحقيق د/عبد الرازق عبد الرحمن – بغداد ١٩٩٩ م والمقرب ١١٦/١ والشرح الكبير ٤٢٢/١ وشرح التسهيل ٨/٢ ، ٩ والمتبع في شرح اللمع ٢٧٧/١ وشرح ابن الناظم ص ١١٧ وشرح الرضي ٢٨٣/١ والارتشاف ١٢٩/٢ ، ١٣٠ وشرح الأشموني ٢٧٠/١ ومصباح السالك ٣١٣/١.

(إن وأخوتها) نصبت الاسم ورفعت الخبر، فكذلك الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول.

سابعا: أنها أشبهت الفعل فى تقديم منصوبها على مرفوعها وجوبا والعكس.

فمن تقديم الاسم وجوبا قولك : جاءنى زيد وإنه لكريم، ومن تقديم الخبر وجوبا قولك : إن فى الدار صاحبها، وكذلك الفعل يقدم مرفوعه على منصوبه وجوبا، فتقول : أكرمتك، ويقدم المنصوب على المرفوع وجوبا ، فتقول: أكرمنى زيد.

ثامنها: أنها اختصت بالمبتدأ والخبر كاختصاص كان وأخواتها وأفعال المقاربة بهما

تاسعها : أنها تنصب الحال كالفعل، فكما تقول: (جاء زيد راكبا) تقول: إن محمداً كريم منفقا، إن زيدا نشيط طالبا، أى فى حال كونه كذلك.

فصاحب الحال **(محمد وزيد)** فى المثالين، والعامل فيهما **(إن)**.

عاشرها: أن الضمائرتتصل بها على نحو اتصالها بالفعل فـ **(إنه)** كـ **(ضربه)** و**(إننى)** كـ **(ضربنى)**، و**(إنك)** كـ **(ضربك)**

لهذا التشابه حملت إن وأخواتها فى عملها على الفعل

وهاك الحديث عن أحكامها المشبهة للفعل فى أحكامه:

عملها ومعانيها:

تعمل إن وأخواتها عكس عمل **(كان)**، فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: **(إن زيدا قائم)**، قال ابن مالك مصرحاً بعملها:

لإن أن ليت لكن لعــل * كأن عكس ما لكان من عمل

كإن زيدا عالـــم بأنى * كفء ولكن ابنه ذو ضغن [1]

وإن وأخواتها ستة أحرف كما هو مشهور، وعدها سيبويه خمسة وأسقط **(أن)** المفتوحة الهمزة ؛ لأن أصلها **(إن)** المكسورة [2] وتبعه فى ذلك ابن السراج [3].

---

[1] انظر عمل إن فى المرجع السابق وشرح التحفة الوردية لابن الوردى صـ ٤٠ تحقيق د/ سمير عبد الجواد – القاهرة الطبعة الاولى –١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م والتصريح ٢١٠/١.

[2] انظر: الكتاب ١٣١/٢.

[3] انظر: الأصول ٢٢٩/١.

معانى هذه الحروف:

(إن و أن) تفيدان التوكيد، ونفى الشك، ونفى إنكار المنكر.

(لكن): تفيد الاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفى توهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعموليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى المعنى، ومغايرا له، والا ستدراك هو الغالب فى استعمالها نحو: **(زيد شجاع لكنه بخيل)**، وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها فى ذهن السامع إيجابية كانت أو سلبية نحو: **(لو جاءنى زيد لأكرمته لكنه لم يجىء)** [٤]

(كأن): تفيد التشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأن.

(ليت) تفيد التمنى، وهو طلب مالا طمع فيه، أوما فيه عسر، فمثال الأول: ليت الشباب عائد، ومثال الثاني: ليت لي مالآ فأحج منه.

والفرق بينهما: أن ما لاطمع فيه مستحيل، وما فيه عسرممكن عادة، ولكنه نادر الوقوع، ومن هنا تفهم أن **(ليت)** لاتدخل على جملة مضمونها واجب الوقوع، فلا تقول: ليت غدا يجىء.[٥]

(لعل): تفيد الرجاء فى المحبوب نحو: **(لعل الله يرحمنا)**، ونحو قوله تعالى: **(لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا)** [٦] أوالإشفاق فى المكروه، نحو: (لعل العدو يقدم)، ونحو قوله تعالى : **(فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا)**[٧] وقوله **(لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مومنين)** [٨]

---

[٤] انظر: التصريح ٢١١/١ ومصباح السالك ١١٤/١.

[٥] انظر: التصريح ٢١٢/١، ٢١٣.

[٦] سورة الطلاق ، الأية (١).

[٧] سورة الكهف ، الاية (٦)

[٨] سورة الشعراء ، الأية (٣) وانظر فى معنى لعل: شرح التسهيل ٦/٢ ، ٧ وشرح ابن الناظم صـ ١١٦ والبيان فى شرح اللمع للشريف الكوفى صـ ١٥٨

تحقيق/علاء الدين حموية – دار عمار – سوريا ، وشرح الأشمونى ٢٧٠/١ و الهمع ١٣٢/١، ١٣٣.

حكم تقديم خبر إن على اسمها:

ذكر النحاة أنه يجب تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، فإنه لا يلزم تأخيره.

وإذا كان الخبر ظرفا أوجارا و مجرورا فله حالتان: جواز تقديمه على الاسم، ووجوبه، وهاك البيان.

أولا: جواز تقديم خبر إن على اسمها:

يجوز تقديم خبر إن على اسمها وتأخيره إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا،

نحو: إن في الدار زيدا، وإن عندك عمرا [٣]، ومنه قوله تعالى: **(إن لدنيا أنكالا وجحيما)**[٤] وقوله: **(إن في ذلك لعبرة لمن يخشى)** [٥]، قال ابن مالك في ألفيته:

وراع ذا الترتيب إلا في الذى * كليت فيها – أو هنا – غير البذى

ثانيا: وجوب تقديم خبر إن على اسمها:

يجب تقديم خبر إن على اسمها إذا اشتمل الاسم على ضميرالخبر، نحو: إن فى الدار صاحبها، وإن عند هند عبدها، فلا يجوز تأخير **(فى الدار)** ولا **(عند هند)** لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة [٦].

واغتفرالتوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما، لكثرتهما، ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الأحرف، لأنه لا يلزم من تجويزالأسهل تجويز غيره، بخلاف العكس.[٧]

---

[٣] انظر: شرح ابن الناظم ص ١١٧ وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١ وشرح الأشمونى ٢٧٢/١.

[٤] سورة المزمل ، الآية (١٢).

[٥] سورة النازعات ، الاية (٢٦).

[٦] انظر ابن عقيل ٣٤٩/١ وشرح الاشمونى ٢٧٣/١ وحاشية الصبان ٢٧٣/١.

[٧] انظر التصريح ٢١٤/١.

حكم تقديم معمول الخبر على الاسم:

لايجوز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان غير ظرف أو مجرور، نحو:

(إن زيدا آكل طعامك) فلا يجوز:**(إن طعامك زيدا آكل)** بتقديم معمول الخبر**(طعامك)** على الاسم **(زيدا)**، وكذا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: **(إن زيدا واثق بك ، أو جالس عندك)** فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلاتقول: **(إن بك زيدا واثق)** أو **(إن عندك زيدا جالس)**[1]، وأجازه بعضهم، وجعل منه قول الشاعر:

فلا تلحنى فيها فإن بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلا بله[2]

فقد تقدم فيه معمول خبر إن وهو **(بحبها)** على اسمها وهو**(أخاك)** وخبرها وهو **(مصاب القلب)**، وأصل الكلام: إن أخاك مصاب القلب بحبها، فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين**(إن)** واسمها مع بقاء الاسم مقدما على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة. [3]

دخول (ما) الزائدة على إن وأخواتها:

تدخل **(ما)** الحرفية الزائدة على هذه الأحرف فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية [4]، قال فى المغنى: وتسمى **(ما)** الكافة لعمل النصب والرفع [5]، فمثال إن وأن قوله تعالى: **(قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد** [6]**)** فإن الأولى مكسورة، ومدخولها جملة فعلية،

---

[1] انظر: ابن عقيل ٣٤٩/١

[2] من الطويل وهو من شواهد سيبويه غير المنسوبة. انظر: الكتاب ١٣٣/٢ والهمع ١٣٥/١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٣٢٧ وشرح الأشمونى ٢٧٢/١ وتلحنى: تلمنى ، جم: كثير عظيم ، بلا بله: جمع بلبال وهو الحزن والوساوس ٠

[3] انظر: الكتاب١٣٣/٢

[4] انظر: الارتشاف ١٥٦/٢ والتصريح ٢٢٥/١ وشرح الأشمونى ٣٨٣/١.

[5] انظر: المغنى ٣٠٧/١.

[6] سورة الأنبياء ،الآية (١٠٨).

والثانية مفتوحة، ومدخولها جملة اسمية، ومثال كأن قوله تعالى: **(كأنما يساقون إلى الموت** [١]**)**

ومثال لعل قول الشاعر:

أعد نظرا ياعبد قيس لعلما * أضاءت لك الحمار المقيدا [٢]

ومثال لكن قول امرئ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مـــؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى[٣]

وإنما أهملت هذه الأحرف بدخول **(ما)** عليها لزوال اختصاصها، إلا **(ليت)** فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ؛ لأنها تبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية.فيجوز:

(ليتما زيدا قائم) بالإعمال، كما يجوز**(ليتما زيد قائم)** بالإهمال [٤].

وقد استخدم سيبويه الإلغاء، فقال: " وأما **(ليتما زيدا منطلق)** فإن الإلغاء فيه حسن[٥] ".

وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلي حمامتنا أونصفه فقد [٦]**.**

---

[١] سورة الأنفال ، الآية(٦).

[٢] من الوافر قاله الفرزدق،انظر: التصريح ٢٢٥/١ والهمع ١٤٣/١ والأشمونى ٢٨٤/١ واستشهد به على إبطال عمل لعل بدخول ما الكافة عليها ، فقد أزالت اختصاصها بالأسماء

[٣] من الطويل وهو من شواهد ابن يعيش ٧٩/١ والشرح الكبير ٤٣٤/١ والارتشاف ١٥٧/٢ والمغنى ٢٤٦/١ والتصريح ٢٢٥/١ والهمع ١٤٣/١

[٤] انظر: ابن عقيل ٣٧٤/١ ،٣٧٥ والتصريح ٢٢٥/١ وشرح الاشمونى ٢٨٣،٢٨٤/١والهمع ١٤٣/١.

[٥] انظر: الكتاب ١٣٧/٢

[٦] من البسيط ، قاله النابغة الذبيانى ، انظر: ديوانه ص٢٤ ، والكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٤٢،٢٤١/٢ والإنصاف ص٤٧٩ وابن يعيش ٥٤/٨والتصريح ٢٢٥/١والهمع

روي برفع الحمام ونصبه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال، وأجاز سيبويه [١] في رواية الرفع أن تكون **(ما)** موصولة اسم ليت، **(وهذا)** خبر لمبتدأ محذوف، والحمام نعت لهذا، **(ولنا)** خبر ليت، والتقدير: ليت الذي هوهذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت

وظاهر كلام ابن مالك في ألفيته أن **(ما)** إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلا، ومن ثم قال:

ووصل ما بذي الحروف مبطل * إعمالها وقد يبقي العمل

وهذا مذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج [٢]، وحكي الأخفش والكسائي **(إنما زيدا قائم)** [٣]، والصحيح مذهب سيبويه والجمهور، وهو أنه لايعمل منها مع **(ما)** إلا ليت، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ [٤].

وهذه الأحرف التي أهملت بدخول ما عليها شبيهة بالأفعال الماضية التي دخلت عليها **(ما)** فأبطلت عملها مثل: **قلما، وكثرما، وطالما** ؛ وذلك أنها أشبهت الحروف بدخول **(ما)** عليها، **قال ابن فلاح** في بيان أسباب إبطال عمل إن وأخواتها بدخول **(ما)** عليها: " وإنما بطل عمل هذة الحروف إذا كفتها (ما) لوجهيين:

أحدهما: أنها أخرجتها عن شبه الفعل من فتح آخرها، واتصال الضمير ونون الوقاية بها..... والثاني: أنها تصير مركبة، وليس لنا فعل مركب يمكن مشابهته، ولأنها قد كفت ماهو أقوي منها، وهو الفعل وحرف الجر والاسم عن الإضافة، أما الفعل فقولهم: طالما، وقلما، وكثرما. فهيأته لوقوع الفعل بعده، والفعل لايلي الفعل، تقول: طالما فعلت كذا، وقلما تفعل، ولا فاعل له ؛ لأنها كفته عن اقتضاء الفاعل، ولاضمير فيه يعود علي مذكور" [٥]

---

(١) الكتاب ١٣٨/٢ وانظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٤٢١/٢

(٢) الأصول ٢٣٢/١ وانظر: الفاخر ٤٢١/٢

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص١٢٥وشرح ابن عقيل ٣٧٥/١

(٤) انظر:المرجعين السابقين

(٥) انظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني ٢١٢/٣

حمل لعل علي عسي والعكس

من المعلوم أن لعل وعسي تفيدان الرجاء، فهما متفقان في المعني، وأما في اللفظ فمختلفان: فلعل حرف، وعسي فعل.

ومختلفان كذلك في العمل، فتعمل **(لعل)** عمل **(إن)**، فترفع الاسم وتنصب الخبر. وأما عسى من أفعال المقاربة تعمل عمل كان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ويشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بأن، نحو: عسي زيد أن يفعل، قال تعالي)**عسي ربكم أن يرحمكم**[1]) هذا هو الأصل في استعمال عسي ولعل.

وباستقراء كلام العرب في بابهما نجد أن كل واحدة منهما تحمل علي الأخري في عملها، وهاك البيان:

أولا: حمل لعل علي عسي:

ذكر النحاة أن لعل تحمل علي عسي في إدخال **(أن)** في خبرهما.

قال صاحب التصريح: "..... حملت لعل على عسي في إدخال **(أن)** في خبرها كالحديث: **(لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض**[2]**)** [3]

ثانيا: حمل عسي علي لعل في عملها:

تحمل عسي علي لعل في العمل، لما بينهما من مشابهة في المعني، وهي الدلالة علي الرجاء والإشفاق، فقالوا: إن عسي تعمل عمل لعل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، واشترطوا في اسمها أن يكون ضميرا [4]، دليل ذلك قول الشاعر:

فقلت عساها نار كأس وعلها * تشكي فآتي نحوها فأعودها [5]

---

(١) سورة الإسراء آية (٨)

(٢) الحديث فى مسند الإمام أجمد بن حنبل ٢٩،٣٠٧/٦

(٣) التصريح ٢١٣/١ وانظر: المغنى لابن هشام ٦٩٩/٢ومصباح السالك ٣١٦/١

(٤) انظر:الهمع ١٣١/١

(٥) من الطويل ،قاله صخر بن العود الحضرمى. و هو من شواهد: أوضح المسالك ٣١٦/١ والتصريح ٢١٣/١ الهمع ١٣٢/١ وفيه (العلها) بدل (وعلها) والدرر ١١٠/١ اللغة كأس امرأة ، تشكى أصله تتشكى بتاءين فحذفت إحداهما ،أى:يصيبها المرض فتشكو = =والمعنى:أنه

فالضمير المتصل بعسي اسمها في محل نصب، و(نار كأس) خبرها مرفوع ومنه قول الآخر:

ولي نفس تنازعني إذا ما * أقول لها لعلي أوعساني[1]

فياء المتكلم اسم عسي، وخبرها محذوف، ومنه قول الآخر:

(يا أبتا علك أو عساكا) [2]

فالكاف اسم عسي في محل نصب حملا لها علي لعل، وخبرها محذوف [3]

هذا هو مذهب سيبويه، فقد نص علي ذلك في كتابه فقال: " وأما قولهم: (عساك) فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة: (يا أبتا أوعلك أوعساك) والدليل علي أنها منصوبة أنك إذاعنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما * تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع"[4]

وذهب المبرد إلي أن عسي فعل والضمير خبر مقدم، وما بعده اسمها مؤخر[1].

يرجو أن تكون هذه النار التى يراها نار محبوبته كأس ، كما أنه يرجو لها المرض كى يجد سبباً لزيارتها والشاهد فيه (عساها نار كأس) حيث حملت عسى على لعل فعملت عملها.

(١) من الوافر ، قاله عمران بن حطان الخارجي ، وهو من شواهد: الكتاب ٣٨٨/١ والخصائص ٢٥/٣ وابن يعيش ١٠٥/٣ والتصريح ٣/٢/١ اللغة: تنازعني : تزين لي حب الدنيا والخوف من الموت ، لعلي أنال الشهادة في الحرب فأفوز ، واستشهد به علي حمل عسي علي لعل في العمل

(٢) رجز لرؤبة ، وهو في: ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ٣٧٥/٢ والمقتضب ٧١/٣ والخصائص ٩٦/٢وأمالي ابن الشجري ٧٦،١٠٤/٢ والإنصاف ٢٢٢/١ وابن يعيش ١٢/٢، ١١٨/٣ ، ١٢٠ والهمع ١٣٢/١ والدرر ١٠٨/١ والأشموني ٢٦٧/١ وأني: أي حان ، إناك: رحيلك: ومعناة: انه قد جاء وقت رحيلك الي من نلتمس منه مالا ننفقة.واستشهد به علي ان الكاف في (عساك) اسمها في محل نعب ، وقد حملها سيبوية علي لعل في الحرفية والعمل

(٣) انظر: التصريح ٢١٣/١

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٤/٢ ، ٣٧٢

(١) انظر: المقتنصب ٧١/٣ والتصريح ٢١٣/١

ولكن قوله مردود بأمرين: الأول: أداؤه إلي كون خبر عسي اسما مفردا، وهو ضرورة، أوشاذ جدا، والثاني: أن من قال: (أوعساها) فقط اقتصر علي فعل ومنصوبه دون مرفوعه[٢]، ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا علي سيبويه ؛ لأنه يري أن عسي الذي ينصب الاسم حرف، فهو نظير: (إن مالا وإن ولدا) [٣]، وذهب الأخفش إلي أن الضمير المنصوب في موضع رفع علي أنه اسمها، وما بعده خبرها. وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع [٤]

وقوله هذا مردود بقول الشاعر السابق (فقلت عساها نار كأس) برفع نار، فعسي حينئذ حرف كلعل ؛ لئلا يلزم حمل الفعل علي الحرف وفاقا للسيرافي، ونقله عن سيبويه، أي نقل القول بحرفية عسي [٥]، خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعلية عسي، سواء أكانت بمعني لعل أم لا[٦]، وخلافا لابن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته [٧].

والحاصل في عسي ثلاثة أقوال:

الأول: فعل مطلقآ، وهو قول الجمهور، والثاني: حرف مطلقا، وهو قول ابن السراج وثعلب، والثالث: التفصيل، إن عمل عمل لعل فحرف، وإلا ففعل، وهو قول سيبويه، وهو الراجح، والشواهد تشهد له.

هذا وقد عد ابن هشام وغيره (عسي) حرفا من أخوات إن، فقال في عنوان الباب: (هذا باب الأحرف الثمانية) وذكر منها عسي [٨] .

---

(٢) انظر: المرجع السابق

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٥/٢

(٤) انظر: التصريح ٢١٣/١ والهمع ١٣٢/١

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٥/٢

(٦) انظر: التصريح٢١٣/١

(٧) انظر: الأصول ٢١٣/١

(٨) انظر: أوضح المسالك ٣١٣/١، ٣١٦والتصريح٢١٣/١

المبحث الرابع عشر
(لا) النافية للجنس

هذه هى **(لا)** النافية العاملة عمل **(أن)**، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتسمى لا النافية للجنس، وهى التى يقصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله، أى تنفى كل فرد من أفراد ذلك الجنس، وتسمى كذلك لا التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها، وهى تختص وحدها بهذه التسمية دون غيرها من أحرف النفى، ومع ذلك فإن التبرئة تصدق على غيرها من أحرف النفى ؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل **(إن)** ؛ لأن التبرئة فيها أمكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص [1].

وعلى الرغم من أنها تعمل عمل إن فقد أفردوها بباب ؛ لطول الكلام فيها، ولكثرة ما اشتملت عليه من قواعد تخصها، وكان ابن هشام قد عدها من أخوات **(إن)** حيث عقد بابا لإن أخواتها بعنوان **(هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر)** وعد منها لا النافية للجنس[2]

أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين (إن) :

قال صاحب التصريح:" وإنما عملت**(لا)** عمل**(إن)** لمشابهتها لها من أربعة أوجه: أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.
والثانى: أن كلا منهما للتأكيد، فـ **(لا)** لتأكد النفى، **و(إن)** لتاكيد الإثبات.
والثالث: أن**(لا)** نقيضة **(إن)**، والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

(١) انظر: شرح ابن يعيش ١٠٥/١وشرح التسهيل ٥٣/٢ وشرح ابن الناظم صـ١٣٣ والارتشاف ١٦٤/١ وشرح ابن عقيل ٥/٢ والتصريح ٢٣٥/١ والهمع ١٤٤/١ وشرح الأشمونى ٢،٣/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣١٣,٣١٩/١.

والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام. " [1]

وقال أيضا:" ولكون **(لا)** محمولة على **(إن)** فى العمل انحطت درجتها عن إن فى أمور منها: أن اسم **(لا)** لا يكون إلا مظهرآ،واسم إن يكون مظهرآ ومضمرآ.

ومنها: أن اسم **(لا)** لا يكون إلا نكرة، واسم إن يكون نكرة ومعرفة.

ومنها: أن **(لا)** لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورآ، بخلاف إن،ومنها: أن اسم **(لا)** لا ينون واسم **(إن)** ينون.

ومنها: أن اسم **(لا)** المفرد مختلف فى إعرابه وبنائه، كما سيأتى تفصيله - إن شاء الله - واسم إن لا خلاف في إعرابه.

ومنها: أن **(إن)** تعمل بلا شرط، و(لا) لا تعمل إلا بشروط.[2]

❁❁❁

(١) التصريح ٢٣٥/١ وانظر: المتبع فى شرح اللمع ٢٩٢/١ والهمع١٤٤/١ وشرح الأشمونى ٢/٢ ، ٣ وشرح التحفة الوردية ص ٥١.

(٢) التصريح ٢٣٥/١ وانظر: المتبع ٢٩٢/١.

شروط عمل (لا)عمل (إن)

اشترط النحاة لعمل **(لا)** ستة شروط:[1]

الأول: أن تكون نافية، فإن كانت غير نافية لم تعمل، وشذ إعمال الزائدة فى قوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * إذآ للام ذوو أحسابهم عمرا[2]

فقد عملت **(لا)** عمل**(إن)** وهى زائدة [3] في قوله **(لاذنوب لها)**، وهو شاذ.

الثانى: أن يكون المنفى بها الجنس بأسره، فلو لم تكن لنفى الجنس، بأن كانت لنفى الوحدة عملت عمل ليس نحو: **(لا رجل قائما)** فالمنفى هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: **(بل رجلان)**، فيكون المنفى واحدا، والمثبت رجلين.

الثالث: أن يكون نفيه نصا، وذلك إذا دخلت **(لا)** على النكرة، وأريد بها النفى العام وقدر فيها **(من)** الاستغراقية ؛ لأن **(من)** هى الموضوعة للجنس، فإذا قلت:) لا جل في الدار) وأنت تريد نفى الجنس كله لم يصح إلا بتقدير **(من)**، ولو لم ترد **(من)** لكنت نافيا رجلا واحدا، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر، فإن لم يكن نفى الجنس نصا عملت عمل ليس أيضا.

الرابع: ألا يدخل عليها جار، وهو المراد بقولهم: **(ألا تقع بين عامل ومعمول)**، فان دخل عليها حرف جر فإنها لا تعمل، وتجر النكرة بذلك الحرف مع وقوعها بينه وبين المجرور وذلك لقوة الجار ؛ ولأن **(لا)** لا تحول بين العامل ومعموله نحو: **(جئت بلا زاد، وغضبت من لا شئ)** بالجر فيهما بحرف الجر، فـ **(لا)** هاهنا

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص١٣٣ وأوضح المسالك ٣/٢ ، ٤، و٥ والتصريح ٢٣٥/١، ٢٣٦ ،٢٣٧ والهمع ١٤٤/١ وشرح الأشمونى ٣/٢، ٤

(٢) من البسيط قاله الفرزدق ، وهو في ديوانه ص٢٨٣ والخصائص ٨٧/٢ وأوضح المسالك ٤/٢ والتصريح ١٣٧/١ والهمع ١٤٧/١والأشمونى ٤/٢ وغطفان: قبيلة ، لام: أنب، أحسابهم: جمع حسب وهو ما يعده الإنسان من مفاخره.

(٣) وجه زيادتها في هذا البيت: أن المقصود ثبوت الذنوب لغطفان ، وهذا مستفاد من نفى النفى المعلوم من (لو) التى تدل على امتناع شرطها ، ومن (لم) التى أعقبتها ، ونفى النفى إثبات ، فـ (لا) لم تفد شيئا ، ولذا حكم بزيادتها. انظر: التصريح ٢٣٧/١ وحاشية الصبان ٤/٢.

ملغاة بين الجار والمجرور، علما بأن حرف الجر يتخطاها ويعمل فيما بعدها مع دلالتها على النفى، ولا تعد زائدة فيفسد المعنى.

الخامس: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ لأن **(لا)** على تقدير **(من)** كما تقدم، و**(من)** الاستغراقية مختصة بالنكرات، فإذا دخلت على المعرفة أهملت، وعند ئذ يجب تكرارها، نحو:لا زيد في الدار ولا عمرو.

وإنما وجب تكرارها في المعرفة جبرا لما فاتها من نفى الجنس [1]

السادس: ألا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما ألغيت وتكررت، كقوله تعالى: **(لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)** [2]

❁❁❁

(١) انظر: حاشية الصبان ٢/٤٠.

(٢) سورة الصافات ، الآية (٤٧).

أحوال اسم (لا)

لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاث أحوال:[١]

أولها: أن يكون مضافا نحو: لا غلام رجل حاضر.

والثانى: أن يكون مضارعا للمضاف، أى مشابها له، والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده: إما بعمل نحو: لا طالعا جبلا ظاهر، ولا خيرا من زيد راكب، وإما بعطف نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، وحكم هذين النوعين النصب لفظا.

والثالث: أن يكون مفردا، وهو ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع على حده، وحكمه البناء على ماينصب به، وسبب بنائه: تركيبه مع لا وصيرورته معها كالشئ الواحد، فهو معها كخمسة عشر، ولكن محله النصب بـ **(لا)** ؛لأنه اسمها، فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع على حده يبنى على الفتح ؛ لأن نصبة بالفتحة نحو: لا رجل قائم، ولا غلام فى البيت.

والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو: لا صالحين لك ولاصالحين، فصالحين وصالحين اسما **(لا)** مبنيان على الياء ؛ لأن نصبهما بالياء، هذا هو مذهب سيبويه [٢] وأكثر البصريين.

ويرى الكوفيون أن **(رجل)** في قولك: **(لا رجل)** معرب، وفتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وأن التنوين حذف منه تخفيفا، ولشبهه بالمركب [٣].

وقد رده ابن مالك بقوله:"... وهذا الرأى لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لايكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعا من الصرف، ولا مضافا، ولا

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٥٤/٢ وشرح ابن الناظم ص١٣٤ وشرح ابن عقيل ٨/٢ وشرح الأشموني ٥،٦/٢

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢ ،٢٧٦ ، ٢٧٨،٢٧٩،٢٨١، ٢٨٢،٢٨٣ وشرح التسهيل ٥٥/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥٨/٢ والهمع ١٤٦/١ منسوبا فيهما الي الزجاج والسيرافي ، وفي شرح ابن عقيل ٨/٢ منسوب إلي الكوفيين.

ذا ألف ولام،ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنيا، كيف وقد روى عن العرب: **(جئت بلا شئ)** بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: **(جئت بخمسة عشر)** والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقينا" (١)

وذهب المبرد إلى أن اسم **(لا)** إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب، وعلامة نصبه الياء وليس مبنيا، واحتج لذلك بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علم أن من شروط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من

وجوه الشبه: ألا يعارض هذا الشبه شئ مما تختص به الأسماء.

وهذا مردود لوجهين: أحدهما: أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا، فأما إذا كان ماهو من خصائص الأسماء موجود ا في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبه الحرف من بعد ذلك فإنه لا يعارض سبب البناء، ولا يمنع منه، كما أن الاسم كان مثنى ومجموعا، ثم دخلت عليه **(لا)** فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الأسماء.

الثانى:- وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد – أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم **(لا)** المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع مذكر سالما على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء(٢).

وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر، فتقول : **(لا مسلمات لك)** بكسر التاء من غير تنوين ؛ لأنه ينصب بالكسرة.

ومنه قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل ٥٨/٢ وانظر: الهمع ١٤٦/١

(٢) انظر: شرح التسهيل ٥٧/٢ وشرح ابن عقيل ٨/٢ والهمع ١٤٦/١ ومنحة الجليل ٩٥٨/٢

إن الشباب الذى مجد عواقبه * فيه تلذ ولا لذات للشيب[١]

ببناء **(لذات)** على الكسر، هذا هو مذهب الجمهور [٢]

وذهب المازنى إلى أنه يجوز فيه البناء على الفتح نحو: **(لا مسلمات لك)**

قال ابن هشام:" لا يجيز فتحه بصرى إلا أبا عثمان " [٣]

وقال صاحب التصريح:" لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئا قاسه أبو عثمان، والصواب الكسر بغير تنوين " [٤]

ورجح ابن مالك ما ذهب إليه المازنى في بعض كتبه، والرضى في شرح الكافية، وابن هشام في المغنى. [٥]

وذهب قوم إلى أنه يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة مع بقاء التنوين، وحجتهم في عدم حذف التنوين: أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافى البناء، فلا يحذف [٦].

وذهب آخرون إلى أنه يجوز فيه الأمران: البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح[٧]

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة ابن جندل يروى بالوجهين جميعا [٨]، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه.

وإلى أوجه إعراب اسم (لا) أشار ابن مالك بقوله:

---

(١) من البسيط ، قائله سلامة بن جندل السعدى ، وهو فى: شرح الشذور ص ١٢٥ والتصريح ٢٣٨/١والهمع ٢٣٨/١وشرح الأشمونى ٨/٢ وقوله:مجد عواقبه: أى محمود العاقبة: ، والشيب: جمع أشيب وهو من ابيض شعره ، واستشهد به على مجئ اسم (لا) جمع مؤنث سالمأ مبنيا على الكسرة نيابة عن الفتحة كما ينصب بها لو كان معربآ، وذلك فى قوله (لالذات)..

(٢) انظر: شرح التسهيل ٥٥/٢ وشرح الأشمونى ٨/٢.

(٣) أوضح المسالك ٩/٢وانظر:شرح الكافية ٢١٥/٢.

(٤) انظر: التصريح ٢٣٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٥٥/٢ وشرح الكافية ٢١٥/٢ والمغنى ٢٣٨/١.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢١٤/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٥٥/٢والهمع ١٤٦/١.

(٨) انظر: شرح ابن الناظم ص١٣٥ وأوضح المسالك ٩/٢ وشرح ابن عقيل ٩،٨/٢.

فانصب بها مضافا أو مضارعه * وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد فاتحا..... * .....

أوجه نعت اسم(لا):

إذا كان اسم **(لا)** مفردا مبنيا ونعت بمفرد متصل به، أى لم يفصل بينهما فاصل جاز فى النعت ثلاثة أوجه:(١)

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم **(لا)** نحو: لا رجل ظريف.

الثانى: النصب لمراعاة محل اسم **(لا)** نحو: لا رجل ظريفا.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل اسم **(لا)** واسمها ؛لأنهما في موضع رفع عند سيبويه (٢) نحو: لا رجل ظريف.

قال ابن مالك مشيرا إلى تلك الأوجه:

ومفردا نعـــــتا لمبنى يلى * فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل

حذف خبر (لا):

أجمع النحاة على جواز حذف خبر **(لا)** النافية للجنس، بشرط أن يدل عليه دليل كقوله تعالى: **(فلا فوت)** (٣)وقوله: **(قالوا لا ضير)**(٤)

وهو واجب عند التميمين والطائيين، جائز عند الحجازيين،ومثاله أيضا أن يقال:هل من رجل قائم ؟ فتقول **(لا رجل)**.

فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله صلى الله علية وسلم: **(لا أحد أغير من الله)**(٥) فقد ذكر خبر **(لا)** وهو **(أغير)**؛ لأنه لايعلم إذا حذف.

قال ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر * إذا المراد مع سقوطه ظهر.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص١٣٧ وشرح شذور الذهب ص١٢٦وشرح الأسمونى ١٣،١٢/٢

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٥/٢ ،٢٧٩ وشرح ابن الناظم ص١٤٠ وأوضح المسالك ١٢/٢ والتصريح ٢٤٦/١ والأشمونى ١٧/٢

(٣) سورة سبأ ،من الأيه (٥١)

(٤) سورة الشعراء ، من الأيه (٥٠)

(٥) هذا جزء من حديث ، ونصه:أانا أغار ،والله يغار، ولاأحد أغير من الله ، ولذاحرم الفواحش)انظر: مسند الإمام أحمد ٣٨١/١ وصحيح البخارى ٧٢،٧٤/٦ طبع دار الفكر، وصحيح مسلم (باب التوبة) زقم ٣٣ ،٣٤مطبعة عيسى البابى الحلبى.

المبحث الخامس عشر
فى باب الفاعل
تعاقب الرفع والنصب بين الفاعل والمفعول علي جهة القلب

المعروف في كلام العرب أن الفاعل يكون مرفوعا متقدما على المفعول. وباستقراء كلامهم وجدت أنهم رفعوا المفعول وجعلوه فاعلا، ونصبوا الفاعل وجعلوه مفعولا؛ وذلك إذا أمن اللبس، كقولهم:**(خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر)** وهو كثير في كلامهم، ولا يجوز إلا حيث فهم المعنى.

قال سيبويه: "وأما قوله: **(أدخل فوه الحجر)** فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخل فاه الحجر، كما قال:**(أدخلت في رأسى القلنسوة)**، والجيد: أدخلت فى القلنسوة رأسى "[1]

وقال ابن الشجرى: "وقد اتسع القلب في كلامهم حتى استعملوه في غير الشعر فقالوا: **(أدخلت القلنسوة فى رأسى، والخاتم فى إصبعى)**، ومما جاء منه في الشعر قول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قدبلغت * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر[2]

قال الأخفش: جعل **(هجر)** كأنها هى البالغة، وهى المبلوغة في المعنى [3]...وقال أبو العباس ثعلب فى قوله تعالى:**(ثم في سلسله ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه)**[4].

---

(١) انظر الكتاب ١٨١/١(هارون).

(٢) من البسيط وهو في ديون الأخطل ص٢٠٩برواية (على العيارات هداجون.....أو حدثت...) وبرواية النحاة في معانى القرآن للأخفش ١٣٤/١والكامل للمبرد ٣٧٠/١ ومجاز القران لأبى عبيده ٣٩/٢ والمحتسب ١١٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٣٦/٢ والشرح الكبير ١٨٢/٢، ٦٠٢ ومغنى اللبيب ١٩٩/٢ والهمع ١٦٥/١ اللغة: القنافذ: جمع قنفذ وهو حيوان معروف لا يسير إلا ليلا، هداجون:من الهدج وهو مشى فى ضعف ،وفيه إشارة إلى أنهم يتلصصو ن وهو بهذا يهجوجريرا وقومه ،أى: أنهم: يسيرون ليلا كما تسري القنافذ للسرقة الفجور.

(٣) انظر: معانى القرأن للأخفش ١٣٥/١.

(٤) سورة الحاقة ،الآية (٣٢).

هذا من المقلوب،وتقديره: اسلكوا فيه سلسلة [١]،وقال أبو زيد يقال: (**إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء**) يريدون: انتصب الحرباء في العود [٢]،والحرباء: دويبة تعانق عودا، وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.

وقال أبوالحسن الأخفش[٣]:يقولون:(**عرضت الناقة على الحوض وعرضتهاعلى الماء)**

يريدون: عرضت الماء عليها "[٤]

❁❁❁

(١) هذا الذى ذكره ثعلب سبقه إليه الفراء فى معانيه ١٨٢/٣.

(٢) انظر:النوادر لأبى زيد الأنصارى ص٤٩.

(٣) بحثت عنه في معانى الأخفش ولكنى لم أعثر عليه.

(٤) انظر:أمالى ابن الشجرى ١٣٥/٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧.

وقال ابن عصفور:**"(باب من المفعول المحمول على المعنى)** لا يجوز الاحيث يفهم المعنى،واختلف فيه: فمنهم من أجازه ضرورة، ومنهم من أجازه ضرورة علي التأويل، أعنى: أن يحمل على معنى يصح الإعراب عليه، ومنهم من أجازه في الكلام اتكالا على فهم المعنى.

فمذهب من أجازقلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد ؛ لأنه ما من ضرورة إلاوهى يحاول بها على وجه تصح عليه.

والذى أجازه على التأويل[١] حجته:أنه إخراج له عن أصله، فلا ينبغى أن يجوز إلا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصح عليه.

والذى أجازه في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى: **(ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة)** [٢]وإنما المعنى: لتنوء بها العصبة؛ لأن معنى ناء بكذا: نهض به بثقل، والمفاتيح لا ثقل بالعصبة، وإنما العصبة تثقل بها.

ومن كلام العرب **(أن فلانة تنوء بها عجيزتها)**ومعلوم أن العجيزة لا تنوء بها، وأنما تنوء هى بعجيزتها،وكذلك قولهم:**(أدخلت القلنسوة فى رأسى)**والمعنى: أدخلت رأسى فيها، فدل على أنه يجوز فى الكلام" [٣].

وقال المالقى:"وأما قولهم:**(أدخلت الخاتم فى إصبعى)** فهو من المقلوب ؛ لأن المراد: أدخلت إصبعى فى الخاتم، و(فى) باقية على موضعها من الوعاء، والقلب فى كلام العرب على معنى المجاز كثير، كقولهم فى معنى ما نحن بسبيله:(أدخلت القلنسوة فى رأسى)أى: رأسى فى القلنسوة، وقالوا في غيره:**(كسرالزجاج الحجر)**أى: كسر الحجر الزجاج،و**(خرق الثوب المسمار)** أى: خرق المسمار الثوب "[٤]

وذكر ابن هشام أنه جائز عند أمن اللبس [٥]، وبقوله أقول؛ لكثرته نظما ونثرا، وكذا إذا فهم المعنى،كما قال ابن عصفور [٦].

---

(١) صاحب هذاالمذهب هو المبرد في كتابه الكامل ٣٧/١.

(٢) سورة القصص ، من الآية (٧٦).

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) ١٨١/٢.

(٤) انظر: رصف المباني للما لقي ص٣٨٩، ٣٩٠.

(٥) انظر: مغني البيبب ٦٩٩./٢

(٦) انظر:الشرح الكبير ١٨١/٢.

المبحث السادس عشر
في باب الاستثناء
حمل إلا علي غير والعكس

أولا: حمل إلا علي غير:

الأصل في **(إلا)** أن تكون حرفا يدل علي الاستثناء، فيخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها، وذلك نحو: قام القوم إلازيدا.

وقد تخرج عن هذا الأصل، فتستعمل اسما بمعني **(غير)** في صلاحية الوصف بها.

قال الشيخ خالد الأزهري:" تخرج **(إلا)**عن الاستثناء وتضمن معني **(غير)**، فيوصف بها جمع منكر قبلها، نحو، قوله تعالي: **(لو كان فيهما آلهة إلاالله لفسدتا)**[1] أي: غير الله، فلما حملت **(إلا)** علي **(غير)** انتقل إعراب **(غير)** إلي الاسم الذي بعد

(إلا)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد **(إلا)**إلي غير في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد **(إلا)** بما يستحقه"[2]

ثانيا: حمل غير علي إلا:

الأصل في غير أن تكون اسما يوصف به ؛ لما فيها من معني اسم الفاعل، ألا تري أن قولك:**(زيد غيرعمرو)** معناه: مغاير لعمرو.

والموصوف بها إما نكرة محضة، نحو قوله تعالي: **(ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل)** [3] فـ **(غير)** وصف لـ **(صالحا)**، ولا أثر لإضافتها إلي الموصول ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة، وإما معرفة لفظا، وهذه المعرفة كالنكرة

---

(١) سورة الأنبياء ، من الآية (٢٢)

(٢) التصريح ٣٦/١وانظر: الكتاب ٣٣/٢ ، ٣٣٢، ٣٣٣ والمقتضب ٤٠٨/٤ وسبك المنظوم ص١٠٣ وشرح التسهيل ٢٩٧/٢ – ٣٠٠ وشرح اللمع لابن برهان ١٥٣/١ والمتبع ٣٦٢ ، ٣٦٣والفاخر ٥٠٤/٢ وترشيح العلل ص١٦٥ وشرح الرضي ١٨٠/٢ –١٨٧ والمغني ٧٠/١ والهمع ٢٢٩/١ والأشموني ١٥٥،١٥٦/٢.

(٣) سورة فاطر ،الآية (٣٧).

معني، كقوله تعالي: **(صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)** [١]. فان موصوفها **(الذين)**،وهم جنس مبهم، لا قوم بأعيانهم، فالموصوفة معرفة لفظا، نكرة معني.[٢]

هذا وقد تخرج**(غير)** عن الوصفية، وتضمن معني **(إلا)**، فيستثني بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب حينئذ بما يستحقه المستثني بإلا في ذلك الكلام [٣].

وحكم **(إلا)** حينئذ وجوب النصب، وذلك في أربع مسائل [٤]:

الأولي: إذا كان الكلام تاما موجبا، نحو: قاموا غير زيد.

الثانية: إذا كان الاستثناء منقطعا، ولم يمكن تسليط العامل علي المستثني، نحو: **(ما نفع هذا المال غير الضرر).**

وحكم النصب واجب عند جميع النحاة في هاتين المسألتين.

الثالثة: إذا كان الاستثناء منقطعا، وأمكن تسليط العمل علي المستثني، كما هو في نحو:) **مافيها أحد غير حمار)** عند الحجازيين.

الرابعة: إذا تقدم المستثني علي المستثني منه عند الأكثر، نحو**:(ما فيها غير زيد أحد) ويترجح نصبها في مسألتين [٥]:**

الأولي: عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم، وهو **(ما فيها غير زيد أحد).**

والثانية: عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل علي المستثني، نحو: (ما فيها أحد غير حمار).

---

(١) سورة الفاتحة ، الآية (٧).

(٢) التصريح ٣٦٠/١ وانظر: المراجع السابقة.

(٣) أوضح المسالك ٢٣٨/٢ وانظر: المراجع السابقة.

(٤) التصريح ٣٦٠/١ ، ٣٦١ وانظر: شرح التسهيل ٢٩٧/٢، ٢٩٨ ، ٢٩٩ والمتبع في شرح اللمع ٣٦٢/١، ٣٦٣

(٥) انظر:أوضح المسالك ٢٣٩/٢ والتصريح ٣٦١/١.

ويضعف نصبها في مسألة واحدة [١]**:** وهي: إذا كان الكلام تاما غير موجب، نحو: **(ما قاموا غير زيد)** وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل علي الحال، وفيها معني الاستثناء، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٢].

ويمتنع نصبها في مسألة واحدة:

وهي: إذا كان العامل مفرغا نحو: ما قام غير زيد [٣].

وتفارق (غير) (إلا) في خمس مسائل:

إحداها: أن **(إلا)** يقع بعدها الجمل، نحو: ما رأيت زيدا إلا وهو يقرأ، بخلاف **(غير)** فإنها ملازمة للإضافة إلي مفرد.

الثانية: أنه يجوز أن يقال: **(عندي درهم غير جيد)**، ويمتنع **(عندي درهم إلاجيد)**، أي أن **(غير)** يوصفها بها في الأصل بخلاف إلا.

الثالثة:أنه يجوز أن يقال: **(قام غير زيد)** ولايجوز: **(قام إلازيد).**

الرابعة: أنه يجوز أن يقال **(ما قام القوم غير زيد وعمرو)** بجر **(عمرو)** علي لفظ **(زيد)**، ورفعه حملا علي المعني ؛ لأن المعني: ما قام إلازيد وعمرو، ومع **(لا)** لايجوز إلا مراعاة اللفظ.

الخامسة: أنه يجوز أن يقال: **(ما جئتك إلا ابتغاء معروفك)** بالنصب، ولايجوز مع **(غير)** إلا بالجر، نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك [٤] .

❁❁❁

(١) انظر: المرجعين السابقيين

(٢) انظرالكتاب ٣٣٢/٢.

(٣) انظر:أوضح المسالك ٢٣٩/٢ والتصريح ٣٦١/١.

(٤) انظر:التصريح ٣٦١،٣٦٢/١.

المبحث السابع عشر
حمل حروف الجر بعضها علي بعض

مذهب البصريين أن لكل حرف من حروف الجر معني واحد يؤديه علي سبيل الحقيقة، فمعني في: الظرفية، ومعني علي: الاستعلاء..... الخ، فإذا أدي الحرف معني آخر غير المعني الخاص به كانت تأديته لهذا المعني بطريق المجاز، أوبتضمين العامل الذي يتعلق به الحرف معني عامل آخر يتعدي بهذا الحرف، ولابد لصحة استعمال المجاز من علاقة بين المعني المنقول منه والمعني المنقول إليه، وقرينة تصرف الذهن عن المعني المجازي.

ومذهب الكوفيين: أن قصر الحرف علي معني واحد تعسف لا مبرر له، وأنه إذا اشتهر استعمال الحرف في معنى وشاعت دلالته عليه، بحيث يفهمها السامع بلا لبس ولا غموض، كان هذا المعنى حقيقيا بالنسبة للحرف، ولا مجاز ولا تضمين(١).

أقول:وفى مذهب الكوفيين تيسير، وقد رجحه كثير من المحققين، وذهبوا إلى أن حروف الجر يجوز أن يحل بعضها محل بعض، وأن المجاز إذا استشهر وشاع أصبح حقيقة عرفية(٢).

وقد أجازه ابن جنى وأيده إذا دلت عليه القرائن والمسوغات، وإلا فلا يجوز ولذلك قال:"ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"(٣).

ثم ذكر نماذج وأمثلة لتلك القرائن والمسوغات تؤيد ما ذهب إليه أذكرمنها قوله:"اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب

(١) انظر: التصريح ٤،٥/١ ومصباح السالك ١٨/٣.
(٢) انظر: المرجعين السابقين .
(٣) انظر: الخصائص ٣٠٨/٢.

قد تتسع فتوقع أحد الحرفيين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله عز اسمه:(**أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم**) (١) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت ب(إلى)كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه.." (٢)

وغير ذلك من الأمثلة التى ذكرها برهانا على ما قال، ثم ختم كلامه بقوله: "فقس على هذا فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدا "(٣)

وهاك الحديث عن تلك الحروف الجارة التى يحل بعضها محل بعض.

الباء. من معانى الباء التى تنوب فيها عن غيرها: المصاحبة، وهى التى يصلح في موضعها **(مع)**، كقوله تعالى: **(وقد دخلوا بالكفر)** (٤) أى معه، ومنها المجاوزة، وهى التى يحسن فى موضعها **(عن)** قيل:وتختص بالسؤال، كقوله تعالى:(فاسأل به خبيرا)(٥) أى عنه، بدليل قوله تعالى: **(يسألون عن أنبائكم)**(٦)، وتكون للتبعيض بمعنى **(من)** أثبته الكوفيون وابن مالك (٧)، وجعلوا منه قوله تعالى: (**عينا يشرب بها عباد الله**) (٨) أى: منها، وقوله: **(فامسحوا برؤوسكم)** (٩) أى عليها، وعليه بنى الشافعى مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة (١٠).

---

(١) سورة البقرة، من الآية (١٨٧).
(٢) انظر:الخصائص٢/٣٠٨.
(٣) انظر:الخصائص٢/٣١٥.
(٤) سورة المائدة، الآية (٦).
(٥) سورة الفرقان، الآية (٥٩).
(٦) سورة الأحزاب، الآية ٢٠
(٧) انظر شرح التسهيل ٣/١٣٠، ١٣٣.
(٨) سورة الانسان، الآية ٦.
(٩) سورة المائدة ،الآية (٦).
(١٠) انظر شرح النووى على صحيح مسلم ٣/٤٦٤(كتاب الطهارة – باب صفة الوضوء).

ومن معانيها: الظرفية، وهى التى يحسن في مكانها **(في)**، والظرفية نوعان: زمانية ومكانية، فالمكانية كقوله تعالى: **(وما كنت بجانب الغربى)**[١] أى فيه، والزمانية كقوله تعالى: **(نجيناهم بسحر)**[٢] أى فيه: وتأتى بمعنى الاستعلاء، وهى التى يحسن في مكانها **(علي)** كقوله تعالى: **(ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك)**[٣] أى على قنطار، قاله الأخفش، ويدل عليه قوله تعالى: **(هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل)** [٤]، ومنه قوله: **(وإذا مروا بهم يتغامزون)**[٥] أى عليهم بدليل قوله تعالى: **(وإنكم لتمرون عليهم مصبحين)**[٦].

<u>على:</u> من معاينها: الظرفية كـ **(في)** كقوله تعالى: **(ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها)**[٧] أى: في حين غفلة، ومنها المصاحبة كمع عند الكوفيين، كقوله تعالى: **(وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم)**[٨] أى مع ظلمهم، ومنها السببية كاللام كقوله تعالى: **(ولتكبروا الله على ما هداكم)**[٩] أى لهدايته إياكم، ومنها أن تكون بمعنى **(من)** كقوله تعالى:**(إذا اكتالوا على الناس يستوفون)** [١٠] أى منهم،ومن معانيها الباء،كقوله تعالى: **(حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق)**[١١] أى بألا أقول.

---

(١) سورة القصص، الآية (٤٤).
(٢) سورة القمر، الآية (٣٤).
(٣) سورة ال عمران ،الآية (٧٥).
(٤) سورة يوسف، الآية (٤٤).
(٥) سورة المطففين، الآية (٣٠).
(٦) سورة الصافات، الآية(١٣٧) وانظر فى معانى الباء: الأزهية في علم الحروف للهروى ص٢٨٣–٢٨٧ وحروف المعانى للزجاجى ص٨٦–٨٧.
(٧) سورة القصص ،الآية ٠١٥).
(٨) سورة الرعد ،الآية (٦).
(٩) سورة البقرة ،الآية (١٨٥) .
(١٠) سورة المطففين ،الآية (٢).
(١١) سورة الاعراف ،الآية (١٠٥).

ومن معانيها المجاوزة كعن، **كقول الشاعر:**

إذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها (١)

أي إذا رضيت عنى ؛ لأن رضى تتعدى بعن ولا تتعدى بعلى عادة، ويؤيده قوله تعالى: **(رضى الله عنهم ورضوا عنه)** (٢)

قال ابن جنى معلقا على هذا البيت: " أراد: عنى، ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل على بمعنى **(عن)**، وكان أبو على يستحسن قول الكسائى فى هذا ؛ لأنه قال: لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملا للشئ على نقيضه كما يحمل على نظيره "(٣).

عن:

تستعمل عن بمعنى على فتفيد الاستعلاء كقوله تعالى: **(ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه)**(٤) أى عليها، وكقول الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى (٥).

أى على ؛ لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه، قاله في المغنى.(٦)

وتأتى للتعليل بمعنى اللام، كقوله تعالى: **(وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك)** (٧)

---

(١) من الوافر قالة قحيف العامرى وهو من شواهد المقتضب ٣٢٠/٢ والخصائص ٣١١/٢ والمحتسب ٢/١ وأمالى ابن الشجرى ٢٦٩/٢ وابن يعيش ١٢٠/١ والتصريح ١٤/٢ والهمع ٢٨/٢.

(٢) سورة البينة ،الآية (٨) وانظر في معانى على: الأزهية ص ٢٧٥ – ٢٧٨ والجنى الدانى صـ ٤٧٦ – ٤٧٧ ، ٤٧٨ والمغنى ١٤٣/١ ،١٤٤، ١٤٥

(٣) الخصائص٣١١/٢.

(٤) سورة محمد الآية (٣٨).

(٥) من البسيط قائله ذو الإصبع العدوانى وهو من شواهد الخصائص ٢٨٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٣/٢ ،١٦٩ وابن يعيش ٥٣/٨ والتصريح ٥١/٢ ولاه: أصله لله ، حذفت اللامان الجارة والآخرى شذوذا ، أفضلت: صرت ذا فضل ، دياني: مالك امرى ، تخزونى: تقهرنى وتسوسنى ، واستشهدبه على مجئ عن للاستعلاء بمعنى على.

(٦) انظر: مغنى االبيب ١٤٥/١.

(٧) سورة هود، الآية (٥٣).

أي لأجل قولك، وبمعنى **(من)** كقوله تعالى: **(وهو الذى يقبل التوبة عن عباده)**[١] أي منهم، وبمعنى الباء كقوله تعالى: **(وما ينطق عن الهوى)** [٢] أي به، ونحو: **(رميت عن القوس)** أى به.[٣]

فى:

من معانيها: المصاحبة، وهى التى بمعنى **(مع)**، أثبته الكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: **(قال ادخلوا فى أمم)** [٤] أى: مع أمم، والاستعلاء، وهى التى يحسن فى موضعها **(على)** كقول تعالى: **(ولأصلبنكم فى جذوع النخل)**[٥]، أى عليها

قال ابن جنى: "... وقال:

بطل كأن ثيابه فى سرحة * يحذى نعال السبت ليس بتوأم [٦].

أى على سرحة، وجاز ذلك من حيث كان معلوما أن ثيابه لاتكون فى سرحة ؛ لأن السرحة لاتنشق فتستودع الثياب ولاغيرها [٧]

---

(١) سورة الشورى ،الآية (٢٥)

(٢) سورة النجم، الآية (٣).

(٣) انظر معانى عن في: معاني الحروف ص٨٠، ٨١ والأزهية ص٢٨٢والجنى الدانى ص٢٤٥-٢٤٩ ومغنى اللبيب ١٤٨/١،١٤٧ وأوضح المسالك ٢٤٠/٣والتصريح١٥/٢ ،١٦.

(٤) سورة الأعراف ، الآية (٣٨).

(٥) سورة طه ، الآية (٧١).

(٦) من الكامل ، قاله عنترة وهو فى الخصائص ٣١٤/٢ وشرح ابن يعيش ٢١/٨ والشرح الكبير ٥١٢/١ وديوان عنترة ص ١٥٢ ، والسرحة:
الشجرة العظيمة ، والنعال السبتية: المدبوغة بالقرظ وهى أجود النعال ، وقوله (ليس بتوأم) يريد أنه قوى لم يزاحمه فى بطن أمه أخ ، وهو يصف نفسه بالشجاعة والإقدام بتغلبه على هذا البطل الذى وصف ، وهو شاهد على مجىء (فى) بمعنى (على) فى قوله (فى سرحة).

(٧) انظر: الخصائص ٣١٤/٢.

وتكون بمعنى الباء، كقول الشاعر:

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون فى طعن الأباهر والكلى [١]

أى: بصيرون بطعن.

وتأتى للغاية بمعنى **(إلى)** كقوله تعالى: **(فردوا أيديهم فى أفواههم)** [٢] أى: إلى أفواههم، وهو كناية عن عدم الرد وترك الكلام.

وتأتى بمعنى **(من)** كقوله تعالى: **(فى تسع آيات)** [٣] أى من تسع آيات ؛ لأنه ذكر قبلها آية اليد، وهى واحدة من تسع آيات لموسى على قومه، وهى قوله:

(وأدخل يدك فى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء فى تسع آيات إلى فرعون وقومه) [٤].

الكاف:

تأتى للتعليل كاللام،كقوله تعالى: (واذكروه كما هداكم) [٥] أى : لهدايته إياكم وللاستعلاء كعلى، قيل لبعضهم: كيف أصبحت ؟ فقال كخير، أى على خير، وجعل الأخفش منه قولهم: (كن كما أنت)، أى: على ما أنت عليه [٦].

---

(١) من الطويل ، قاله الصحابى زيد الخير ، وهو من شواهد. أمالى ابن الشجرى ٢٦٨/٢ والشرح الكبير ٥١٢ وأوضح المسالك ٣٦/٣ والتصريح ٢ /١٤ والهمع ٣٠/٢ اللغة: يوم الروع: براد يوم الحرب ، فوارس: جمع فارس على غير قياس ، الأباهر: جمع أبهر وهو شريان متصل بالقلب إذا انقطع مات صاحبه ، والكلا جمع كلية ، وهو يصف قومه بالشجاعة فى ساعة الروع فى القتال وفرسان قومه خبيرون بمقاتل الأعداء واستشهد به على مجى (فى) بمعنى الباء ؛ لأن بصير يتعدى بالباء ولا يتعدى بفى عادة.

(٢) سورة إبراهيم ، الآية (٩).

(٣) سورة النحل ، الآية (١٢).

(٤) سورة النمل ،الآية (١٢) وانظر هذه المعانى فى : حروف المعانى للزجاجى ص ٨٢ ، ٨٣ ،٨٤ والأزهية صـ ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ والجنى الدانى صـ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ والمغنى ١٦٨/١ ، ١٦٩.

(٥) سورة البقرة الآية (١٩٨).

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ٢٦/٣ وأوضح المسالك ٤٣/٣ والتصريح ١٦/٢.

اللام:

تأتى اللام لمعان كثيرة: منها: مرادفة **(إلى)** كقوله تعالى: **(كل يجرى لأجل مسمى)** [١] أى إلى أجل مسمى،ومنها مرادفة التاء فى القسم، كقولهم: **(لله لايؤخرالأجر)** أى تالله، ومنها: مرادفة بعد كقوله تعالى: **(أقم الصلاة لدولوك الشمس)** [٢] أى: بعده،ومنها: مرادفة على حقيقة،كقوله تعالى: **(يخرون للأذقان سجدا)** [٣] أى عليها، أومجازا كقوله تعالى: **(وإن أساتم فلها)** [٤] قاله فى المغنى [٥] ومنها مرادفة **(فى)** كقوله تعالى: **(ونضع الموازين القسط ليوم القيامة)** [٦] أى:فى يوم القيامة ومنها: مرادفة **(من)** كقول بعضهم: **(ونحن لكم يوم القيامة أفضل)** أى نحن أفضل منكم يوم القيامة [٧]

متى:

ترد **(متى)** حرف جر فى لغة هذيل، وتكون بمعنى **(من)**، ومن كلامهم: **(أخرجها متى كمه)** يريدون: من كمه، ومنه قول شاعرهم:

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج [٨]

أى: من لجج [٩]

---

(١) سورة فاطر ، الآية (١٣).
(٢) الإسراء ، الآية (٧٨).
(٣) الإسراء ، الآية (١٠٩).
(٤) الإسراء، الآية (٧).
(٥) مغنى اللبيب ٢٨٠/١ تحقيق (مازن المبارك).
(٦) الأنبياء ، الآية (٤٧).
(٧) انظر: المغنى ٢٧٥/١ – ٢٨٢ وأوضح المسالك ٢٨/٣ والتصريح ١١،١٢/٢.
(٨) من الطويل ، قاله أبو ذؤيب الهذلى ، وهو من شواهد: الخصائص ٨٥/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٧/٢ والتصريح ٢/٢ والهمع ٣٤/٢ وديوان الهذليين ٥١/١ اللغة: ترفعت: تصاعدت ، لجج: جمع لجة وهى معظم الماء ومجتمعه ، نتيج: صوت عال ، واستشهد بالبيت على استعمال (متى) حرف جر بمعنى (من) فى لغة هذيل.
(٩) انظر: التصريح ٢/٢ والهمع ٣٤/٢.

من:

من معانيها التى تنوب فيها عن غيرها: مرادفة (فى) كقوله تعالى:(ماذا خلقوا من الأرض) [١] أى: فى الأرض، وقوله تعالى: **(إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله)** [٢] أى: فى يوم الجمعة، ومنها: مرادفة اللام، كقوله تعالى: **(مما خطيئاتهم أغرقوا)** [٣] لأجل خطاياهم.

ومنه قول الشاعر:

يغضى حياء ويغضى من مهابته * فما يكلم إلا حين يبتسم [٤]

(١) سورة فاطر ، الآية (٤٢).

(٢) سورة الجمعة ، الآية (٩).

(٣) سورة نوح ، الآية (٢٥)

(٤) من البسيط ، قاله الفرزدق ، وهو فى شرح اين يعيش ٥٣/٢ وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ومغنى اللبيب ٣٢٠/١ والتصريح ١٠/٢ وديوان الفرزدق ١٧٩/٢ وشرح الأشمونى ٦٦،٢١٣/٢ ويغضى: بالبناء للمعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون إلى أسفل خجلا أو مهابه ، والضمير عائد إلى زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، ويغضى الثانية : بالبناء لمجهول.
واستشهد به على مجئ (من) للتعليل فى قوله (من مهابته) أى لأجل مهابته.

حمل بعض حروف الجر على الأسماء

قد تخرج بعض حروف الجر عن حرفيتها، وذلك بحملها على الأسماء، فتكون اسما بدخول علامات الأسماء عليها، وذلك فى خمسة أحرف:

أولها الكاف: كقول الشاعر:

بيض ثلاث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم (١).

فالكاف فيه اسم بمعنى مثل، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها، ويرى ابن هشام أن استعمالها اسما مقصور على الشعر، فقال: " والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر" (٢)

وأما ما عليه الأخفش والفارسى وابن مالك أن استعمالها اسما قياسى فى سعة الكلام، ولا يختص بضرورة الشعر، وقد كثر فى كلام الفحول من الشعراء، واذا صارت اسما كانت بمعنى مثل (٣).

وتقع فاعلا، ومفعولا، ومجرورآ بحرف الجر.

فأما شاهد الجر فقد سبق ذكره، ومنه قولهم: تبتسم عن كاللؤلؤ، أى عن مثله. وأما وقوعها فاعلا فكقول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل (٤).

---

(١) رجز للعجاج ، وهو فى: ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ وأسرار العربية صـ ٢٥٨ وابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤ وشرح ابن الناظم صـ١٦٦ والمغنى ١٨٠/١ والهمع ٣١/٢ والدرر اللوامع ٦٨/٢ والنعاج:جمع نعجة ، وبها تكنى العرب عن المرأة ، جم: جمع جماء أى لاقرون لها ، و البرد: حب الغمام وهوما ينزل من السحاب شبه الحصى ، المنهم: الذائب ، شبه ثغر النساء والحسان بالبرد الذائب فى اللطافة والجلاء.

انظر : شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٣٨/٤ تحقيق/عبد العزيز رباح وآخر ، ط الأولى ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٩/٣ والمغنى ١٨٠/١.

(٣) انظر ابن يعيش ٤٣/٨ وشرح التسهيل ١٧١/٣ ، ١٧٢ والمغنى ١٨٠/١ والأشمونى ٢٢٥/٢.

(٤) من البسيط ، قائله الأعشى ، وهو وهو فى ديوانه صـ ١١٣ والمقتضب ١٤١/٤ والخصائص ٣٨٦/٢ وابن يعيش ٤٣/٨ وشرح ابن الناظم صـ ٢٦٥ والهمع ٣١/٢ والدرر ٧٠/٢ والشطط : الجور ومجاوزة الحد ، الفتل: جمع فتيلة وأراد فتيلة = =الجروح،

فالكاف اسم مبنى على الفتح فى محل رفع على الفاعلية، والعامل فيه (ينهى) والتقدير: ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن .

وأما وقوعها مفعولا به، فكقول الشاعر:

ولم أر كالمعروف أما مذاقه * فحلو وأما وجهه فجميل (١).

أى: ولم أر مثل المعروف، فالكاف اسم مبنى على الفتح فى محل نصب مفعول به.

الثانى والثالث: عن وعلى:

إذا دخلت **(من)** عليهما، فتكون عن بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق، فالأول كقول الشاعر:

فلقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وأمامى (٢)

فـ **(عن)** اسم بمعنى جانب لدخول **(من)** عليها، وحروف الجرمختصة بالأسماء والثانى كقوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل (٣).

والمعنى: لاينهى أصحاب الجور عن جورهم مثل طعن جائف يغيب فيه الزيت والفتل ، أراد انه لايكفهم عن جورهم إلا الأخذ بالشدة.

(١) من الوافر ، قائله مجهول ، وهو فى : التصريح ١٨/٢ ومصباح السالك ٤٩/٣

(٢) من الكامل ، قاله قطرى بن الفجاءة ، وهو فى شرح ابن يعيش ٤٠/٨ وشرح التسهيل ١٤٠/٣ وهو فيه برواية (تارة وشمالى) وأوضح المسالك ٥٠/٣ والتصريح ١٩/٢ وشرح الأشمونى ٢٢٦/٢ والدريئة هى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى يصف نفسه بالشجاعة ورباطة الجأش فى احتماء قومه به ساعة الحرب.

(٣) من الطويل ’، قائله مزاحم بن الحارث العقيلى ، وهو فى الكتاب ١١٧/٤ والمقتضب ٥٣/٣ وابن يعيش ٣٧,٣٨/٨ وشرح التسهيل ١٤٠/٣ وشرح الكافية الشافية ٨١٠/٢ وشرح ابن الناظم صـ ٢٦٦ وشرح ابن عقيل ٢٨/٣ وأوضح المسالك ٥١/٣ والتصريح ١٩/٢ وشرح الأشمونى ٢٢٦/٢ اللغة: غدت من عليه: أي سارت القطاة من عليه أى الفرخ ، والظم: بكسر الظاء وسكون الميم –: مدة صبرها على الماء ، تصل بفتح التاء وكسر الصاد وتشديد اللام تصوت أحشاؤها من العطش ، قيض: هو القشر الأعلى من = =البيض ، زيزاء:

فـ **(على)** اسم بمعنى فوق بدليل دخول من عليه،والتقدير: غدت من فوقه.
قال ابن مالك مشيرا إلى اسمية الكاف وعن وعلى:

شبه بكاف وبها التعليل قـــــد * يـعنـــى لتوكيـــــد ورد
واستعمل اسما وكذا عن وعلى * من أجل ذا عليهما من دخلا

الرابع والخامس: **مذ ومنذ**:
يستعملان اسمين فى موضعين: (١)
أحدهما: إذا وقع بعدهما اسم مرفوع، نحو**(ما رأيته مذ يومان)** أو**(منذ يوم الجمعة)** وفى إعرابهما حينئذ أربعة مذاهب:
المذهب الأول: مذهب المبرد وابن السراج وبعض الكوفيين واختاره ابن الحاجب(٢).
وحاصله: **أن معنى (مذ ومنذ)**: الأمد إذا كان الزمان حاضراأومعدودا ، فإن كان الزمان ماضيا فمعناها أول المدة،وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبرعنهما واجب التأخير،وهو أولى المذاهب بالاتباع ؛ لبعده عن التكلف والتعسف الذى فى المذهب الأخرى – كما سترى -
الثانى: مذهب الأخفش (٣) أنهما ظرفان متعلقان بمحذوف وهو الخبر، وما بعدهما مبتدأ وخبر، ويكون معنى **(ما لقيته مذ يومان)**: بينى وبين لقائه يومان، وهذا ظاهر التكلف، ووصفه صاحب التصريح بقوله: " ولايخفى ما فيه من التعسف " (٤)
الثالث: مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك (٥) أنهما ظرفان، والاسم المرفوع بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة، والتقدير: مذ كان يومان.

أرض غليظة ، مجهل بفتح الميم صفة الزيزاء ، وهو مصدر ميمى للمبالغة ، أو اسم مكان اى محل لجهل السائر وتوهانه. الصبان ٢/٢٢٦.
(١) انظر: التصريح ٢/٢١ وشرح الأشمونى ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ ،٢٢٨.
(٢) انظر: المقتضب ٢/١٧٦ والأصول ١/٤٣٩ وشرح الكافية ٤/١٥١ ، ١٦٠ .
(٣) انظر:التصريح ٢/٢٠ والهمع ١/٢١٦ والأشمونى ٢/٢٢٧
(٤) انظر: التصريح ٢/٢٠
(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٢١٧ والهمع ١/٢١٦

الرابع: مذهب بعض الكوفيين: أن **(مذ ومنذ)** أصلهما **(من)** الجارة و**(ذو)** الموصولة الطائية، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والتقدير: ما رأيته من ابتداء الوقت الذى هو يومان [1]

الموضع الثانى لاستعمال مذ ومنذ اسمين:

أن يدخلا على الجملة فعلية كانت أو اسمية،ودخولها على الفعلية هو الغالب نحو: **(جئت مذ دعا)** فـ **(من)** اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه **(جئت)**، ومنه قول الشاعر:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره * فسما فأدرك خمسة الأشبار [2].

دخلت **(مذ)** على الجملة الفعلية **(عقدت يداه)**، وهذا دليل اسميتها.

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر:

وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا [3]

قال ابن مالك مشيرا إلى اسمية مذ ومنذ

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أولياء الفعل كجئت مذ دعا

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ٤٤٢/١ ، ٤٤٣ والتصريح ٢٠/٢ ومصباح السالك ٥٢/٣ ، ٥٣ وشرح التسهيل ٢١٧/٢

(٢) من الكامل قاله الغرزدق ، وهو فى ديوانه صـ ٣٧٨ والمقتضب ١٧٦/٢وابن يعيش ١٢١/٢ وشرح التسهيل ٢١٧/٢ والتصريح ٢١/٢ واللهمع ٢١٦/١ اللغة: عقدت يداه إزارة: كناية عن بلوغه ، فسما: شب وارتفع ، وخبر (ما زال) يدنى فى البيت الذى بعده ، واستشد به على اسمية (مذ) بدخولها على الفعل وهذا هو الغالب فيها.

(٣) من الطويل ، قاله الأعشى وهو فى ديوانه صـ ١٠٢ وأوضح المسالك ٥٤/٣ والتصريح ٢١/٢ والهمع ٢١٦/١ يريد أنه يسعى لجمع المال فى مراحل حياته جميعها ، واستشهد به على اسمية (مذ) بدخولها على الجملة الاسمية (أنا يافع) وهما حينئذ ظرفان ، وهذا أقل من سابقه.

المبحث الثامن عشر
حمل الإضافة في جرها على حروف الجر

إن بين الإضافة وحروف الجر تشابهآ من جهة أن المتضايفين لا ينفصلان كالجار والمجرور [1]، كما أن أثر المضاف في المضاف إليه وهو الجر كأثر حروف الجر في الأسماء المجرورة بها، ولذلك حملت الإضافة في معناها على حروف الجر.

فإذا تأملنا أساليب الإضافة وجدناها لا تعدو أن تكون بمعنى حرف من حروف الجر، أي إذا قطعت الإضافة وأتى بحرف جر مناسب للمعنى بين المتضايفين لأدى المعنى نفسه كما لو كان حال الإضافة.

وهاك البيان:

تأتى الإضافة بمعنى حرف من حروف الجر الثلاثة **(اللام، أو من، أو في)**، وأكثرها **(اللام)** وتليها في الكثرة **(من)**، وأقلها **(في)**

قال ابن الحاجب: " وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى **(من)** في جنس المضاف، او بمعنى **(في)** في ظرفه، وهو قليل، نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، وضرب اليوم " [2]

وقال ابن هشام: " وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى **(من)** بكثرة، وعلى معنى **(في)** بقلة " [3]

وضابط التى بمعنى **(من)**: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، **(أي من جنسه)**، وصالحآ للإخبار عنه، نحو: خاتم فضة، وباب خشب، وثوب خز، ألا ترى أن الخاتم بعض الفضة، والباب بعض الخشب، والثوب بعض الخز، وأنه يصح الإخبار، فتقول: هذا الخاتم فضة، وهذا الباب خشب، وهكذا.

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٤/٢ ، ١١١/٣ وشرح ابن يعيش ١١٩/٣

(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٦٨/٢

(٣) أوضح المسالك ٧٢/٣ وانظر: التصريح ٢٥/٢

ومن هذا النوع: إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات نحو: خمسمائة، وصاع بر، ولايضر هنا عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المضاف اليه يشمل المضاف [١].

(وضابط التي بمعنى **(في)**: أن يكون المضاف إليه ظرفآ للمضاف، كقوله تعالى: **(بل مكر الليل والنهار)** [٢] وقوله: **(يا صاحبي السجن)** [٣] وقوله: **(للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)** [٤] وقولك: فلان شهيد الدار، وقتيل كربلاء، والتقدير فيها: مكر في الليل وفي والنهار، صاحبين في السجن، تربص في أربعة أشهر، وشهيد في الدار، وقتيل في كربلاء.

فإن لم يتعين تقدير **(من)** أو **(في)** بأن انتفت الشروط الدالة عليها فالإضافة بمعنى اللام، نحو: غلام زيد، ويد عمرو، أي: غلام لزيد، ويد لعمرو [٥].

وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

والثاني اجرر وانو من أوفى إذا * لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك..... * .....

ومذهب الجمهور أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من.

قال ابن السراج: " والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى **(من)**.

أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف، فالاسم نحو قولك: غلام زيد، ومال عمرو، وعبد بكر، وضرب خالد، وكل الدراهم..... وأما الظروف فنحو: خلف، وقدام، ووراء، وفوق، وما أشبهه، تقول: هو وراءك، وفوق البيت، وتحت

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٣ وشرح ابن الناظم ص ٢٧٢ وشرح الأشموني ٢٣٨/٢

(٢) سورة سبأ ، الآية (٣٣)

(٣) سورة يوسف الآية (٣٩ ، ٤٠)

(٤) سورة البقرة ، الآية (٢٢٦)

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٣ وشرح ابن الناظم ص ٢٧٢ والأشموني ٢٣٨/٢ وضياء السالك ٢٨٨/٢ ومصباح السالك ٧٣/٣.

السماء...الثاني [١]: المضاف بمعنى **(من)** وذلك قولك: هذا باب ساج، وثوب خز، وكساء صوف، وماء بحر، بمعنى: هذا باب من ساج، وكساء من صوف " [٢].
وهذا ما ذهب اليه أكثر المتأخرين [٣]، وذهب ابن الحاجب إلى أن الإضافة تكون على معنى حروف الجر الثلاثة: اللام ومن وفى، ثم ذكر أن مجيئها بمعنى **(فى)** قليل.[٤]

وأما ابن مالك فقد أثبت المعانى الثلاثة، وأن التى بمعنى **(فى)** كثيرة وتابتة بالنقل الصحيح،ومن ثم قال:"الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى **(فى)**،وإضافة بمعنى **(من)**، وإضافة بمعنى اللام، وقد أغفل النحويون التى بمعنى **(فى)**،وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: **(وهو ألد الخصام)** [٥]،وكقوله تعالى: **(للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)**[٦]،وقوله تعالى:)**ياصاحبي السجن)**[٧]، وقوله تعالى**: (بل مكر الليل والنهار)**[٨]وقول النبى صلى الله عليه وسلم:**(فلا يجدون أعلم من عالم المدينة)**[٩]، وقول العرب: شهيد الدار،وقتيل كربلاء،ومنه قول الشاعر:

لهم سلف شم طوال رماحهم * يسيرون لاميل الركوب ولاعزلا [١٠].

---

(١) هكذا قال ابن السراج في أصوله ، والأولى أن يقول: " وأما التي بمعنى (من) " حتي يتوافق في الأسلوب.
(٢) الأصول ٥/٢ انظر: الكتاب ٤١٩/١ ، ٤٢٠ واللمع لابن جني ص ٧٢.
(٣) انظر. شرح ابن يعيش ١٩/٣ والمقرب ٢٠٩/١ وشرح الرضى ٢٦٨/٢ ،٢٦٩ وشرح ابن الناظم ص٢٧٢ ،٢٧٣وشرح الأشمونى ٢٣٨/٢
(٤) انظر:الكافية بشرح الرضى ٢٦٨/٢.
(٥) سورة البقرة ،من الآية (٢٠٤).
(٦) سورة البقرة:من الآية (٢٢٦).
(٧) سورة يوسف ،من الآية (٤١).
(٨) سورة سبأ ، من الآية (٣٣).
(٩) الحديث فى مسند أحمد بن حنبل ٢٩٩/٢ وسنن الترمذى رقم (٢٦٨٢) والمستدرك للحاكم ٩١/١.
(١٠) من الطويل ،وقائله مجهول ،وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٢١/٣ ،اللغة:شم:شجعان أقوياء ،طوال الرماح:كناية عن شجاعتهم وبأسهم ،والشاهد فيه (ميل الركوب) حيث إن الإضافة فيه بمعنى (فى) ، والتقدير: ميل فى الركوب.

....ومثله:

طفلة باردة الصيف إذا * معمعان القيظ أضحى يتقد[1]

....ومثله:

تساءل عن قرم هجان سمبذع * لدى البأس مغوار الصباح جسور [2]

.....فلا يخفى أن معنى **(فى)** فى هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لاغنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لامزيد عليه، فصح ما أردناه والحمد لله " [3].

وقد أنكر كثير من النحاة على ابن مالك مجئ الإضافة بمعنى **(فى)** منهم الرضى وابن الناظم والأشمونى.

قال الرضى:"ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى**(فى)** ؛فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفى فى الإضافة بمعنى اللام " [4].

وقال ابن الناظم:"وموهم الإضافة بمعنى **(فى)** محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز،ويدل على ذلك أمور:أحدها: أن دعوى كون الإضافة بمعنى **(فى)** يستلزم دعوى كثرة الاشتراك فى معناها، وهو على خلاف الأصل،فيجب اجتنابها.

---

(١) من الوافر ، قاله عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص ١٤٦ وشرح التسهيل ٢٢٢/٢، وطفلة:ناعمة ، معمعان: شدة الحر ، القيظ: الحر وقت الهاجرة ، يتقد: يتوهج ، واستشهد به علي مجئ الإضافة بمعني (في) في قوله (باردة الصيف) ، التقدير: باردة في الصيف.

(٢) من الطويل لحسان بن ثابت ، وهو فى شرح ديوانه ص١١١ ضبط عبدالرحمن البرقوقى – دار إحياء التراث ،و شرح التسهيل ٢٢٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢ ، والقرم: السيد المبجل ،وأصله فى البعير يتخذ للزينة والاحتفال ، الهجان: نقى الحسب كريمه، والسميذع: الجميل البطل ، البأس: ،الحرب ، مغوار:شجاع ، وجسور: بمعناه ، الشاهد فيه (مغوار الصباح) وهو كسابقه.

(٣)) شرح التسهيل ٢٢١،٢٢٣/٣،نظر:شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢، ٩٠٧ ، ٩٠٨

(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ٢٦٩/٢.

والثانى:أن الإضافة: لمجاز الملك و الاختصاص ثابتة بالاتفاق.....والإضافة بمعنى **(فى)** مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

والثالث: أن الإضافة فى نحو**:(بل مكر الليل)** [1] إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا به على السعة، كما فى:**(صيد عليه يومان)**،و**(ولد له ستون عاما)**،والاختلاف فى جواز جعل الإضافة بمعنى **(فى)** يرجح الحمل على الأول دون الثانى " [2].

وقال الأشمونى:"وموهم الإضافة بمعنى **(فى)** محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا" [3].

ويرى أبو إسحاق الزجاج وابن الصائغ أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام فقط [4].

ورأيهما هذا مردود ؛ لأن الغرض من كون الإضافة بمعنى **(من)** تبيين النوع، فإذا قلت:**)خاتم)**،لم يعلم من أى نوع هو، فضة، أو خاتم ذهب: لتبين المقصود،

والمعنى على قولك)**:خاتم من فضة)** ؛ لأن **(من)** للتبيين، ولو قلت:**(خاتم لفضة)** لم يجز ؛ إذ ليس المعنى أن الفضة تملك الخاتم، أوتستحق الخاتم، أو تختص بالخاتم،كما كان ذلك فى قولك: غلام زيد[5].

وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة لا تكون على معنى حرف من حروف الجرولا على نيته،فقال:" والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، و أنها ليست

---

(١) سورة سبأ. من الآية (٣٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٢٧٤،٢٧٣.

(٣) انظر:شرح الأشمونى ٢٣٨/٢.

(٤) الارتشاف ٥٠٢/٢،٥٠١ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٧٨٥/٢ والتصريح ٢٦/٢ ،الهمع ٤٦/٢.

(٥) انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح للجر جانى ٨٨١/٢ تحقيق/كاظم بحر المرجان – العراق ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نيته، وأن جهات الاختصاص متعددة، يبين كل منها الاستعمال، فإذا قلت: **(غلام زيد، ودار عمرو)** كانت الإضافة للملك، وإذا قلت: **(سراج الدابة، وحصير المسجد)** كانت للاستحقاق، وإذا قلت: **(هذا شيخ أخيك، وتلميذ زيد)** كانت لمطلق الاختصاص " [1] ولا يخفي ما فيه من ضعف وفساد ؛ لأنه أنكر ما أثبته العلماء وأجمعوا عليه من مجئ الإضافة بمعنى **(اللام ومن).**

والذي أرجحه هو مذهب ابن مالك في مجئ الإضافة بمعنى **(في)** ؛ لثبوته بالنقل الصحيح من الكلام الفصيح، قرآناً، وحديثاً، وشعراً، وكلاماً مروياً عن العرب، فلا يمكن رد كل هذه الشواهد وتأويل معنى الإضافة فيها وحملها على غير **(في)** ؛ لأن فيه تكلفاً واضحاً ، فصح ما اخترناه من مجئ الإضافة فيها بمعنى **(في)** حيث يحسن تقديرها. وقد أيده في ذلك تلميذه محمد بن أبي الفتح البعلي [2] في **كتابه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)** حيث ذكر أقسام الإضافة الثلاثة وهي: كونها بمعنى **(اللام)**، وبمعنى **(من)**، وبمعنى **(في)**، وذكر للتي بمعنى **(في)** شواهد كثيرة كالتي ذكرها ابن مالك، ثم قال: "وشواهده كثيرة نثراً ونظماً، وقد أغفل الإضافة بمعنى **(في)** أكثر النحويين، ولم يذكرها إلا بعض المتأخرين [3]، وعدم القول بها تكلف ؛ لصرف جميع ما ورد من ذلك عن ظاهره" [4] **هذا وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ترتيب هذه**

---

(١) انظر: الارتشاف ٥٠٢/٢ ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ٢٦٦.

(٢) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي على بركات البعلي ، الحنبلي مذهباً ، الدمشقي منشأ ، ولد في بعلبك وإليها نسب ، ومن أشهر شيوخه: ابن مالك ، ويحي بن شرف النووي المحدث، ومن أشهر تلاميذه: ابن قيم الجوزية ، وتقي الدين السبكي ، والحافظ الذهبي صاحب كتاب (سير أعلام النبلاء) توفي سنة ٧٠٩ هـ أنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢٠٧/١ وشذارت الذهب ٢٠/٦ ، ٣١ والأعلام ٣٢٦/٦

(٣) يقصد شيخه ابن مالك.

(٤) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٧٣٧/٢.

الحروف من حيث كثرة الاستعمال فقال: " ومعنى اللام هو الأصل، يحكم بـه مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها، نحو: يد زيد ورجله، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: عنده، ومعه... والمواضع (من) أقل من مواضع اللام، ومواضع (في) أقل من مواضع (من)، ولا يحكم بمعنى (من)، ولا بمعنى (في) إلا حيث يحسن تقديرها دون تقدير غيرها" (١)

فهذا أعدل المذاهب، وأبعدها عن التكلف. **والله أعلم**

❁❁❁

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٠٣/٢ ، ٩٠٤

المبحث التاسع عشر
عمل المصدر واسمه عمل الفعل

اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل، كالضرب، أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى: مصدر واسم مصدر.

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب، والمحمدة، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي، كالوضوء والغسل فهو اسم مصدر، وإلا فهو مصدر. (١)

أولاً: إعمال المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله ؛ لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنه أصل لكل واحد منها.

وعليه فإنه يرفع الفاعل وينصب المفعول، بشرط أن يقصد به قصد فعله من الحدوث، والنسبة إلى مخبر عنه. (٢)

وذكر ابن يعيش أن المصدر يعمل عمل فعله لما بينهما من علاقة الاشتقاق، وأن فيه حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ. (٣)

وقد اشترطوا لإعمال المصدر: بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار، ولا برده إلى فعلة قصداً للتوحيد، ولا تبعية قبل تمام مطلوبه، ولا تصغير، فلا يقال: مرورك بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، فيعلق المجرور بـ **(هو)** ؛ بكونه ضمير المرور، فإنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل، ولا يقال: عرفت ضربيك زيداً، ونحوه ؛لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالآ يلزم منه نقص المعنى(٤).

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٢٩٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٠٦/٣ وشرح ابن الناظم صـ ٢٩٦.

(٣) انظر: شرح بن يعيش ٤٣/٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٠٦/٣..

والمصدر يعمل عمل فعله في موضعين:

الأول: أن يكون المصدر نائباً مناب الفعل، نحو: **(ضرباً زيداً)** فزيداً منصوب بـ (ضرباً) لنيابته مناب **(اضرب)**، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في **(اضرب).**(١)

و **الثاني**: أن يكون المصدر مقدرا بأن و الفعل أو بما و الفعل، فيقدر بأن إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: **(عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا)**، و التقدير:

من أن ضربت زيدا أمس، او من أن تضرب زيدا غدا، و يقدر بما إذا أريد به الحال، نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن (٢)، و التقدير: عجبت مما تضرب زيدا الآن.

أوجه عمل المصدر عمل فعله:-

يعمل المصدر عمل فعله على ثلاثة أوجه: (٣)

أولها: أن يكون مضافا، وهو الأكثر، نحو عجبت من ضربك زيدا، ومنه قوله تعالي: **(ولولادفع الله الناس)** (٤)

الثاني: أن يعمل منونا وهو الأقيس، نحو: عجبت من ضرب زيدا، و منه قوله تعالي: **(أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيما ذا مقربة)** (٥) و مثله قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ٢٦٨/١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٣١٨ ، ٣٣٨ ومعاني القرآن للفراء ٣/١ ، ١٦ ، ٣٦٢/٢ والأصول ١٦٦/١ والمقدمة الجزولية صـ ٢٧٥ وشرح ابن يعيش ١١٣/١ والتسهيل صـ ١٨٧ وشرح الرضي ٣٠٨/١ وشرح ابن الناظم صـ ١٩٤ والارتشاف ٢٠٦/٢ وأوضح المسالك ١٩٣/٢ والتصريح ٣٣١/١ ، ٣٣٢ واللهم ١٨٨/١ وشرح الأشموني ١١٧/٢ – ١١٨.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٩،١٩٠/٧ و المقرب ١٢٩/١ و ابن يعيش ٥٩/٦ و شرح التسهيل ١٠٦/٣ و شرح الرضي ٣٧١/٤ و ابن الناظم ص ٢٩٦ و الهمع ٩٢/٢ وشرح الاشموني ٢٨٣/٢.

(٣) انظر تلك الأوجه في المراجع السابقة.

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٥١) (و الحج ، آية)٤٠

(٥) سورة البلد ، الايتان (١٤ ، ١٥).

بضرب بالسيوف رؤوس قوم * أزلنا هامهن عن المقيل (١)

الثالث: أن يعمل مقترنا بأل، وهو قليل، نحو: عجبت من الضرب زيدا، و منه قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخي الأجل (٢)

وإلي ما سبق أشار ابن مالك بقوله في الألفية

بفعله المصدر ألحق في العمل * مضافا أو مجردا أو مع أل
إن كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولاسم مصدر عمل

إضافة المصدر إلي فاعله أو مفعوله:

قد تقدم أن المصدر يعمل مضافا و غير مضاف، فإذا كان مضافا: جاز أن يضاف إلي الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول به، نحو: عجبت من شرب زيد العسل، و بلغني تطليق

زيد امرأته، وأن يضاف إلى المفعول فيجره، ثم يرفع الفاعل، نحو: عجبت من شرب العسل زيد و: بلغني تطليق هند زيد (٣)، ومنه قول الشاعر:

تنفي يداها الحصي في كل هاجرة * نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (٤)

---

(١) من الوافر و قائله المرار بن منقذ التميمي ، وهو في الكتاب ١/١٩٠ و شرح ابن يعيش ٦/٦١ و شرح ابن الناظم ٢٩٧ و شرح الأشموني ٢/٢٨٤ و هامهن: جمع هامة و هي الرأس ، و المقيل بفتح الميم: الأعناق ، واستشهد به علي عمل المصدر (ضرب) منونا عمل فعله ، فنصب المفعول به (رؤوس)

(٢) من المتقارب مجهول القائل ، و هو في الكتاب: ١/١٩٢ و ابن يعيش ٦٤/٩٥/٦ والمقرب ١٣١/١ و التصريح ٢/٦٣ و الهمع ٢/٩٣ و شرح الأشموني ٢/٢٨٤ والنكاية: التأثير في العدو ، يخال: يظن ، يراخي: يبعد و يطيل ، الشاهد فيه (النكاية أعداءه) حيث عمل المصدر معرفا بال فنصب المفعول به أعداءه.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ٢٩٨,٥ و الأشموني ٢/٢٨٩.

(٤) من البسيط ، قاله الفرزدق ، و هو في ديوانه ص ٥٧٠ و الكتاب ١/٢٨ و المقتضب ٢٥٨/٢ والإنصاف ١/٢٧ و أسرار العربية ص ٤٥ و شرح ابن الناظم ص ٢٩٩ والتصريح ٢/٣٧١ والأشباه و النظائر ٢/٢٩ وشرح الأشموني ٢/٢٨٩ اللغة: تنفي: تدفع،= =والهاجرة:

و زعم بعضهم أنه مختص بالضرورة، و ليس كذلك بدليل قوله تعالي:
(و لله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) (١)
و إضافة المصدر إلي فاعله أكثر من إضافته إلي مفعوله قال ابن هشام: " و يكثر أن يضاف المصدر إلي فاعله، ثم يأتي مفعوله نحو: **(و لولا دفع الله الناس)** (٢) ويقل عكسه " (٣)
و إلي إضافته إلي فاعله أو مفعوله أشار ابن مالك بقوله:

و بعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله

ثانيا: إعمال اسم المصدر:

المراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة علي معناه، و خالفه بخلوه من بعض مافي فعله دون تعويض، كـ **(عطاء)** فإنه مساو لإعطاء معني ، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله (اعطي)، واسم المصدر خال منها لفظا و تقديرا، و لم يعوض عنها شئ (٤)
ومن أمثلته: أعطي عطاء، و توضأ وضوء، و تكلم كلاما، واطاع طاعة، وسلم سلاما، و تطهر طهورا، واطعم طعاما، واغتسل غسلا، و نحو ذلك.
فان كان اسم المصدر علما لم يعمل اتفاقا نحو: يسار علم لليسر، و فجار علم للفجور، و برة علم للبرر (٥).

وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة ، الدراهيم: جمع درهام لغة في الدرهم. (صبان ٢٨٩/٢). و تنقاد: علي وزن تفعال مصدر مضاف إلي مفعوله ، و الصياريف: جمع صيرفي هو من يعمل في تمييز النقود ، و الشاهد فيه (نفي الدراهيم تنقاد) حيث أضيف المصدر (نفي) إلي مفعوله (الدراهيم) و رفع الفاعل (تنفاد) .
(١) سورة آل عمران الآية (٩٧) و انظر: شرح ابن الناظم ٢٩٩ و شرح الأشموني ٢٨٩/٢ .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٥١) و الحج ، آية (٤٠)
(٣) انظر: أوضح المسالك ٣/١٧٧
(٤) انظر: شرح بن عقيل ٣/٩٨ و الأشموني ٢/٢٨٧
(٥) انظر: شرح الأشموني ٢٨٧/٢

وقد ذكر السيوطي علة ذلك فقال: " لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياع و لا تنضاف، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، و لاما يوصل به، ولا تقبل أل،

ولذلك لم تقم مقامها [١] في توكيد الفعل و تنبين نوعه او مراته " [٢]

وأما إذا كان غير علم عمل بالشرط الذي يعمل به المصدر غير النائب عن فعله [٣]

وإعمال اسم المصدر قياسي، ومع قياسيته فهو قليل، ولم يحفظ له شاهد إلا مضافا ؛ لأن النصب من خصائص الأسماء، فهو يبعد شبه المصدر من الفعل [٤].

ويقدر الفعل الماضي عند إرادة الزمن الماضي، والمضارع عند إرادة الزمن المستقبل [٥].

ومن إعماله قول الشاعر:-

أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا [٦]

وقول الاخر:

بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغـــيرهم الوفاء [٧]

---

(١) الضمير راجع الي المصادر

(٢) انظر: الهمع: ٢/٩٤

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٢/٣ وأوضح المسالك ١٧٦/٣ وابن عقيل ٩٩/٣

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ق٢٩٨ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢

(٥) انظر: الهمع ٩٤/٢.

(٦) من الوافر ، قالة القطامي (عمير بن شييم) ، وهو من شواهد: ابن الشجري ١٤٤/٢ وابن يعيش ٢٠/١ وشرح التسهيل ١٢٣/٣ وأوضح المسالك ١٧٦/٣ وشرح ابن عقيل ٩٩/٣ والتصريح٦٤/٢ والهمع ١٨٨/١. اللغة: أكفرا: جحد النعمة ، الرتاع : جمع راتعه ، وهي الإبل التي ترتع كبف شاءت لايمنعها احد ، والمعني: كيف أجحد معروفك بعد أن خلصتني من أعدائي ، وأعطيتني مائة من كرائم أموالك ، والشاهد فية (عطائك المائة) حيث عمل المصدر (عطائك) عمل فعلةهونصب المفعول بة (المائة).

(٧) من الوافر ، مجهول القائل ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١٢٣/٣ وشرح ابن عقيل ١٠٠/٣ وشرح الأشموني ٣٨٨/٢ وعشرتك: اسم مصدر من المعاشرة ، وترين: = =مضارع

وقول الآخر:

لأن ثـــــواب الله كل موحـــد * جنانا من الفردوس فيها يخلد[1]

ومنه قوله صلي الله عليه وسلم: **(من قبلة الرجل امرأته الوضوء).**[2]

❁❁❁

مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ، واستشهد به علي إعمال اسم المصدر (عشرتك) عمل فعله ، فنصب المفعول به (الكرام).

(١) من الطويل وقائله حسان بن ثابت ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١٢٣/٣ والهمع ٩٥/٢ برواية (فأن) والدرر اللوامع ١٢٨/٢ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ والشاهد فية قوله (ثواب الله كل موحد جنانا) حيث عمل اسم المصدر (ثواب) عمل فعله فنصب المفعول به (كل) ، و(جنانا) مفعول ثان لثواب ، قاله الصبان ٢٨٨/٢.

(٢) الحديث في الموطأ – كتاب الطهارة ص ٦٥ ،٦٦.

المبحث العشرون
إعمال اسم الفاعل

تعريف اسم الفاعل:

هو كل وصف يدل علي الحدث والحدوث وفاعله. (١)

فالحدث: جنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال.

والحدوث: يخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل، فإنهما يدلان علي الثبوت.

وفاعله: يخرج اسم المفعول ؛ لأن اسم المفعول يدل علي المفعول، لاعلي الفاعل(٢).

المشابهة بين اسم الفاعل والفعل:

قال ابن يعيش:" اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجري الفعل في اللفظ والمعني، أما اللفظ: فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته ويطرد فيه، وذلك نحو: ضارب،ومكرم، ومنطلق،ومستخرج، ومدحرج، كله جار علي فعله الذي هو: يضرب، ويكرم، وينطلق،ويستخرج، ويدحرج، فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعني، فجري مجراه، وحمل عليه في العمل، كما حمل فعل المضارع علي الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة "(٣).

عمل اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم، فإن كان لازما رفع الفاعل، نحو: (زيد قائم غلامه)، وإن كان متعديا نصب ما تعدي فعله إليه من مفعول واحد أو اثنين أوثلاثة نحو: زيد ضارب أبوه عمرا، وكاسيه جبة، ومعلمه بكرا مسافرا.

وإن تعلق به حرف جر أوظرف كان في موضع نصب، كما إذا تعلق بالفعل، كقولك: زيد منطلق بأخيه يوم الجمعة أمام الأمير(٤)

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٨١/٣ والتصريح ٦٥/٢.

(٢) انظر: التصريح ٦٥/٢.

(٣) شرح ابن يعيش ٦٨/٦ وانظر: الأصول ١٢٣/١ والفاخر ٦٩٧/٢.

(٤) أنظر: الفاخر ٦٩٧/٢ .

واسم الفاعل يعمل هذا العمل في مسألتين [١]**:**

الأولي: أن يكون مقترنا بأل، فعندئذ عمل عمل الفعل مطلقا ماضيا، وحاضرا ومستقبلا، تقول: جاء الضارب زيدا أمس، أو الأن، أوغدا ؛ وذلك لأن (أل) موصولة،

و(ضارب) حل محل (ضرب) إن أريد المضي، أو محل (يضرب) إن أريد غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله.

قال ابن مالك مشيرا إلي ذلك في ألفيته:

وإن يكن صلة أل ففي المضي * وغيره إعماله قد ارتضي

أي: إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف و اللام عمل ماضيا، و حالا، و مستقبلا ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل معني و استعمالا، فأعطي حكمه في العمل ؛إذ حق الصلة أن تكون جملة [٢].

الثانية: أن يكون مجردا من (أل)، و هو المنون فيعمل حينئذ عمل فعله، و لا يتحقق ذلك إلا **بشروط أربعة:** [٣]

أولها: أن يكون مرادا به الحال أو الاستقبال؛ لأنه عمل حملا علي المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي و المعنوى، فإن أريد به الماضي لم يعمل ؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال، خلافا للكسائي [٤] فإنه أجاز إعماله بمعني الماضي مكتفيا في إلحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقا له في المعني، و جعل منه قوله تعالي: (و كلبهم باسط ذراعيه

---

(١) انظر: الكتاب ١٨١/١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ والأصول ١٢٣/١ و المقرب ١٢٣/١ و ابن يعيش٦٨/٦ و شرح التسهيل ٧٢/٣ ، ٧٣ و سبك المنظوم ص ١٦٢ و شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، ٣٩١ ، و شرح ابن الناظم ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، و الهمع ٩٥/٢ ، و شرح الأشموني ٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤.

(٢) انظر: الفاخر ٦٩٨/٢ و التصريح ٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٢/٣ و المقرب ١٢٤/١٢٣/١ و الفاخر ٦٩٨/٢ ، ٦٩٩ و شرح ابن الناظم ٣٠١،٣٠٢ و شرح الأشموني ٢٩٣/٢.

(٤) انظر: المقتضب ١٤٨/٤ و البحر المحيط ١٠٩/٦ و الفاخر ٢٩٨/٢.

بالوصيد)[1]، و وجه الدلالة: أن (باسط) بمعني الماضي، و عمل النصب في (ذراعيه)، و لا حجة فيه؛ لأنه علي إرادة الحال الماضية، و المعني: يبسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع موقعه، بدليل أن الواو في (وكلبهم) واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: (جاء زيد و أبوه يضحك)، و لا يحسن (وأبوه ضحك)، و لذا قال سبحانه وتعالي: (و نقلبهم) بالمضارع الدال علي الحال، و لم يقل: (وقلبناهم) بالماضي، فثبت بذلك صحة ما ذكرناه [2]، و الله اعلم.

الشرط الثاني: أن يكون الوصف معتمدا علي نفي، نحو: ما مكرم الزيدان عمرا، أو استفهام، نحو: أمكرم أخواك زيدا، أو ذي خبر، نحو: هذا ضارب زيدا، و كان زيد مكرما عمرا،و إنه مهين بكرا، و علمته قاصدا معروفا، أو علي ذي حال، نحو: جاء زيد قاصدا خيرا، أو علي منعوت ظاهر نحو: مررت برجل ناشر معروفا، أو مقدر، كقوله تعالي: (و من الناس و الدواب و الأنعام مختلف ألوانه)[3] أي صنف مختلف ألوانه.

الثالث: أن يكون مكبرا، فإن صغر لم يعمل ؛ لأنه عمل لجريانه علي المضارع في حركاته وسكناته، و بتصغيره زال ذلك، و لأن التصغيرمن خصائص الاسم، فضعف شبهه بالفعل، وأجاز الكسائي إعماله مصغرا، مستدلا بقول بعض العرب: (أظنني مرتحلا و سويرا فرسخا)، و الصحيح الأول، و هذا مسموع لا يقاس عليه.

الرابع: ألا يكون موصوفا، فإن وصف لم يعمل، وأجازالكسائي [4] إعماله موصوفا كقولك: (أنت ضارب قوي زيدا).

و إلي الشروط السابقة أشار ابن مالك بقوله:

كفعله اسم فاعل في العمـــل * إن كان عن مضيه بمــعزل
وولي استفهاما أو حرف نــدا * أو نفيا أو جا صفة او مسندا
وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

(١) سورة الكهف ، الآية (١٨).
(٢) انظر: الفاخر ٦٩٨/٢ ، ٦٩٩ و شرح الأشموني ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤.
(٣) سورة فاطر ، الآية (٢٨) .
(٤) انظر: الفاخر ٢/٢٩٩ و الارتشاف ٣/١٨١ ، ١٨٢.

المبحث الحادي و العشرون
إعمال صيغ المبالغة

ذكرنا آنفا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال إنما عمل عمل الفعل المضارع لجريانه عليه في حركاته و سكناته وعدد حروفه، وقد أجروا ضربا من أسماء الفاعلين مما فيه معني المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معني المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريا عليه في اللفظ، فقالوا: زيد ضراب عبيده، و قتال أعداءه، كما قالوا: زيد يضرب عبيده، و يقتل أعداءه، إذا كثر ذلك منه، وكان ضراب و قتال بمنزلة ضارب و قاتل، كما كان يضرب و يقتل بالتشديد بمنزلة يضرب و يقتل من غير تشديد، لأنه يريد به ما أرادوا بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أن فيه إخباراً بزيادة مبالغة، و تلك الأسماء هي: (فعول و فعال و مفعال و فعيل و فعل). فجميع هذه الأسماء تعمل عمل فاعل، و حكمها في العمل حكم الفاعل من التقديم و التأخير والإظهاروالإضمار.(١)

قال سيبويه: " وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان علي بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعني: فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وقد جاء فعيل كرحيم و عليم و قديروسميع، ويجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير و الإضمار والإظهار، لو قلت: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل، علي: وضروب سوق الإبل جاز، كما تقول: هذا ضارب زيد وعمرا، تضمر (وضارب عمرا).

ومما جاء فيه مقدما و مؤخرا علي نحو ما جاء في فاعل قول ذي الرمة:

هجوم عليها نفسه غير أنـــه * متي يرم في عينيه بالشبح ينهض (٢)

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٩.

(٢) من الطويل ، و هو في ديوان ذي الرمة ٣٢٤ وهو من شواهد الكتاب ١١٠/١وشرح التسهيل ٧٩/٣ و الخزانة ١٥٧/٨ وهو يصف ظليما و هو ذكر النعام و يقول: يهجم نفسه علي البيض أي يلقيها عليه حاضنا له ، فإذا فؤجئ بشبح أى شخص فارق البيض و فر =

و قال أبو ذؤيب الهذلي:

قلي دينه و اهتاج للشوق إنها * علي الشوق إخوان العزاء هيوج (*)

و قال القلاخ (١):

أخا الحرب لباسا إليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا (٢)

وسمعنا من يقول: أما العسل فأنا شراب.

و قال أبو طالب بن عبد المطلب:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * إذا عدموا زادا فإنك عاقر (٣)

و قال: إنه لمنحار بوائكها (٤) ا.هـ (٥)

=هاربا.و الشبح بسكون الباء: لغة في الشبح بفتحها ، و الشاهد فيه إعمال هجوم عمل الفاعل في نصب المفعول به نفسه.

(١) هو القلاخ بن حزن بن منقر بن عبيد ، كان شريفا راجزا ، انظر: الشعر والشعراء ٧٠٧/٢.

(٢) من الطويل ، وهو من شواهد: الكتاب ١١١/١ والمقتضب ١٣٣/٢ وابن يعيش ٧٠/٦ وشرح التسهيل ٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ وشرح ابن الناظم ص ٣٠٣ والتصريح ٦٨/٢والهمع ٩٦/٢ والدرر ٣١٨/٢وأخو الحرب: الملازم لها المتهيئ المستعد ، والجلال: جمع جل بضم الجيم وهي ما يلبسه المحارب من سلاح و نحوه ، والولاج: الكثير الدخول في البيوت جبنا و عجزا ، و الخوالف: جمع خالفة و هي عمود في مؤخر البيت ، والاعقل: الذي تصطك ركبتاه ضعفا أو خلقة ، وهو شاهد: علي إعمال(لباس) عمل فعلة ، فنصب (جلالها) مفعولا به .

(٣) من الطويل ، وهو من شواهد: الكتاب ١١١/١ وأمالي ابن الشجري ١٠٦/٢ وشرح الأشموني ٢٩٧/٢ والخرانة ٤٤٦/٣وهو يرثي أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وكان زوج أخته عاتكة ، ونصل السيف: شفرته ، وكانو إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها ، واستشهد به علي نصب (سوق) بضروب مبالغة.

(٤) البوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينة الفتية ، ومنحار: كثير النحر. انظر اللسان (بأك).

(٥) انظر: الكتاب ١١٠/١،١١١،١١٢

ومن شواهد إعمال فعيل ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

حتي شآها كليل موهنا عمل * باتت طرابا و بات الليل لم ينم (١)

و منه قولهم: إن الله سميع دعاء من دعاه (٢)

ومن إعمال فعل ما أنشده سيبويه أيضا:

حذر أمورا لا تخاف وآمـــن * ما ليس منجيه من الأقدار (٣)

وقد ذكر النحاة أن إعمال (فعيل وفـَعِل) قليل، وأن (فعل) أقل من (فعيل).

قال سيبويه:"وقد جاء فى (فعل) وليس فى كثرة ذلك..... و(فعل) أقل من (فعيل) بكثير" (٤)

قال ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى إعمال صيغ المبالغة، وقلة فعل وفعيل:

فعال أو مفعال أو فعول * في كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ما له من عمل * وفي فعـيل قل ذا وفعل

وقد أنكر جماعة من النحاة على سيبويه إعمال (فعيل وفعل)، منهم المبرد، حيث قال:" فأما ما كان علي فعيل، نحو: رحيم و عليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً، وذلك أن فعيلاً إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ماكان على (فعل) نحو: كرم فهو كريم..." (٥)

وتبعه ابن السراج، فقال: " وقد أجرى سيبويه فعيلاً كرحيم وعليم هذا المجري،

---

(١) من البسيط قائله ساعدة بن جوئية ، هو من شواهد: الكتاب ١١٤/١ وابن يعيش ٧٢/٦ وشرح التسهيل ٨٠/٣ والكافية الشافية ١٠٣٦/٢ وشآها: ساقها ، كليل: برق ، والموهن: وقت من الليل ، واستشهد به علي إعمال (كليل) عمل الفعل ، فنصب به (موهنا).

(٢) هو من شواهد: شرح التسهيل ٨١/٣ وشرح ابن الناظم ص٣٠٤.

(٣) من الكامل ، قائله أبان اللاحقي ، وهو من شواهد الكتاب ١١٣/١ والمقتضب ١١٦/٢ وابن يعيش ٧١،٧٣/٦ وشرح التسهيل ٨١/٣ وشرح الكافية الشافعية ١٠٣٨/٢ وشرح ابن الناظم ص٣٠٤ ، واستشهد به علي إعمال (حذر) عمل فعله فنصب (أمورا).

(٤) انظر: الكتاب ١١٢/١.

(٥) انظر: المقتضب ١١٤/٢.

و قال: معنى ذلك المبالغة، وأباه النحويون، من أجل أن فعيلاً بابه أن يكون صفة لازمة للذات، وأن يجري على (فعل)، نحو: ظرف فهو ظريف، وكرم فهو كريم، وشرف فهو شريف، والقول عندي كما قالوا، وأجاز أيضاً مثل ذلك في فعل. وأباه النحويون إلا أبا عمر الجرمي فإنه يجيزه على بعد، فيقو ل: أنا فرق زيداً، وحذر عمراً، والمعنى: أنا فرق من زيد، وحذر من عمرو، قال أبو العباس[1]- رحمه الله-: لأن (فعل) الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل، نحو: بطر زيد، فهو بطر، وخرق، فهو خرق " [2]

كما غلطوه في إعمال (كليل) في البيت السابق [3]: بأن الكليل: هو البرق الضعيف،وفعله لا يتعدى، والموهن: الساعة من الليل، فهو منتصب على الظرف [4].

واعتذر له الأعلم الشنتمري، وحمله على المجاز، بأن كليلاً بمعنى (مكل) كأنه قال: هذا البرق مكل الوقت بدوامه عليه، كما يقال أتعبت يومك، وغير ذلك من المجاز[5].

وانتصر ابن مالك لسيبويه، ووصف اعتذار الأعلم بأنه تكلف لاحاجة إليه، فقال بعد عرضه ما سبق: ".... قلت: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن فاعلاً قد يعدل به إلى فعيل وفعل على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى (فعول وفعال ومفعال)، فذكر هذا البيت لاشتماله على (كليل) للعدل به عن (كال)، وعلى (عمل) المعدول به عن (عامل)، ولم يتعرض لوقوع الإعمال.

وإنما يحتج له في ثبوت إعمال فعيل بقول بعض العرب(إن الله سميع دعاء من دعاه) رواه بعض الثقات، ومما يحتج له به قول الشاعر:

فتاتان أما منهما فشبيهـــة * هلالاً والأخرى منهما تشبه البدرا [6]

---

(١) انظر: المقتضب ١١٦/٢.

(٢) انظر: الأصول ١٢٤/١ ، ١٢٥.

(٣) هو قول الشاعر: حتى شأها كليل موهناً عمل.....) إلخ

(٤) انظر: شرح الأعلم بها مش الكتاب ٢٥٨/١ ، ٥٩ وشرح التسهيل ٨٠/٣.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) من الطويل ، قاله عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه صـ ٣٤ برواية (تشبه الشمس) ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٨١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ وشرح ابن الناظم صـ ٣٠٤ والتصريح ٦٨/٢ وشرح الأشموني ٢٩٧/٢. =

فأعمل (شبيهة) أنثى (شبيه) مع كونه من (أشبه)، كنذير من أنذر.

وإذا ثبت إعمال فعيل من أفعل مع قلة نظائرة، كان إعمال (فعيل) من الثلاثي أولى لكثرته " [٧].

فثبت بطلان ما ذهب إليه المبرد وابن السراج، ومما يبطل زعمهما أيضاً أن فعيلاً كما تأتي من فعل اللازم، تصاغ كذلك من المتعدي، كرحيم وسميع فإنهما مشتقان من رحم وسمع المتعديين. والله أعلم.

❁❁❁

= واستشهد به على إعمال فعيل عمل الفعل في قوله: (شبيهة هلالاً) حيث عملت شبيهة عمل الفعل فنصبت المفعول به (هلالاً).

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/٨٠ ، ٨١.

المبحث الثاني و العشرون
إعمال اسم المفعول

اسم المفعول: هو مادل على حدث ومفعوله.(١)

وخرج بـ (مفعوله) المشتقات والمصادروالأفعال الدالة على الأحداث.

ويصاغ اسم المفعول من الثلاثى المجرد على وزن مفعول كـ (مضروب ومقتول).، ومن المزيد فيه نحو: (مكرم، و مستخرج)، و من الرباعي المجرد نحو: (مدحرج)، و من المزيد فيه نحو: (متدحرج)، وهو من غير الثلاثى المجرد يصاغ بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر.(٢)

عمل اسم المفعول:

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبنى للمجهول،فيأخذ حكمه فى المعنى والعمل فـ (مضروب) يعمل عمل (يضرب)كل منهما يحتاج إلى مرفوع بعده يسمى نائب الفاعل،وذلك نحو قوله تعالى:(والمؤلفة قلوبهم)، فـ (المؤلفة) اسم مفعول،(قلوبهم)نائب فاعل مرفوع، ومثله قولك:أمضروب الزيدان ؟ فـ (الزيدان) نائب فاعل سد مسد الخبر.

واسم المفعول فى عمله كاسم الفاعل فى جميع ما تقدم من شروطه وأحكامه.

قال ابن يعيش:"اسم المفعول فى العمل كاسم الفاعل؛لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه فى حركاته وسكناته وعدد حرفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فـ (مفعول) مثل (يفعل)،كما أن فاعلا مثل (يفعل)، فالميم فى (مفعول)بدل من حرف المضارعة فى (يفعل)، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل....وهو يعمل عمل فعله الجارى عليه، فتقول:(هذا رجل مضروب أخوه) فـ (أخوه)مرفوع بأنه اسم مالم يسم فاعله، كما أنه فى (يضرب أخوه) كذلك،وتقول: (محمد مستخرج متاعه)، كما تقول:(يستخرج متاعه)،وكذلك بنات الأربعة،فتقول:(زيد مدحرج بيده الحجر)، كما تقول: (يدحرج بيده الحجر)،فـ (مدحرج) جار على (يدحرج) لفظا، و(مضروب) جار علي (يضرب) حكما

(١) انظر: أوضح المسالك ١٩٦/٣.

(٢) انظر: التصريح ٧١/٢.

وتقديرا، وتقول: (هذا معطي أخوه درهما) تقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وتنصب الثاني علي حد انتصابه قبل بنائه للمفعول " [١].

وقال الرضى:" قوله:(وأمره فى العمل والاشتراط كاسم الفاعل) يعنى أن حاله في عمله عمل فعله ، أى المضارع المبنى للمفعول، كحال اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل، وحاله فى اشتراط الحال و الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفى الاستفهام والنفى، كحال الفاعل، فلاوجه لإعادته،....ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدى مطلقا....وإن كان الفعل لازما، فإن لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه، كما لم يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه ؛ إذ المسند لابد له من المسند إليه، فلا يقال: المذهوب، كما لا يقال: ذهب، وإن تعدى إلى المجرور جاز بناء اسم المفعول مستندا إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسير إليه، وعدلت عن طريق:فهو معدول عنه ".[٢]

وقال البعلى:" فأما عمله فعمل الفعل المبنى للمفعول، بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولهذا قال الجرجانى - رحمه الله-: " عمل يفعل "،فإن (يفعل) مضارع صالح للحال والاستقبال، ويشترط له مع ذلك ما يشترط لاسم الفاعل من الاعتماد على ما ذكر"[٣].

وقال الأشمونى:"(وكل ما قرر لاسم فاعل) من الشرط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل)،فإن كان بأل عمل مطلقا، وإلا اشترط الاعتماد، وأن يكون للحال أو الاستقبال، فإذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه) وعمله، فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة، وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونصب ما سواه"[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٨٠/٦.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٤٠٨/٤ ،٤٠٩، ٤١٠وانظر:شرح ابن الناظم ص٣٠٨ وشرح ابن عقيل ١٢١/٣والتصريح ٧٠/٢ ، ٧١.

(٣) انظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٧٠٥/٢.

(٤) انظر: شرح الأشمونى ٣٠٢/٢،٣٠١،الهمع٩٧/٢.

وإلى ما سبق أشار ابن مالك فى ألفيته بقوله:

وكل ما قرر لاســم فاعـــل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضـــل

فهو كفعل صيغ للمفـــعول فى * معناه كالمعطى كفافا يكتـــــفى

المبحث الثالث و العشرون
إعمال الصفة المشبهة

قال ابن الحاجب فى تعريفها:" الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت " (١)

فقوله: (من فعل لازم):يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين.

وقولـه: **(لمـن قـام بـه)**: يخـرج اسـم المفعـول الـلازم المعـدى بحـرف الجـر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة والتفضيل.

وقوله: **(على معنى الثبوت):** أى الاستمرار واللزوم. يخرج اسم الفاعل اللازم، كقائم وقاعد ؛ لأنه يدل على الحدوث (٢)

سبب تسميتها بهذا الاسم:

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل لما بينهما من المشابهة، ولذلك سميت بهذا الاسم، أى المشبهة باسم الفاعل.

وهى ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى اسم الفاعل، وليست مثله فى جريانه على فعله فى حركاته، وسكناته، وعدد حروفه، وإنما لها شبه به (٣).

وقد ذكرابن عصفورأوجه الشبه بينهما فقال: " ووجه الشبه بينهما:أنهما صفة كما أن اسم الفاعل كذلك، وأنها متحملة للضمير،كما أن اسم الفاعل متحمل ضميرا، وأنها طالبة للاسم بعدها، كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنها تذكروتؤنث، وتثنى وتجمع، كما أن اسم الفاعل كذلك، فتقول: مررت برجل حسن الوجه، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدا، فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله، فإن نقص من هذه الوجوه شئ لم تعمل، مثال ذلك: (أفعل من) هو صفة، متحمل ضميرا، طالب الاسم بعده، تقول: زيد أفضل من عمروأبا، ولا تقول: زيد أفضل من عمرو الأب ؛ لأنه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث"(٤)

---

(١) انظر: الكافية بشرح الرضى ٤/٤١١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى ٤/٤١١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨١.

(٤) انظر: الشرح الكبير ١/٥٦٦.

ما تختص به الصفة المشبهة:

تختص الصفة المشبهة بأشياء [1]

أحدها: أنها تكون للحاضر، فلا تعمل بمعنى الاستقبال، فلا يقال:هذا رجل حسن الوجه غدا، ولابمعنى المضى، فلا يقال: هذا رجل حسن الوجه أمس، بخلاف اسم الفاعل، فإنه موضوع للدلالة على الحدوث فى أحد الأزمنة الثلاثة، نحو:زيد ضارب الأمس،أو الآن، أو غدا، ولو قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل، واستعملت استعماله، فتقول فى حسن: حاسن، وفى فرح: فارح.

وإنما لم تعمل إلا بمعنى الحال ؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل فلم تقو قوته.

الثانى: أنها لاتصاغ إلا من الفعل اللازم، بخلاف اسم الفاعل ،فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، والمتعدى كضارب ؛لأن المقصود منها نسبة الحدث الى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث، ولايليق ذلك بغير اللازم.

الثالث: أنها لا تضاف إلا إلى مرفوعها، نحو: حسن الوجه، وفرح القلب، بخلاف اسم الفاعل، إلا إذا قصد منه الثبوت، وحينئذ يلحق بالصفة المشبهة.

الرابع: أنه يلزم كون معمولها سببيا، أى: اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها، إما لفظا نحو : زيد حسن وجهه فـ **(وجهه)** معمول **(حسن)** وهو سببى ؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف **(زيد)**، وإما معنى، نحو: **(زيد حسن الوجه)** فالوجه معمول سببى ؛ لأنه ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، والتقدير: حسن الوجه منه ، أى: من زيد.

الخامس: أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل فلا يجوز: **(زيد وجهه حسن)** ولا **(زيد وجها حسن)**، بخلاف اسم الفاعل.

السادس: أن منصوبها لايكون مفعولا به ؛ لأنها من اللازم، واللازم لاينصب مفعولا به.

---

(١) انظر : الفاخر ٧٠٦/٢، ٧٠٧ وأوضح المسالك ٢١٩/٣ ،٢٢٠ والتصريح ٨٢/٢، ٨٣ والأشباه والنظائر للسيوطى ١٩٢/٢ وضياء السالك ٦٠/٣.

السابع: أنها لاتجارى المضارع فى حركاته وسكناته وعدد حروفه إلا إذا صيغت من غير الثلاثى نحو **(مستقيم الرأى ومعتدل القامة)**، فهى جارية على المضارع **(يستقيم ويعتدل)**، ولاتكون مجارية له فى الغالب إذا صيغت من الثلاثى كـ **(حسن، وجميل، وضخم، وملآن)** بخلاف اسم الفاعل فإنه يجارى مضارعه إذا صيغ من الثلاثى وغيره.

الثامن: إذا دخل عليها **(أل)** وعلى معمولها كان الأجود فى معمولها الجر، نحو: الحسن الوجه، بخلاف اسم الفاعل، فإن الأجود فى معموله النصب، نحو جاء الضارب الرجل.

التاسع: أنها لايجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال: حسن القول والفعل، بخلاف اسم الفاعل، فيجوز فيه: أنت ضارب اللص والخائن: لأنها لاتضاف إلى مرفوعها.

العاشر: يجوز إتباع معمول اسم الفاعل بجميع التوابع، ولا يجوز ذلك فى الصفة المشبهة.

عملها: تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل، فترفع، وتنصب وتخفض.

وهاك البيان:

ذكر النحاة أن معمول الصفة المشبهة له ثلاث حالات:

الأولى: الرفع على الفاعلية، وذلك فى شيئين: أحدهما: ضمير الموصوف، نحو: **(مررت برجل حسن)**، ففى **(حسن)** ضمير يعود إلى الموصوف، وهذا الضمير فى محل رفع فاعل،والثانى: ما كان من سبب الموصوف، نحو: (مررت برجل حسن وجهه) فترفع **(وجهه)** بحسن وهو من سبب الموصوف، ولولا الهاء العائدة على رجل من المعمول **(وجهه)** لم تجز المسألة.

ولاتعمل فى الأجنبى من الموصوف، فلا تقول:**(مررت برجل حسن عمرو)**. لأن الحسن لعمرو، فلا يجوزأن يجعل وصفا لرجل إلا بعلقة، وهى الهاء المتصلة بالمعمول.

وتقول: مررت برجل كريم أبوه، وبرجل حسنة جاريته، وإنما تؤنث **(حسنة)** وهى صفة لمذكر؛ لأنه فعل الجارية، وإنما وصف به الرجل للعلقة

اللفظية التى بينهما، فإن أردت التثنية أو الجمع لم تثن الصفة، ولا تجمع ؛ لأنها بمنزلة فعل متقدم، فتقول: مررت برجل كريم أبواه، وبرجال كريم آباؤهم [١].

الثانية: النصب علي التشبيه بالمفعول به [٢] إن كان معرفة، نحو: **(الحسن الوجه)**، أو علي التمييز إن كان نكرة، نحو: **(زيد حسن وجها).**

الثالثة: الخفض بإضافتها إلى مرفوعها، نحو: زيد حسن الوجه، طيب القلب، عظيم القدر. [٣]

و قد أجمل صاحب الفاخر هذه الأوجه فقال:" ثم إن الصفة المذكورة تعمل في السببي الرفع علي الفاعلية، و النصب علي التشبيه بالمفعول به في المعرفة، و علي التمييز في النكرة، و الجر بالإضافة " [٤].

قال ابن مالك مشيرا إلي تلك الأحوال في عمل الصفة المشبهة:

فارفع بها و انصب و جر مع أل * و دون أل مصحوب أل و ما اتصل
بها مضافا أو مجـــــردا و لا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا
و من إضافة لتاليها و مـــــا * لم يخل فهو بالجواز وســـــما

و مراده أن الصفة المشبهة في عملها الرفع و النصب و الجر، لا تخلو أن تكون بأل، أو مجردة منها،و علي كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول بأل، نحو: الحسن الوجه، و حسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافا لما فيه أل، نحو: الحسن وجه الأب، حسن الوجه الأب.

---

(١) انظر: شرح ابن يعيش ٨٢/٦.

(٢) اعلم أولا: أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ؛ لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة ، نحو (هذا ضارب عمرا) ، و أما الصفة المشبهة فهي من فعل قاصر البته. فليس لحدثها من يقع عليه ، و لكنهم جعلوا السبب المنصوب بعدها إما تمييزا و وإما مشبها بالمفعول به في كونه منصوبا واقعا بعد الدال علي الحدث و مرفوعه.

ثم اعلم ثانيا: أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، و التمييز ، و المستثني ، و ظرف الزمان ، و ظرف المكان ، والمفعول معه ، و المفعول المطلق. انظر: منحة الجليل ١٤٢/٣.

(٣) انظر هذه الأحوال الثلاثة في: الكتاب ١٩٤/١ ، ١٩٥و الأصول ١٣٠/١و الارتشاف ٣/٢٤٢ وشرح ابن الناظم ص ٣١٩ وشرح الأشموني ٣/٨.

(٤) انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٧٠٨/٢.

الثالث: أن يكون مضافا إلي ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، و برجل حسن وجهه.

الرابع: أن يكون مضافا الي مضاف ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسن وجه غلامه، و برجل حسن وجه غلامه.

الخامس: أن يكون مجردا من أل دون الإضافة، نحو: الحسن وجه أب، و حسن وجه أب.

السادس: **أن يكون المعمول مجردا من أل و الإضافة، نحو: الحسن وجها، وحسن وجها.**

فهذه اثنتا عشرة مسألة: ستة مع المقترنة بأل، و ستة مع المجردة منها.

و المعمول في كل واحدة من هذه المسائل إما أن يرفع،أو ينصب، أو يجر. فيتحصل حينئذ ست و ثلاثون مسألة(١).

و ذكر النحاة أن هذه المسائل ليست جميعها علي الجواز، بل يمتنع منها أربع مسائل إذا كانت الصفة بأل:

الأولى: جر المعمول المضاف إلي ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه.

الثانية: جر المعمول المضاف إلي ما أضيف إلي ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجه غلامه.

الثالثة: **جرالمعمول المضاف إلي المجرد من أل دون الإضافة، نحو: الحسن وجه أب.**

الرابعة: جر المعمول المجرد من أل و الإضافة، نحو: الجسن وجه (٢).

❁❁❁

(١) انظر: شرح الرضي علي الكافية ٤١٤/٤ ، ٤١٥ وشرح ابن الناظم ص ٣١٩ و الفاخر ٧٠٨/٢ وأوضح المسالك ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ و التصريح ٨٤/٢ ، ٨٥ وشرح الأشموني ٩/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

المبحث الرابع و العشرون
إعمال أفعل التفضيل

تعريفه:

هو اسم مشتق مصوغ للدلالة علي أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما علي الآخـــر[١].

فالاسم المشتق: يشمل جميع الشمتقات.

و مصوغ للدلالة... إلخ: يخرج جميع المشتقات ماعدا أفعل التفضيل

وجه الشبه بينه و بين الفعل:

يحمل أفعل التفضيل علي الفعل في عمله ؛ لشبهه إياه وزنا وصياغة.

فيشبه الفعل الثلاثي المزيد فيه همزة في أولة من جهة الوزن، وذلك نحو: أكرم، وأحسن، و أحمد، فالتفضيل و الفعل في هذه الأمثلة سواء من جهة الوزن، حيث إنها بزنة أفعل في الفعلية و الوصيفة [٢] ، كما أنه يحمل علي فعلي التعجب في شروط صياغته، لذلك يقول ابن مالك مشيرا إلي ذلك:

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل تفضيل و أب اللذ أبي.

مراده: أن أفعل التفضيل يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة علي التفضيل، فتقول: زيد أفضل من عمرو، وأكرم من بكر، كما تقول: ما أكرم زيدا، وأحسن خالداً.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه.

وتفصيل ذلك في مواضعه من بابي التعجب و التفضيل في كتب النحو جميعها [٣].

كما أنه يشبه الفعل المضارع من جهتين.[٤].

---

(١) انظر: التصريح ١٠٦/٢.

(٢) انظر:شرح التسهيل ٥٠/٣ وشرح ابن عقيل ١٨٧/٣ و التصريح ١٠٦/٢.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص ٣٤٢ ، ٣٤١ و شرح الأشموني ٤٣/٣ ، ٤٤.

(٤) اظر: شرح الشذور ص ٥٣٧.

الأولي: في حركاته و سكناته و عدد حروفه، فنحو: **(أفضل)** يشبه **(يضرب)** في حركاته و سكناته و عدد حروفه .

الثانية: أن كلا منهما يدل علي الوصفية.

و ذكر ابن يعيش وجوها أخرى للشبه بينهما فقال: "قد تقدم القول أن **(أفعل منك)** موضوع للتفضيل، وهو بمنزلة الفعل إذا كان عبارة عنه، ودالاً على المصدر والزيادة، كدلالة الفعل على المصدر والزمان، فمنع التعريف، كما لا يكون الفعل معرفاً، ومنع الثنية والجمع، كما لا يكون الفعل مثنى ولا مجموعاً، وكذلك لا يجوز تأنيثه، إنما تقول: **(هند أفضل منك)** من غير تأنيث، وذلك لأن التقدير، هند يزيد فضلها على فضلك، فكان أفعل ينتظم معنى الفعل والمصدر، وكل واحد من الفعل والمصدر مذكر لا طريق إلى تأنيثه "[1] .

عمل أفعل التفضيل:

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع اسماً ظاهراً،وإنما يرفع ضميراً مستتراً،نحو**(زيد أفضل من عمرو)** ففي **(أفضل)** ضمير مستتر عائد علي **(زيد).**

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع اسماً ظاهراً قياساً مطرداً ؛ وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، وذلك نحو: **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)،**

فـ **(أحسن)** أفعل تفضيل، وهو صفة لـ **(رجلاً)**، وهو اسم جنس مسبوق بنفي، و **(الكحل)** مرفوع بأحسن ؛ لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كزيد)**، وهذا المرفوع أجنبي من الموصوف ؛لكونه لم

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦.

يتصل بضميره، والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين: فباعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال. (١)

وكما يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر بشروطه، فإنه ثبت له أنه ينصب التمييز والحال والظرف.

قال سيبويه: " وتقول فيما لا يقع إلا منوناً عاملاً في نكرة، وإنما وقع منوناً؛ لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً، وذلك قولك: هو خير منك أباً، وهو أحسن منك وجهاً "(٢).

وفي نصبه الظرف، والتمييز، والحال يقول الرضي: " وينصب أفعل التفضيل الظرف ؛ لاكتفائه برائحة الفعل، والحال ؛ لمشابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليوم راكباً، والتمييز، نحو: أحسن منك وجهاً" (٣)

ويقول ابن هشام: "ويعمل في تمييز، وظرف، وحال، وفاعل مستتر مطلقاً، ولا يعمل في مصدر، ومفعول به، أو له، أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصح، إلا في مسألة الكحل " (٤)

ومن شواهد إعماله في التمييز قوله تعالى: **(أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً)** (٥)

وقوله: **(هم أحسن أثاثاً ورئياً)** (٦)

ومن شواهد الحال قولهم: **(هذا بسراً أطيب منه رطباً)**، ومنه قولك: **(زيد أحسن الناس مبتسماً)** (٧).

---

(١) انظر: الكتاب ٣١/٢ ، ٣٢ وشرح التسهيل ٦٧/٣ وشرح الرضي ٤٥٤/٤ وشرح ابن الناظم ٣٤٦ ، ٣٤٧ وأوضح المسالك ٢٦٦/٣ و التصريح ١٠٦/٢ والهمع ١٠١/٢ وشرح الأشموني ٥٣/٣ ، ٥٤ ، ٥٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢٠٢/١ ، ٢٠٥.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٥٤./٤.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٣٧ تحقيق/بركات يوسف هبود – دار الفكر – بيروت.

(٥) سورة الكهف ، الآية (٣٤).

(٦) سورة مريم ، الآية (٧٤).

(٧) انظر: شرح الشذور صـ ٥٣٧.

ومن شواهد إعماله في الظرف قول الشاعر:

فإنا وجدنا العرض أحوج ساعةً * إلى الصون من ريط يمان مسهم (١)

فقد عمل **(أحوج)** في ظرف الزمان **(ساعة)** فتعلق به، كما عمل في قوله: **(من ريط)**، فتعلق به أيضاً، وعملُ أفعل التفضيل في الظرف والجار والمجرور جائز باتفاق. (٢)

حكم نصبه المفعول به:

أجمع النحاة على أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره **(أفعل)** كقوله تعالى:

(الله أعلم حيث يجعل رسالته)(٣) فـ **(حيث)** هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. (٤)

وأما تعديه إلى مفعوله بحرف الجر فجائز باتفاق.

قال السيوطي: "ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به على الأصح، بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد، نحو: زيد أبذل للمعروف، فإن كان الفعل يفهم علما أو جهلاً تعدى بالباء، نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بـ **(إلى)** إلى الفاعل معنى، نحو: زيد أحب إلى عمرو من خالد، وأبغض إلى بكر من عبد الله، وبفي إلى المفعول نحو: زيد أحب في عمرو من خالد، وأبغض في عمرو من جعفر... وإن كان من متعد إلى

(١) من الطويل ، قاله أوس بن حجر ، وهو من شواهد شرح شذور الذهب صـ ٥٣٨ والريط: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وقيل: هي ثوب لين رقيق ، يمان: مصنوع في اليمن ، مسهم: مخطط فيه وشي كالسهام.

(٢) انظر: رحلة السرور بتحقيق شرح الشذور لبركات يوسف هبود صـ ٥٣٨.

(٣) سورة الأنعام ،الآية (١٢٤).

(٤) انظر: الهمع ١٠٢/٢ وشرح الأشموني ٥٥/٣ ، ٥٦.

اثنين عدى إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني، نحو، هو أكسي للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب "[1].

وقال الأشموني: "وجملة القول في ذلك: أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه، دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى، وبـ (إلى) إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحب إلى الله من نفسه،وهو أحب إلي الله من غيره، وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء، نحو: زيد أعرف بي، وأنا أدري به، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام، نحو: هو أطلب للثأر، وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو: هو أزهد في الدنيا، وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأحيد عن الخني" [2].

❁❁❁

(١) انظر: الهمع ١٠٢/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٥٦/٣ .

المبحث الخامس والعشرون
في إعراب الفعل

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولي
تعاقب الإعمال و الإهمال بين (أن) و (ما) المصدريتين

أولاً: حمل (أن) على (ما) في الإهمال:

الأصل في **(أن)** أنها حرف مصدري ونصب، تدخل على الفعل المضارع، فتعمل فيه النصب، وهذا أمر مشهور بين المعربين.

وباستقراء كلام العرب، وجدناهم يخرجونها عن هذا الأصل فيهملونها، أي لا يثبتون لها عملاً البتة، وذلك بحملها على **(ما)** المصدرية، لأن بينهما تشابها في الدلالة على المصدرية، فكما أن **(ما)** تدل على المصدرية، فكذلك **(أن)**، فيؤولان مع ما بعدهما بمصدر، وذلك نحو: **(أريد أن تقوم)**، و**(عجبت مما تفعل)** والتقدير فيهما: أريد قيامك، وعجبت من فعلك.

قال ابن مالك مشيراً إلى هذه المسألة:

وبعضهم أهمل (أن) حملاً على * (ما) أختها حيث استحقت عملاً

وقال ابنه: " ومن العرب من يجيز إهمال غير المخففة، حملاً على ما المصدرية، فيرفع المضارع بعدها، كقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وألا تشعرا أحدا (١)

فـ **(أن)** الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين، وقد أعملت إحداهما، وأهملت الأخرى.

ومن إهمالها قراءة بعضهم: **(لمن أراد أن يتمّ الرضاعة)**،(٢) انتهى كلام ابن الناظم (٣)

وأنكر الكوفيون إهمالها في الشاهد الشعري والقراءة.

فقالوا في البيت المذكور: إن **(أن)** هنا ليست المصدرية الناصبة للفعل المضارع، ولكنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الفعل المضارع

---

(١) من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد: الإنصاف ٥٦٣/٢ وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ وشرح ابن الناظم صـ٤٧٦ وشرح الأشموني ٢٨٧/٣ والبيت ألفاظه ومعناه واضحان.

(٢) سورة البقرة (٢٣٣) وهي قراءة ابن محيصن – انظر: الكشاف ١٤١/١ والبحر المحيط ٢١٣/٢ وتفسير الطبري ٤٣/٥.

(٣) شرح ابن الناظم صـ ٤٧٦ وانظر: التصريح ٢٣٢/٢ وشرح الأشموني ٢٨٦/٣ ، ٢٨٧.

في محل رفع خبرها، ولكن الشاعر خالف القاعدة على هذا الاعتبار أيضاً ؛لأنه لم يفصل بين أن المخففة وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة ؛ لأن جملة خبر **(أن)** المخففة من الثقيلة إذا كانت فعيلة فعلها متصرف، غير دعاء، فصل بينهما بقد أو تنفيس، وحكم عدم الفصل في هذا الشاهد شاذ عندهم.

كما أن الشاعر أعمل **(أن)** في عجز البيت، وأهملها في صدره، وهذا في بيت واحد، مما يقدح في صحة هذا الشاهد. (١)

ويجاب عن ذلك بأنه لا مانع من عطف **(أن)** الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها ؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر، بل إن عطف **(أن)** الناصبة وصلتها مرجح ؛ لكون **(أن)** المعطوف عليها ناصبة للتناسب، والترجيح كاف في الاستشهاد، ولا يلزم التعيين، ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد علم أو ظن أو ما يدل عليهما. (٢)

ثانياً: حمل (ما) على (أن) في الإعمال:

الأصل في **(ما)** أن تكون مصدرية مهملة لا عمل لها.

وباستقراء الكلام العربي نجدها تعمل النصب في الفعل المضارع حملاً لها على **(أن)** المصدرية الناصبة، قال صاحب التصريح: " وبعضهم أعمل **(ما)** المصدرية حملاً على **(أن)** المصدرية، نحو: **(كما تكونوا يولي عليكم)**(٣)" أهـ(٤).

---

(١) انظر: التصريح ٢/٢٣٢

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣/٢٨٧

(٣) هذا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في المغنى ٢/٦٩٧ ،حيث ذكر ابن هشام أن الرواية: (تكونون).

وجاء في حاشية الشيخ يس تعليقاً على هذا الحديث: " في فتاوي الجلال السيوطي مسألة: هل ورد في الحديث: (كما تكونو ن يولي عليكم) ؟ الجواب: نعم ، رواه ابن جميع في مجمعه من حديث الحسن بن أبي بكرة ، وفيها بعد ذلك أنه سأل عن لفظ الحديث (كما تكونوا....) حذفت النون من (تكونوا) دون ناصب وجازم ، فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ (كما تكونوا) بلا نون ، وقد خرج على ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه على لغة من يحذف النون ، الثاني: أنه منصوب شاهداً على أن (ما) تنصب ، الثالث: أنه من تغييرات الرواة " انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٢٣٢

(٤) التصريح ٢/٢٣٢ وانظر: مغني اللبيب ٢/٦٩٧.

المسألة الثانية

تعاقب النصب و الجزم بين(لم) و(لن)

أولاً: حمل (لن) علي (لم) في عمل الجزم:

الأصل في **(لن)** أن تكون حرف نفي تختص بالفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال، وتنصبه، نحو: لن أضرب، ولن أقوم. (١)

وباستقراء كلامهم وجدنا أنها تقع جازمة على عكس استعمالها، وأوردوا لها بعض الشواهد.

قال ابن هشام: "وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله:

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم * فلن يحل للعينين بعدك منظر (٢)

وقوله:

لــن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلــقه (٣)

أ.هـ (٤)

وأرى أن هذا ضرورة اقتضاها الوزن، وذكر السيوطي أن الجزم بها لغة. (٥)

ثانياً: حمل (لم)علي (لن) في عمل النصب :

الأصل في **(لم)** أن تكون حرف نفي، وجزم، وقلب، مختصة بالفعل المضارع فتنفي حدوثه، وتقلب زمنه من الحال إلى الماضي، وتجزمه، فتقول: لم يقم، ولم يضرب.

وذكر النحاة أنها قد تخرج عن هذا الأصل، فينصب بها الفعل المضارع حملاً لها على لن، لأن الشئ كما يحمل على نظيره، يحمل على نقيضه. (٦)

---

(١) أنظر: شرح الأشموني ٢٧٨/٣.

(٢) من الطويل ، قائله كثير عزة ، وهي في ديوانه ٦٠/١ ومغني اللبيب ٢٨٥/١ وشرح الأشموني ٢٧٨/٢ وشرح أبيات المغني ١٥٩/٥ وقوله: أيادي سبا: أي متفرقين مثل يضرب للتفرق ، يا عز: ترخيم عزة. واستشهد به على جزم الفعل المضارع (يحل) بلن حملاً لها على لم.

(٣) من المنسرح ، وقائله مجهول ، وهو في: المغني ٢٨٥/١ وشرح الأشموني ٢٧٨/٢ وشرح أبيات المغني ١٦١/٥ والشاهد (لن يخب) حيث جزم بلن حملاً على لم.

(٤)انظر: المغني ٢٨٥/١.

(٥) الهمع: ٥٦/٢ وانظر: ارتشاف الضرب ٥٤٦/٢.

(٦) انظر: الخصائص ٣٩٢/٢.

قال أبو حيان: " وحكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـ **(لم)**، وقد تخرج علي ذلك قراءة بعضهم: **(ألم نشرحَ لك صدرك)** (١) بنصب الحاء "(٢).

وقال الأشموني: " حكي اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية (٣): زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف:

(ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء، وبقول الراجز:

في أي يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر (٤)

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت. هذا كلامه (٥).

وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين " (٦)

وخرجه الدماميني على أن الفتحة في(يقدر) في البيت إتباع للفتحة قبلها أو بعدها(٧).

وهناك تخرجات أخرى ذكرها النحاة محاولة منهم لإخراجها عما جاءت عليه، وأرى أن فيها من التكلف والتمحل ما فيها (٨)

---

(١) سورة الشرح ، الآية (١) والقراءة في المحتسب ٣٦٦/٢ .

(٢) الارتشاف ٥٤٦/٢ وانظر: الهمع ٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣.

(٤) رجز ، قائله على بن أبي طالب رضي الله عنه ، يتمثل به ، وهو من شواهد: المحتسب ٣٦٦/٢ والخصائص ٩٥/٣ ومغنى اللبيب ٢٧٧/١ وشرح أبياته للبغدادي ١٣٢/٥ والشاهد فيه: (لم يقدر) بنصب الفعل المضارع بلم ، وهي لغة لبعض العرب حكاها اللحياني ، وهي الجزم بلن ، والنصب بلم عكس المعروف والمشهور.

(٥) يقصد: ابن مالك ، وهذا التخريج أورده ابن هشام في المغنى ٢٧٧/١ ، ٦٩٨/٢ غير منسوب لابن مالك.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٨/٤.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٨/٤.

(٨) انظر: المغني ٦٩٨/١.

فالذي أميل إليه أن هذا من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.
فهي لغة مروية عن العرب لا يمكن إنكارها، ولا التماس الوجوه المتكلفة لتخريجها. **والله أعلم.**

المسألة الثالثة
تعاقب الإعمال و الإهمال بين (إن) و (لو)

أولا: الجزم بـ (لو) حملا لها علي (إن):

الأصل في استعمال **(لو)** أنها حرف شرط غير جازم للتعليق في الماضي، وهى تدل على الامتناع، أي امتناع الشئ لا متناع غيره.

ولكون **(لو)** للتعليق في الماضي غلب دخولها على الفعل الماضي وهو مبني، ولذلك إذا دخلت على المضارع لم تعمل فيه شيئآ، ووجب أن يكون دخولها مصروفآ إلى المضي. (١)

ومن دخولها على الماضي قوله تعالى: **(ولو شاء ربك ما فعلوه)** (٢).

ومن دخولها على المضارع قوله تعالى: **(لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم)** (٣).

وقد تخرج عن هذا الأصل فيجزم بها المضارع حملا لها على **(إن)** في بعض كلام العرب.

قال أبو حيان: " وإذا دخلت على المستقبل فزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة، وزعم قوم منهم ابن الشجري (٤) أنه يجوز الجزم بها في الشعر " (٥)

وأنكر الجزم بها ابن مالك، وقصره على الضرورة في التسهيل وشرحه، ومنعه مطلقآ – أي في الضرورة وفي السعة – في شرح الكافية الشافية.

قال في التسهيل:"واستعمالها في المضي غالبآ،فلذا لم يجزم بها إلا اضطرارآ" (٦)

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٠٤ ، ٥٠٧

(٢) سورة الأنعام ، الآية (١١٢)

(٣) سورة الحجرات ، الآية (٨)

(٤) انظر: أمالى ابن الشجري ١٦٦/١ ، ٢٩٩

(٥) ارتشاف الضرب ٥٧٢/٢ وانظر: شرح الأشموني ١٤/٤

(٦) انظر: التسهيل ص ٢٤٠

وقال في شرحه: " ولما كانت **(لو)** للشرط في الماضي كان دخولها على المضارع على خلاف الأصل، فلم تجزمه في سعة الكلام..... وحكى الشجري أن بعضهم يرى الجزم بها لغة، والمعروف أنه لا يجزم بها إلا في الضرورة، كقوله:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * إحدى نساء ذهل بن شيبانا (١)

وقول الآخر:

لو يشأ طار به ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل (٢)

ا هـ.

وذهب إلى منع الجزم بها في السعة والضرورة في كتابه شرح الكافية الشافية،

وأول تسكين النون في **(يحزنك)** في البيت الأول بأنه من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً(٣)، وقال في تسكين الهمزة في **(يشأ)** في البيت الثاني: " وهذا لا حجة فيه ؛ لأن من العرب من يقول: جا يجى، وشا يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء، فقال: يشا، ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عألم: وخأتم، وكما فعل ابن ذكوان في **(تأكل منسأته)** (٤) حين قرأ منسأته بهمزة ساكنة، والأصل: منسأة، مفعلة، من نسأه زجره بالعصا، ولذلك

---

(١) من البسيط ، قاله لقيط بن زرارة ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٨٣/٤ ، ٩٧ وشرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ وشرح الأشموني ١٤/٤

اللغة: تامت: أي جعلته متيماً من الحب أي: أذلته ، والفؤاد: القلب. واستشهد به على جزم (يحزنك) بـ (لو) على لغة قوم من العرب.

(٢) من الرمل: قالته امرأة من بني الحارث بن كعب ، وهو من شواهد: ابن الشجري ١٦٦/١ ، ٢٩٩ وشرح التسهيل ٨٣/٤ ، ٩٧ وشرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ وشرح الأشموني ١٤/٤ وخزانة الأدب ٥٢١/٤ وشرح أبيات المغني ١٠٥/٥. والميعة: النشاط ، واللاحق: الضامر ، والآطال: جمع إطل بكسرة الهمزة وسكون الطاء: الخاصرة ، والنهد: المرتفع ، والخصل: جمع خصلة وهى القطعة من الشعر ، والشاهد فيه (لو يشأ) وهو كسابقه.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ ، ١٦٣٣.

(٤) سورة سبأ ، الآية (١٤) والقراءة في شواذ ابن خالويه ص ١٢١.

سميت منسأة، لإبدل الهمزة ألفا، ثم أبدل همزة ساكنة، فعلى هذا يحمل قوله: لو يشأ " [1]

والذي أراه أن الجزم بـ **(لو)** لغة مرورية عن العرب، تحفظ ولا يقاس عليها، ولا حاجة بنا إلى تلك التأويلات المتكلفة.

ثانيا: إهمال (إن) حملا لها علي (لو):

الأصل في (إن) أن تكون شرطية جازمة تجزم فعلين أولهما فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه.

وقد تخرج عن هذا الأصل فتهمل حملاً لها على **(لو)** في كلام بعض العرب.

قال ابن مالك: " وقد تهمل **(إن)** حملاً على **(لو)**، كقوله:

(الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إلا تراه فإنه يراك) [2] **" ا هـ** [3].

وذكر نحوه ابن هشام في المغني. [4]

وأرى أنه من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

❁❁❁

المسألة الرابعة

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ ، ١٦٣٣.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٢٠/١ (كتاب الإيمان) وهو فيه برواية: (فإن لم يكن تراه فإنه يراك) وعليه فلا شاهد فيه في مسألتنا.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٨٢/٤.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ٦٩٨/٢.

حمل (لم) على (ما، أو لا)النافيتين في الإهمال

تقدم أن لم حرف نفي، يجزم المضارع، ويقلبه إلى زمن المضى، هذا هو الأصل في استعمالها.

وقد تخرج عن هذا الأصل، فيرفع بعدها المضارع حملاً لها على **(ما)** أو **(لا)** النافيتين.

قال ابن مالك: " وقد تلغى **(لم)** حملاً على **(لا)** النافية، فيرفع الفعل بعدها، ذكر ذلك جماعة، وأنشد عليه الأخفش وثعلب:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار(١)

اهـ.

وقال أبو حيان: " وقد تلغى **(لم)** في الشعر، فلا تجزم، حملاً على **(ما)** وقيل حملاً على **(لا)** "(٢)

وقال الأشموني: "... وأنها قد تلغى، فلا يجزم بها، قال في التسهيل (٣): حملاً على **(لا)**، وفي شرح الكافية (٤): حملاً على **(ما)**، وهو أحسن ؛ لأن **(ما)** تنفي الماضي كثيراً، بخلاف **(لا)** " (٥).

والغالب في **(لا)** أنها تنفي المستقبل. (١)

---

(١) من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٦٦/٤ والمغني ٢٧٧/١ والهمع ٥٦/٢ وشرح الأشموني ٦/٤

وشرح أبيات المغني ١٣١/٥ والفوارس: جمع فارس على غير قياس ، نعم بضم النون: اسم امرأة ، وروى بدله (ذهل) في الأشموني ٦/٤.

والصليفاء: بالتصغير وهى الأرض الصلبة ، وهو يوم من أيام العرب. واستشهد به على إهمال (لم) ورفع المضارع بعدها (يوفون) حملاً لها على (ما)

أو (لا) النافيتين.

(٢) الارتشاف ٥٤٦/٢ وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٣ والمغني ٢٧٧/١ والهمع ٥٦/٢.

(٣) انظر: التسهيل ص ٢٣٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٠/٣ .

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥/٤.

وحمل ابن هشام والسيوطي البيت على الضرورة، أو على أنه لغة قوم من العرب[٢]، تحفظ ولا يقاس عليها.

❁❁❁

المسألة الخامسة

تعاقب الإعمال و الإهمال بين(إذا) و(متي)

أولا: **حمل (إذا) علي (متى) في عمل الجزم**:

إذا في الكلام على ضربين: ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة.

فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية، ولا عمل لها.

والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية، وتأتي على وجهين: أحدهما: أن تكون خالية من معنى الشرط، كقوله تعالى: **(والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى)** [٣].

والثاني: أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها، كقوله تعالى: **(وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا. وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم)** [٤]، وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق الجزم ؛ لأن إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكماً، كقولك: آتيك إذا احمر البسر، وإذا قدم الحاج، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحاً [٥]، فلما خالفت **(إذا)** **(إن)** وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجزم بها في السعة، بل تضاف إلى الجملة، وإذا وليها

(١) نظر: حاشية الصبان ٥/٤ وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥.
(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٧٧/١ والهمع ٥٦/٢.
(٣) سورة الليل ، الآيتان (١ ، ٢).
(٤) سورة البقرة ، الآية (١٤).
(٥) انظر: الكتاب ٦٠/٣ وشرح التسهيل ٨١/٤.

المضارع كان مرفوعآ، كقوله تعالى : **(وهو على جمعهم إذا يشاء قدير)** [١]، برفع يشاء [٢].

هذا هو الأصل في استعمال إذا.

وقد تخرج عن هذا الأصل فيجزم بها حملآ على **(متى)**، وقصروه على الشعر.

قال ابن مالك في التسهيل: " وقد يجزم بإذا الاستقبالية حملآ على **(متى)** " [٣]

وقال في شرحه:: " وأما في الشعر فشاع الجزم بها حملآ على متى، قال سيبويه: وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن [٤] حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب [٥]، قال قيس بن الخطيم:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها * خطانا إلى أعدائنا فنضارب [٦]

فالقافية مكسورة، وقال الفرزدق:

ترفع لي خندف والله يرفع لي * نارا إذا خمدت نيرانهم تقد [٧]

---

(١) سورة الشورى الآية (١٥).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٨١/٤.

(٣) انظر التسهيل ص ٢٣٧.

(٤) أي: في عمل الجزم.

(٥) انظر: الكتاب ٦١/٣.

(٦) من الطويل ، وهو من شواهد: الكتاب ٦١/٣ والمقتضب ٥٥/٢ وشرح ابن يعيش ٤٧/٧ وشرح التسهيل ٨٢/٤ ، ومعناه: إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء من الوصول إليهم ، وصلناهم بخطانا فى إقدامنا عليهم حتى ننالهم. واستشهد به على جزم (فنضارب) عطفآ على موضع (كان) ، لأنها في محل جزم على جواب (إذا) التى أعملها عمل (إن) ضرورة.

(٧) من البسيط ، وهو من ديوان الفرزدق ٢١٦/١ والكتاب ٦١/٣ وأمالي ابن الشجري ٢٣٣/١ وشرح ابن يعيش ٤٧/٧ وشرح التسهيل ٨٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ والخزانة ١٦٢/٣. وخندف: قبيلته ، وهو يفخر بها بأنها ترفعه في الشرف حتى يكون كالنار شهرة ، واستشهد به على الجزم بإذا في ضرورة الشعر ، وموضع الشاهد قوله (تقد) حيث وقع مجزومآ جوابآ للشرط (إذا)..

وأنشد الفراء:

استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتجمل [١]

ا. هـ

وقال الأشموني: " أما **(إذا)** فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر " [٢]

ثانيا:-إهمال (متي) حملا لها علي (إذا):

الأصل في متي أن تكون استفهامية نحو قوله تعالى: **(متى نصر الله)** [٣]

وأن تكون شرطية جازمة، نحو: متى تأته يكرمك.

وقد تخرج عن هذا الأصل فتهمل في الكلام حملاً لها على إذا.

قال ابن مالك في التسهيل: "..... وتهمل متى حملا على إذا " [٤]

وقال في شرحه: " وقد تهمل متى فيرفع الفعل بعدها حملا على (إذا)، ومنه: (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك رق) [٥] " اهـ.[٦]

وقال ابن هشام:" الرابع [٧]: إعطاء **(إذا)** حكم **(متى)** في الجزم بها، كقوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا نصبك خصاصة فتحمل [٨]

---

(١) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، وهو من شواهد : معاني القرآ ن للفراء ١٥٨/٣ وشرح التسهيل ٨٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣ ومغني اللبيب ٦٩٨/٢ وشرح أبياته ٢٢٢/٢ والخصاصة: الفاقة الشديدة ، والمعنى واضح. واستشهد به على الجزم بإذا ، و(تحمل) جوابه مجزوم.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١٣/٤.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٤).

(٤) انظر: التسهيل ص ٢٣٧.

(٥) الحديث في صحيح البخاري (١٠) كتاب الأذان ، ٦٨ (باب الرجل يأتم بالإمام ، ويأتم الناس بالمأموم) وصحيح مسلم ٦٣/٩.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٨٢/٤.

(٧) أي: من الأمثلة التى ذكرها ابن هشام لتقارض اللفظين في الأحكام .

(٨) سبق تخريجه قريباً ،وهو في رواية الفراء(فتجمل)بالجيم، وفي رواية المغني (فتحمل) بالحاء.

وإهمال متى حكما لها بحكم إذا، كقول عائشة – رضى الله عنها -:
(وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) [١] " ا هـ [٢].
وهذا الأمر، وهو: (الجزم بإذا حملاً على متى، وإهمال متى حملا على إذا) على كثرته في الشعر، ووروده في النثر بقلة: كما قال الأشموني [٣] – يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا ما تميل إليه النفس، وترتاح إليه، إذا لو قيس على ما ذكر لأدى ذلك إلى اختلال القواعد، واختلاط الأساليب، والتساهل في الضبط، فلا بد أن يوقف عند ما سمع، ولا يتجاوز إلى غيره. **والله أعلم**.

(١) سبق تخريجه قريباً وهو في شرح التسهيل برواية: (وأنه متى يقوم مقامك رق).
(٢) انظر: المغني ٦٩٦/٢ وارتشاف الضرب ٥٤٩/٢.
(٣) انظر: شرح الأشموني ١٣/٤.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلي آله وصحبه أجمعين. أما بعد....

فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة. من أهمها:-

أولا: بيان قدرة لغتنا العربية علي التصرف في قواعدها، والتقارض في أحكامها.

ثانيا: أن ابن هشام الذي نوه عن هذه الظاهرة، وأشار إليها في كتابه المغني، لم يستوعب فيه كل الأبواب التي وقع فيها التعاقب، بل ذكر منها أمثلة قليلة، فاستدركت عليه مافاته منها، وكذلك الحال بالنسبة لمحقق شرح ابن عقيل حيث ذكر بعض الأمثلة علي ذلك علي غرار ما صنع ابن هشام.

ثالثا: أن الكثير من الأحكام التي وقع فيها التقارض قياسية،وكثيرة في الاستعمال العربي، كالأسماء المبنية، وعلامات الإعراب الفرعية، والحروف العاملة عمل ليس، والحروف المشبهة بالفعل، وغيرذلك.

رابعا: أن بعض الأحكام التي وقعت فيها هذه الظاهرة سماعي لايجوز القياسي عليه ؛ لعدم شيوعه، وذلك كتعاقب الفعلية والحرفيه بين عسي ولعل، وتعاقب الجزم والنصب بين لم ولن ، وتعاقب الجزم والإهمال بين إذا ومتي، وغير ذلك.

خامسا: أن الأسماء المبنية تحمل في بنائها علي التشبيه بالحروف، كما أن بعض الحروف تخرج عن الحرفية بدخول علامات الأسماء عليها، وهذا قياس مطرد.

سادسا:- أن هذه الظاهرة لا تقتصر علي الأحكام فقط، بل تشمل كذلك علم الإعراب، يتمثل ذلك في نيابة الحركات الإعرابية بعضها عن بعض، ونيابة الحروف عن الحركات.

سابعا:- من الأحكام القياسية، نيابة بعض الأسماء في عملها عن الأفعال، وحملها عليها لشبهها بها، وذلك كالمصدر واسمه، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول.والصفة المشبة، وأفعل التفضيل.

ثامنـا:- من القواعد المشهورة: أن حروف الجر يحل بعضها محل بعض، ولكن لا يتحقق ذلك إلا إذا وجدت قرينة تسيغه.

تاسعا:- أن تعاقب الإعمال والإهمال بين الجوازم وغيرها يوقف جميعه علي ماسمع، ولايجوز القياس عليه.

عاشرا:- أن هذه الظاهرة وقعت بين بعض الأبواب النحوية ؛ لما بينها من مشابهة في الألفاظ والمعاني، والأحكام، ولذلك حمل بعضها علي بعض في الحكم، والضبط الإعرابي.

وبعد.....

فهذا آخر ماتوصلت إليه في هذا البحث، فان أك وفقت في شئ فبتوفيق الله وعونه، وإن أخطأت في شئ فإني أعتذر عنه بأنني أفرغت الوسع وبذلت غاية الجهد، والكمال لله وحده.

چ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ
ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ
ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ چ[1]

(١) سورة البقرة ،الآية (٢٨٦).

أهم مراجع البحث

- **القرآن الكريم**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس –ط الأولى – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم–مطبعة النعمان –النجف –١٣٩٣هـ –١٩٧٣م.
- أمالى ابن الشجرى، تحقيق د/ محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط – الأ ولى – ١٤١٢هـ –١٩٩٢م
- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأ نبارى، تحقيق الشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام،تحقيق د/ بركات يوسف هبود –دار الفكر – بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة – دار المعرفة – بيروت.
- ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى – إعداد/ محسن سالم العميرى – ط الأولى – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – ١٩٦٧م
- التصريح علي التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دارإحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى،تحقيق د/ عبدالرحمن علي سليمان –ط/ الثانية – مكتبة الكليات الأزهرية.
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة– ط/الأولي – دار الكتب العلمية –بيروت – ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م.
- حاشية الشيخ يس علي التصريح – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي.

– حاشية الصبان علي شرح الأشموني – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي.
– الخصائص لابن جني، تحقيق د/ محمد علي النجار – دار الهدي للطباعة والنشر – بيروت
– شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق د/ عبدالعزيز رباح – دار المأمون للتراث –الطبعة الأولي.
– شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي.
– شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – ط/ العشرون – مكتبة التراث – مصر.
– شرح ابن الناظم علي الألفية، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط/ الأولي –١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
– شرح التحفة الوردية لابن الوردي، تحقيق د/ سمير عبدالجواد – ط/ الأولي – مطبعة حسان – القاهرة –١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
– شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ محمد بدوي المختون – هجر للطباعة – القاهرة.
– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق د/ صاحب أبو جناح – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م.
– شرح الرضي علي الكافية، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث.
– شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.
– صحيح البخاري – مطبعة الشعب – مصر.
– صحيح مسلم بشرح النووي – دار المنار – القاهرة– ١٤٢٣ هـ –٢٠٠٣م.
– ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق د/ السيد إبراهيم محمد – الطبعة الأولي – دار الأندلس –١٤٠٠هـ –١٩٨٠ م.

– ضياء السالك إلي أوضح المسالك، تأليف د/ محمد عبدالعزيز النجار – ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
– الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، تأليف محمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – الطبعة الأولي – الكويت –١٤٢٣ هـ –٢٠٠٢م.
– الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر.
– الكتاب لسيبويه، تحقيق د/ عبدالسلام محمد هارون – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
– المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري – ط/ الأولي – منشورات جامعة قار يونس – بنغازي ١٩٩٤ م.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق د/ علي النجدي ناصف، وآخرين– القاهرة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
– المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات – ط/الأولي – دار الفكر – دمشق –١٤٠٢هـ – ١٩٨١م.
– مسند الإمام أحمد ط/الثانية – المكتب الإسلامي – بيروت – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م.
– المسائل المشكلة المعروفة بالغدايات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ صلاح الدين عبدالله مطبعة العاني – بغداد.
– معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ فائز فارس –ط/ الأولي – المكتبة العصرية – الكويت – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
– معاني القرآن للفراء، تحقيق د/ محمد علي النجار، وآخرين – الدار المصرية للتأليف والترجمة.
– المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق د/ عبدالرازق عبدالرحمن أسعد – ط/ الأولي بغداد – ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠ م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبدالحميد – مطبعة محمد علي صبيح وأولاده – مصر.
– المفصل في علم العربية للزمخشري– مطبعة حجازي – القاهرة.

– المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلي للشئون الإسلامية – مصر.
– المقرب لابن عصفور، تحقيق د/ أحمد عبدالستار الجواري ود/ عبدالله الجبوري – ط/ الأولي – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م.
– همع الهوامع للسيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني – دار المعرفة – بيروت.

❁❁❁